الأمم المتحدة
مصر

إطار الأمم المتحدة
للتعاون من أجل التنمية المستدامة
٢٠٢٣ ٢٠٢٧
جمهورية مصر العربية

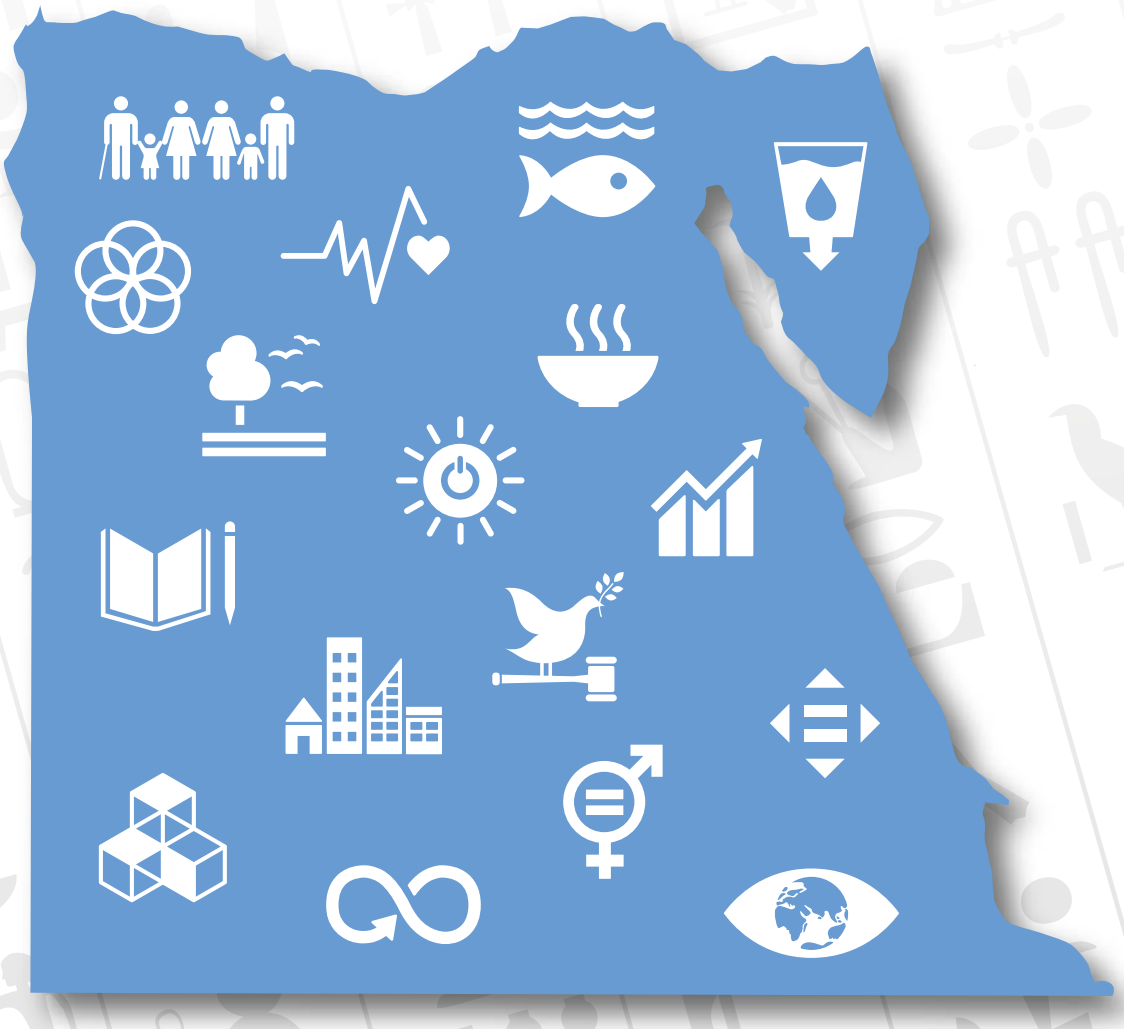

إطار الأمم المتحدة
للتعاون من أجل التنمية المستدامة
جمهورية مصر العربية

جدول المحتويات

إعلان الالتزام ٣
صفحة توقيع الجهات** ٤
الاختصارات والرموز ٦
الملخص التنفيذي ٩
الفصل الأول: التقدم المحرز في مصر فيما يخص تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ ..... ١٧
الفصل الثاني: دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأجندة عام ٢٠٣٠ ..... ٢٩
٢-١ النتائج الإنمائية المقصودة ٣٠
٢-٢ الأولويات الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة ٣٤
٢-٣ نظرية التغيير ٣٦
٢-٤ النتائج والشراكات ضمن إطار التعاون ٤٢
الناتج الأول ٤٣
الناتج الثاني ٤٩
الناتج الثالث ٥٥
الناتج الرابع ٦١
الناتج الخامس ٦٧
٢-٥ أوجه التآزر والترابط بين نتائج إطار التعاون ٧٢
٢-٦ الاستدامة ٧٦
٢-٧ المزايا النسبية للأمم المتحدة: ٧٦
الفصل الثالث: خطة تنفيذ إطار التعاون ٧٩
٣-١ استراتيجية التنفيذ والشراكات الاستراتيجية ٨٠
٣-٢ خطط العمل المشتركة ٨٣
٣-٣ الحوكمة ٨٣
الفصل الرابع: خطة الرصد والتقييم والتعلم ٨٩
٤-١ خطة الرصد والتقييم والتعلم ٩٠
٤-٢ المخاطر والفرص ٩١
٤-٣ استعراض إطار التعاون وإعداد التقارير ٩٢
٤-٤ خطة التقييم ٩٣
الملحق (أ): مصفوفة نتائج إطار التعاون ٩٦
المُلحق ٢: المُلحق القانوني ١٣٤

إعلان الالتزام

نتعهد نحن حكومة جمهورية مصر العربية وفريق الأمم المتحدة القُطري في مصر بتعزيز التعاون، والتنسيق، والشراكة استرشادًا بهذا الإطار (إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ٢٠٢٣-٢٠٢٧) كوسيلة لدعم الأولويات الوطنية وفقًا لخطط التنمية الوطنية في مصر وأهداف التنمية المستدامة.

وبالتوقيع أدناه، يوافق أعضاء فريق الأمم المتحدة القُطري والحكومة المصرية على إطار التعاون ٢٠٢٣-٢٠٢٧ ويؤكدون على التزامهم المشترك بالأولويات والنتائج الاستراتيجية لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

عن فريق الأمم المتحدة القُطري في مصر

السيدة/ إيلينا بانوفا
المُنسقة المقيمة للأمم المتحدة في مصر

عن حكومة جمهورية مصر العربية

معالي الدكتورة/ رانيا المشاط
وزيرة التعاون الدولي

صفحة توقيع الجهات**

نصر الدين حاج الأمين

ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

محمد أبو بكر فارغ

المدير الإقليمي
منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)

محمد عبد القادر

المدير القطري لمصر ورئيس المكتب متعدد الأقطار للشرق الأدنى وشمال إفريقيا وأوروبا
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)

سوزانا شويدروفسكي

مدير المكتب الإقليمي الفرعي لشمال إفريقيا
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

فرانك توریاتونجا

المدير والممثل الإقليمي المكتب الإقليمي لأفريقيا برنامج الأمم المتحدة للبيئة

نوريا سانز

مسؤولة المكتب الإقليمي للعلوم في الدول العربية
اليونسكو

إريك أوشلان

مدير مكتب القاهرة وفريق العمل بشمال إفريقيا
منظمة العمل الدولية

كارلوس أوليفر

رئيس بعثة
منظمة الهجرة الدولية

ليليا هاشم نعاس

مدير مكتب الدول العربية وشمال أفريقيا
مركز التجارة الدولية

منير تابت

نائب الأمين التنفيذي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

فريدريكا ميجر

المُمثلة القُطرية
صندوق الأمم المتحدة للسكان

رانيا هداية

مدير البرنامج القُطري
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية «الموئل»

عادل درويش

مدير المكتب الإقليمي للدول العربية
الاتحاد الدولي للاتصالات

محمد النصور

رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
مكتب الأمم المتحدة لحقوق الانسان

وليد كمال إبراهيم

مدير برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

حنان حمدان

ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر وجامعة الدول العربية

جيرمي هوبكنز

ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

أحمد رزق

نائب ممثل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، المكتب الاقليمي بمصر

نائبا عن / ريبيكا جرينسپان مايوفيس

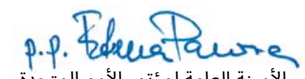

الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
(أونكتاد)

أليساندرو فراكاسيتي

الممثل المقيم
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سوجيت موهانتي

رئيس المكتب الإقليمي للدول العربية
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

كريستينا ألبرتين

الممثلة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

كريستيان هاينزل

المدير الاقليمي للدول العربية
برنامج متطوعي الأمم المتحدة

كريستين عرب

المديرة القُطرية
هيئة الأمم المتحدة للمرأة

نعيمة القصير

ممثل
منظمة الصحة العالمية

برافين آجروال

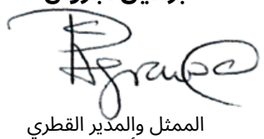

الممثل والمدير القطري
برنامج الأغذية العالمي

** يقوم المنسق المقيم للأمم المتحدة بالتوقيع نيابة عن الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز الأمم المتحدة للإعلام

الاختصارات والرموز

CAPMAS	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
CBE	البنك المركزي المصري
CCA	التحليل القُطري المشترك
CDs	الأمراض السارية /المعدية
CSO	منظمة مجتمع مدني
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CERD	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
CESCR	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية
ECA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
ESCWA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
FGM	ختان الإناث
GoE	الحكومة المصرية
GAP	برنامج عمل الحكومة
HACT	النهج المنسق في التحويلات النقدية
HIV/AIDS	فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسبة
ICAO	منظمة الطيران المدني الدولية
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
IFI	مؤسسة مالية دولية
ILO	منظمة العمل الدولية
ITC	مركز التجارة الدولي
ITU	الاتحاد الدولي للاتصالات
IMF	صندوق النقد الدولي
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
INGO	منظمة دولية غير حكومية
JSC	لجنة التسيير المشتركة
JWP	خطة العمل المشتركة
LNOB	عدم ترك أحد خلف الركب
M&E	المتابعة والتقييم
MALR	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

MAPS	التعميم والتعجيل ودعم السياسات
MCIT	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
MoETE	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
MoF	وزارة المالية
MoFA	وزارة الخارجية
MoHP	وزارة الصحة والسكان
MoHE	وزارة التعليم العالي
MoHUUC	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
MoI	وزارة الداخلية
MoIC	وزارة التعاون الدولي
MoIT	وزارة التجارة والصناعة
MoJ	وزارة العدل
MoLD	وزارة التنمية المحلية
MoM	وزارة القوى العاملة
MoP	وزارة البترول
MPED	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
MoSEEA	وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج
MEL	الرصد والتقييم والتعلم
MoSS	وزارة التضامن الاجتماعي
MWRI	وزارة الموارد المائية والري
NAP	البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز
NCDs	الأمراض غير السارية / المعدية
NCCM	المجلس القومي للطفولة والأمومة
NCHR	المجلس القومي لحقوق الإنسان
NCW	المجلس القومي للمرأة
NGO	منظمة غير حكومية
NPC	المجلس القومي للسكان
NSRP	البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي
OHCHR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
NTA	الأكاديمية الوطنية للتدريب
OMT	فريق إدارة العمليات
PMT	فريق إدارة البرنامج
RBM	الإدارة القائمة على النتائج

SCZone	الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SDS	استراتيجية التنمية المستدامة
SERP	خطة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية
T&K	برنامج تكافل وكرامة
WFP	برنامج الأغذية العالمي
UN-Habitat	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "الموئل"
UNAIDS	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز
UNICEF	صندوق الطوارئ الدولي للأطفال التابع للأمم المتحدة
UNCG	فريق الاتصال التابع للأمم المتحدة
UNCT	فريق الأمم المتحدة القُطري
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNPDF	إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
UNRCO	مكتب المُنسق المُقيم للأمم المتحدة
UNSDCF	إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة
UNV	برنامج متطوعي الأمم المتحدة
UN Women	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
UPR	المراجعة الدورية الشاملة
VAWG	العنف ضد النساء والفتيات
VNR	الاستعراض الوطني الطوعي
WHO	منظمة الصحة العالمية
WB	البنك الدولي
NHDR	تقرير التنمية البشرية الوطني
CSR	المسؤولية الاجتماعية للشركات
M&E	المتابعة والتقييم
MoYS	وزارة الشباب والرياضة
UNDRR	مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

الملخص التنفيذي

يُمثل إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (ويُشار إليه بإطار التعاون) الأداة الاستراتيجية لتخطيط وتنفيذ برامج التعاون بين منظومة الأمم المتحدة في مصر وحكومة جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٠٢٣ وحتى ٢٠٢٧. ويمثل الأداة الأكثر استراتيجية وأهمية لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في مصر من خلال دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (ويُشار إليها بأجندة ٢٠٣٠)[١] ومتوائماً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والإستراتيجيات الوطنية القطاعية وإطار التعاون لاستراتيجية التنمية المستدامة في مصر: رؤية مصر ٢٠٣٠ والاستراتيجيات الوطنية القطاعية والأولويات المنعكسة في إطار السياسات والمبادرات الحكومية الرئيسية، وكذلك المواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان المصدق عليها وغيرها من الأعراف الدولية.

ويرتكز إطار التعاون على مبادئ البرامج الدولية المتمثلة في 'عدم ترك أحد خلف الركب' و"الوصول أولاً إلى من هم أكثر تخلفًا عن الركب"(بمعنى آخر الفئات الأشد ضعفاً واحتياجًا)، وإعمال حقوق الإنسان، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتعميق القدرة على الصمود، وضمان الاستدامة ودعم المساءلة[٢].

وقد صيغ هذا الإطار بالتنسيق الوثيق مع الحكومة المصرية – ممثلة في وزارة التعاون الدولي- وفقًا لعملية تشاركية وشاملة مع كافة الجهات المعنية ، وهو يوضح رؤية التعاون الشاملة بين الحكومة المصرية(بما في ذلك المجلس القومي لحقوق الإنسان، وغيره من الجهات الوطنية العامة المعنية بحقوق الإنسان) والأمم المتحدة إلى جانب كل الجهات المعنية بالتنمية، والمؤسسات المالية الدولية، وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، والمجتمع المدني (متضمنًا منظمات المجتمع المدني المحلية)، والنقابات والاتحادات العمالية، والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص.

طالما كانت مصر وستظل دائمًا في طليعة بلدان العالم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك منذ إطلاق رؤيتها ٢٠٣٠. حيث سلط الاستعراض الوطني الطوعي الثالث لمصر في عام٢٠٢١ [٣] والتقرير الوطني للتنمية البشرية "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار ٢٠٢١"[٤] الضوء على التقدم المحرز والملحوظ في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، وكان الدافع لذلك جهود السياسات المستهدفة والمبادرات الرائدة التي أخذت بزمامها الحكومة المصرية وتأسست على تطلعات رؤية ٢٠٣٠. ولكن تبين من الاستعراض الوطني الطوعي في عام ٢٠٢١ أن البلاد لا زالت تواجه تحديات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب عدة عوامل من ضمنها ارتفاع الزيادة السكانية، ومدى توافر التمويل المطلوب لعملية التنمية، وانخفاض معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، وجوانب الحوكمة، والتحديات البيئية متعددة الأوجه، والفجوات الرقمية والبيانية. كما أدى انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد -١٩) وكذلك التطورات الجيوسياسية إلى زيادة أثر العديد من هذه التحديات. ولذا تحتاج مصر إلى تسريع وتيرة تقدمها في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة لضمان تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، وفي هذا السياق فإن إطار التعاون هو الأساس للشراكة التحويلية بين الحكومة المصرية ومنظومة الأمم المتحدة من أجل تحفيز وتعزيز الجهود

١ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٧٩/٧٢
٢ https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-01/In-Brief-UN-Sustainable-Development-Cooperation.pdf https://
٣ https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/279512021_VNR_Report_Egypt.pdf
٤ https://www.eg.undp.org/content/egypt/en/home/library/human_development/egypt-human-development-report-2021.html

اللازمة للاستجابة للدعوة العالمية "العقد الدولي للعمل[٥]" لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويؤكد إطار التعاون على الرؤية المشتركة والشراكة بين الحكومة المصرية ومنظومة الأمم المتحدة. وهو يعبر عن التطلعات المشتركة لمصر المزدهرة والشاملة والقادرة على الصمود، بحيث يعيش الجميع في مجتمع خالٍ من الفقر ويتمتعون بحقوق الإنسان والحقوق المكفولة لهم بموجب الدستور في مستوى معيشي ورفاهية تليق بهم، ويتصور الإطار أنه بحلول عام ٢٠٢٧ ستكون مصر قد أحرزت تقدمًا بارزًا في تحقيق أهداف التنمية الوطنية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة من خلال أربع أولويات استراتيجية.

الأولوية الاستراتيجية الأولى: تقديم خدمات عالية الجودة للجميع وتحقيق الاجتماعي وتحسين رأس المال البشري الذي يركز على الشباب والأطفال.

الأولوية الاستراتيجية الثانية: الاقتصاد الشامل والتنافسي والمتنوع والمستدام بيئيًا والقائم على المعرفة.

الأولوية الاستراتيجية الثالثة: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لتحقيق الأمن الغذائي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.

الأولوية الاستراتيجية الرابعة: الشفافية والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون.

من خلال الاستفادة من قدرة منظومة الأمم المتحدة على جمع مختلف أصحاب المصلحة وتقديم المشورة في وضع برامج السياسات التنموية، وترويج أفضل الممارسات الدولية، والدعوة إلى عدم ترك أي أحد خلف الركب، فإنها ستعمل مع الحكومة المصرية على معالجة التحديات والمخاطر الرئيسية وستشارك مع الحكومة المصرية في تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي سيكون لإطار التعاون خمس نتائج تسهم في تحقيق الأولويات الاستراتيجية، على النحو التالي:

٥ يدعو عقد الأمم المتحدة للعمل إلى تسريع الحلول المستدامة لكافة التحديات في العالم - بدءًا من الفقر والنوع الاجتماعي إلى تغير المناخ وعدم المساواة وسد فجوة التمويل لتحقيق خطة التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/

الناتج الأول: بحلول عام ٢٠٢٧، تعزيز رأس المال البشري من خلال المساواة في الحصول على خدمات جيدة وضمان تحقيق الحماية والعدالة الاجتماعية الشاملة.

الناتج الثاني: بحلول عام ٢٠٢٧، تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيًا والشاملة والتي ترتكز على الأفراد مدفوعة بالتحول الصناعي ونمو الإنتاجية، وتوفر فرص العمل اللائقة والرقمنة ودمج الاقتصاد غير الرسمي.

الناتج الثالث: بحلول عام ٢٠٢٧، تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وكفاءة إدارة الموارد الطبيعية للجميع في بيئة مستدامة.

الناتج الرابع: بحلول عام ٢٠٢٧، تحسين حصول الأشخاص على فرص آمنة ومتساوية في: الوصول إلى المعلومات والتمتع بالحماية والعدالة وفي اطار مجتمع سلمي وشامل وفقا لاطار حوكمة يتسم بالشفافية والكفاءة والفاعلية والمشاركة وخاضع للمسائلة ويستند إلى سيادة القانون والقواعد والمعايير الدولية.

الناتج الخامس: بحلول عام ٢٠٢٧، ستحصل النساء والفتيات على حقوقهن - كما هو منصوص عليه في الدستور المصري- وتحصلن كذلك على الحقوق الاجتماعية والصحية والمعيشية وضمان تمكينهن وتقلدهن المناصب القيادية في مجتمع خالٍ من كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات.

الشكل ١ : نظرية التغيير

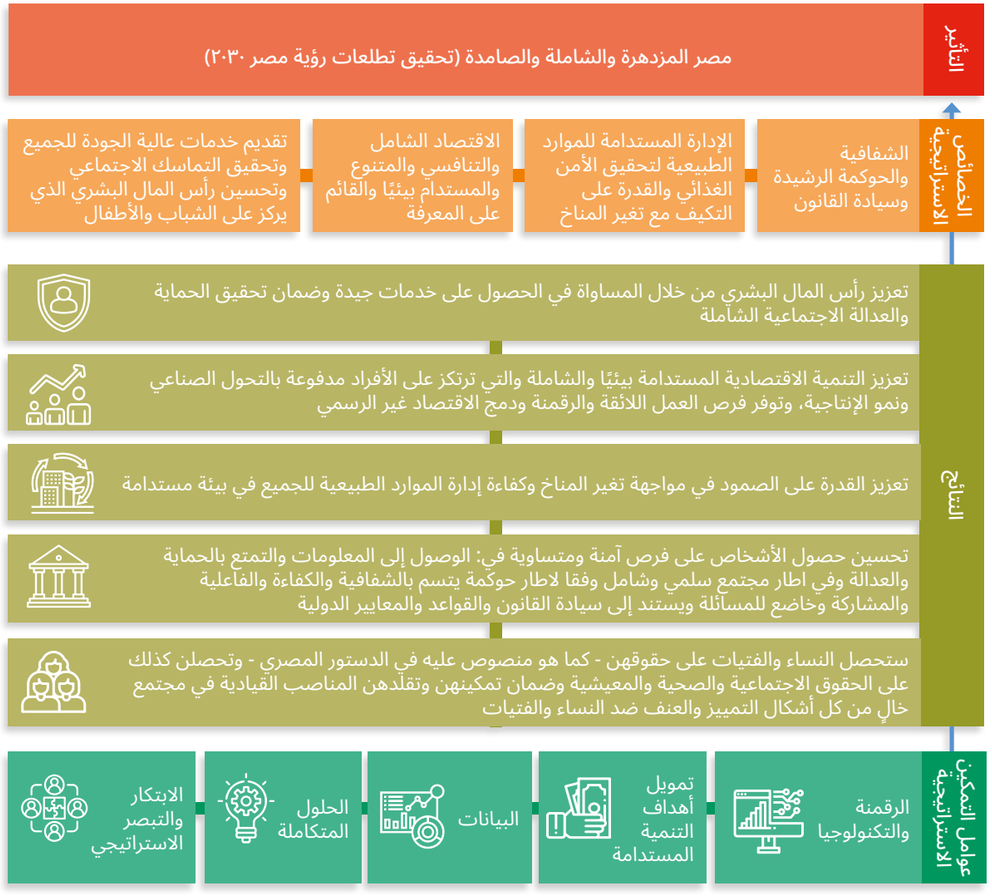

ولما كان تمكين المرأة يلعب دورًا مهمًا وأساسيًا في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، فستعمم الأولويات الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجالات عمل الأمم المتحدة كما سيتم التركيز عليها تركيزًا موضوعيًا مستقلًا في الناتج الخامس. علاوة على ذلك، فإن إطار التعاون يقر بترابط الأولويات الاستراتيجية والنتائج لتعكس الطبيعة المترابطة والمتكاملة في خطة عام ٢٠٣٠. إن هذه الأولويات والنتائج تأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين حيث إنها تجسد رابط التغيير لضمان التقدم في إطار كل نتيجة وتساهم في تحقيق التقدم في الأولويات الاستراتيجية. وتدعم النتائج الخمسة معًا كل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر حيث إن معظم أهداف التنمية المستدامة مشمولة في نتائج متعددة (انظر الشكل ٢)

الشكل ٢ : الروابط بين مجالات نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة

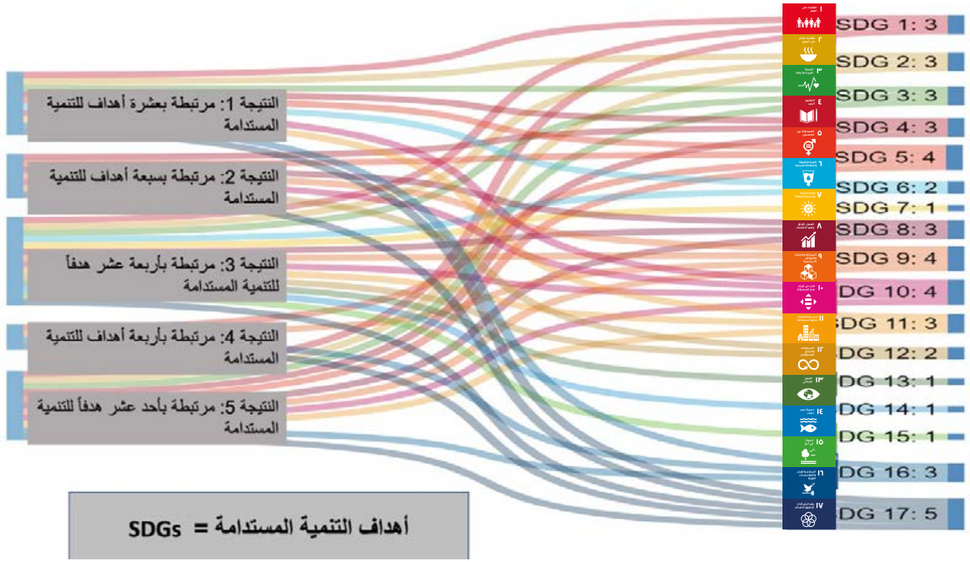

يقر إطار التعاون بأهمية الدور الذي تلعبه عوامل التمكين الاستراتيجية المحددة في تسهيل عمل الأمم المتحدة وتعظيم أثره. وتشمل هذه العوامل الاعتماد الشامل للرقمنة والتكنولوجيا، وتعزيز التدفقات المالية لأهداف التنمية المستدامة، وأنظمة البيانات المصنفة التي تدعم رصد أهداف التنمية المستدامة ستكون عوامل تمكين رئيسية. وستضمن الحلول المتكاملة التي تقر بالطبيعة المترابطة لأهداف التنمية المستدامة في استخدام أكثر كفاءة للموارد. كما سيمهد تعميم الابتكار الذي يشمل الاستبصار الاستراتيجي في العمل البرامجي للأمم المتحدة الطريق لحلول جديدة تضمن استجابة أسرع للقضايا الناشئة الآن ومع مرور الوقت.

لا توجد أولويات ولا نتائج تتعلق بقطاع واحد محدد أو صاحب مصلحة بعينه، ولكنها تتطلب نهجًا يشمل المجتمع بأكمله[٦]، ولذا ستقوم الأمم المتحدة والحكومة المصرية بالاعتماد على شراكات استراتيجية مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة على كل المستويات مسترشدة بالهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، وستكون الشراكة الأهم في هذا الصدد مع الحكومة المصرية، حيث سيكون هناك تنسيق وثيق مع وزارة التعاون الدولي، والوزارات المختصة والهيئات والمؤسسات الوطنية مثل المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي لحقوق الإنسان، والأكاديمية الوطنية للتدريب وغيرهم من الشركاء الحكوميين ذوي الصلة مع مواصلة الأمم المتحدة والحكومة المصرية تعاونهما مع القطاع الخاص وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين والمؤسسات المالية الدولية للاستفادة من الموارد الفنية والمالية والفرص من أجل تحقيق نتائج إطار التعاون، وسيظل مختلف الشركاء من المجتمع المدني والمتطوعين

٦ يسمح نهج المجتمع بأكمله بمشاركة أكثر استراتيجية لأصحاب المصلحة متعددي القطاعات وتسهيل مشاركتهم النشطة في عملية التنمية.

شريكًا رئيسيًا لمنظومة الأمم المتحدة والحكومة المصرية. إن هذا سوف يؤدي إلى تحقيق نتائج أكثر استدامة على المستوى المحلي وزيادة المشاركة التي تؤدي إلى مجتمعات وجهات محلية فاعلة لديها قدرة أكثر على الصمود. كما ستعمل الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة المصرية على تعزيز مشاركة المتطوعين لتعزيز المشاركة المدنية، وستسعى بالتعاون مع الحكومة المصرية بهذه الشراكات إلى الانخراط والتواصل المستمر مع الفئات الأكثر احتياجًا، وستكون الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر الوطنية هي أحد المصادر الأساسية التي ترجع إليها الأمم المتحدة، وستكون بمثابة مراكز الاختبار للحلول المبتكرة، كما ستكون الشراكة مع وسائل الإعلام ضرورية لتعظيم قيمة الرسائل الأساسية للأمم المتحدة بين فئات المجتمع وتحقيق التحول الإيجابي في السلوكيات على نطاق واسع نحو أنماط الحياة المستدامة. وهذه بعض الشراكات الرئيسية التي ستواصل الأمم المتحدة تعزيزها بالشراكة مع الحكومة المصرية خلال فترة تنفيذ إطار التعاون.

إن منظومة الأمم المتحدة ملتزمة بالملكية الوطنية، وبالتالي فإن تنفيذ إطار التعاون سيشمل تطبيق المساءلة المتبادلة والآليات المشتركة بين الحكومة المصرية ومنظومة الأمم المتحدة من أجل التنسيق الفعال، وسوف تمارس لجنةٌ تسيير مشتركة عملية الإشراف المشترك بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة رسميًّا، وستكون رئاسة تلك اللجنة مشتركة بين وزير التعاون الدولي المصري والمُنسق المقيم للأمم المتحدة، وستتكون من ممثلين رفيعي المستوى من الوزارات/المؤسسات ذات الصلة ورؤساء وكالات الأمم المتحدة. كما سيتم إنشاء مجموعات النتائج بما يتماشى مع النتائج الخمسة والتي ستعمل على تعزيز التنسيق ووضع البرامج على نحوٍ مشترك، وسيكون تقرير نتائج الفريق القُطري للأمم المتحدة السنوي هو الوثيقة الأساسية التي تستخدمها لجنة التسيير المشتركة لمراجعة التقدم وتحديد الفجوات في الموارد وتعزيز الشراكات لتحقيق أهداف إطار التعاون بحلول عام ٢٠٢٧.

١

التقدم المحرز في مصر فيما يخص تنفيذ أجندة ٢٠٣٠

@ WFP Egypt

إن أساس التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مصر هو المبادرات السياسية القوية والدعم السياسي رفيع المستوى، ففي عام ٢٠١٦، كانت مصر من أولى الدول في العالم التي أطلقت استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة: رؤية ٢٠٣٠ اتساقاً مع أجندة ٢٠٣٠ وأجندة أفريقيا ٢٠٦٣ (أجندة ٢٠٦٣)[٧]. ولقد كانت المرحلة الأولى من الإصلاحات الهيكلية التي بدأتها مصر في عام ٢٠١٦ بمثابة القوة الدافعة للنمو الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي. وقد صاحب ذلك الخطط والاستراتيجيات القطاعية متوسطة وطويلة الأجل (مثل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، واستراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة حتى عام ٢٠٣٥، والمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية)، وتعميم أهداف التنمية المستدامة في هيكل السياسات.

أوضح الاستعراض الوطني الطوعي ٢٠٢١[٨] وكذلك التقرير الوطني للتنمية البشرية [٩] ٢٠٢١ والتحليل القُطري المشترك للأمم المتحدة ٢٠٢١ التقدم المحرز والتحديات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة[١٠]، ومن أبرز الإنجازات المؤكد عليها في هذه التحليلات القائمة على الأدلة: خفض معدلات الفقر في عام ٢٠٢٠ والتي امتدت في الارتفاع لعقدين من الزمن، وانخفاض معدل وفيات الأمهات والرضع وحديثي الولادة، وتقليل معدلات نقص التغذية منذ عام ٢٠٠٠، وتحسين معدل التحاق المزيد من الأطفال بالتعليم الابتدائي مما يضمن المساواة بين الجنسين، وتحسين فرص الالتحاق بالتعليم قبل الجامعي في كل المستويات تقريبًا في العقد الماضي، وتعزيز الوصول إلى المياه والكهرباء والصرف الصحي والإسكان، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي منذ عام ٢٠١٨ على أساس إصلاحات اقتصادية طموحة، والانخفاض الملحوظ في معدلات البطالة، وتحسين البنية التحتية (وتشمل البنية التحتية الرقمية) التي تنفذها المشروعات العملاقة، واعتدال مستويات التفاوت في الدخل، وانخفاض نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في تجمعات غير رسمية، وتحسين نظافة مياه البحار والمحيطات. كما لوحظ الاتجاه التصاعدي لتصنيف مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩ في بعض مؤشرات الحوكمة العالمية بما في ذلك فعالية الحكومة وسيادة القانون[١١]. بالإضافة إلى ذلك تقدمت مصر خمس مراتب في تصنيف التقرير السنوي لقياس الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٢١، حيث حصلت على المركز ١٢٩ من بين ١٥٦ بلدًا.

ومن ناحية أخرى، زاد مؤشر الفجوة العالمي القائم على النوع الاجتماعي الخاص بمصر من ٠.٥٨ في ٢٠٠٦ إلى ٠.٦٣٩ في عام ٢٠٢٠ بمتوسط نمو سنوي قدره ٠.٧٢٪ وهو ما يعكس اتجاهًا إيجابيًا ناتج عن التوجهات والأولويات الوطنية بخصوص تمكين المرأة.[١٢]

٧ https://au.int/en/agenda2063/overview
٨ https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/279512021_VNR_Report_Egypt.pdf
٩ https://www.eg.undp.org/content/egypt/en/home/library/human_development/egypt-human-development-report-
١٠ على سبيل المثال ، انخفض معدل الفقر الوطني في مصر من ٣٢,٥ إلى ٢٩,٧٪ من ٢٠١٨-٢٠ (مصر ٢٠٢١ VNR). في غضون ذلك ، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ٥,٦٪ في ٢٠١٩ و ٣,٦٪ في ٢٠٢٠ (وزارة المالية). كانت مصر الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي سجلت معدل نمو إيجابيًا خلال هذه الفترة من انتشار الوباء. كان عدم المساواة كما تم قياسه من خلال مؤشر جيني مستقرًا إلى حد كبير من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨ (٠,٣٠) ، على الرغم من أنه كان أعلى في المناطق الحضرية (٠,٣٣) منه في المناطق الريفية (٠,٢٤)
١١ مؤشرات الحوكمة العالمية الستة التي يراقبها البنك الدولي سنويًا هي مكافحة الفساد، وفعالية الحكومة ، والجودة التنظيمية ، وسيادة القانون ، والاستقرار السياسي وغياب العنف ، والصوت والمساءلة. سجلت ثلاثة من هذه المؤشرات اتجاها تصاعديا في الفترة بين ٢٠١٥-٢٠١٩ في الدرجات التي تعكس الترتيب المئوي. انتقلت فعالية الحكومة من ٢٢,١٢ إلى ٣٦,٥٤ ، وسيادة القانون من ٣١,٢٥ إلى ٣٧,٩٨ ، والاستقرار السياسي وغياب العنف من ٨,٥٧ إلى ١٢,٣٦. انظر مؤشرات الحوكمة العالمية .http://info.worldbank .org/governance/wgi/Home/Reports
١٢ المنتدى الاقتصادي العالمي:https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf , آخر اطلاع يناير ٢٠٢٢

ولكن بعض مجالات أهداف التنمية المستدامة مازالت لا تحقق التقدم المرغوب ولذلك تتطلب مزيدًا من السياسات بغرض التغلب على تحديات الفقر [١٣] التقزم والسمنة[١٤]، وفقر الدم «الانيميا» (بين الأطفال) [١٥]، والأمراض غير السارية/المعدية، و التسرب من التعليم، وانخفاض نواتج التعلم، حيث أن جميع تلك العوامل لها أثر على الجودة الشاملة وقدرات رأس المال البشري. إن سوق العمل الذي يتسم بارتفاع نسبة العمل غير النظامي (العمل غير المستقر)، وانخفاض حصة الوظائف التي تتطلب مهارات عالية، وارتفاع نسبة نقص العمالة، وزيادة نسبة "العمال مثبطي العزيمة" تمثل ركيزة إنمائية هامة[١٦]. لقد حققت مصر تكافؤًا بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية، ولكن هذا التكافؤ والمكتسبات التعليمية لم تزد من مشاركة المرأة في وصولها إلى سوق العمل[١٧] ولذا بات ضروريًّا اتخاذ عدة إجراءات لتوفير بيئة عمل آمنة للمرأة وضمان المساواة بين الجنسين في مكان العمل. ويعد العنف ضد النساء والفتيات عائقًا هامًا في طريق تمكين المرأة. كما لا تزال الفوارق بين الجنسين مرتبطة بالحصول على الموارد المالية والاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار الجهود الوطنية لتقليص هذه الفوارق.

١٣ ٢٩.٧٪ من الفقر الوطني و٤.٥٪ للفقر المدقع (٢٠٢٠/٢٠١٩). الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح دخل وإنفاق الأسرة، ٢٠١٩ ل ٢٠٢٠
١٤ ١٧.٥٪ للتقزم، و١٦٪ للسمنة بين الأطفال تحت الخمس سنوات (٢٠١٨/٢٠١٧). الاستعراض الوطني الطوعي لمصر ٢٠٢١، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، وبرنامج الأغذية العالمي، التصدي لتزايد انعدام الأمن الغذائي المتصاعد في مصر في وقت التحول (القاهرة، ٢٠١٣)
١٥ ٢٢.٣٪ معدل انتشار فقر الدم «الأنيميا» بين الأطفال تحت سن خمس سنوات. الاستعراض الوطني الطوعي ٢٠٢١ .المسح السكاني الصحي لعام ٢٠١٤
١٦ تحليل مسوح القوى العاملة الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٠٨-٢٠١٧
١٧ نفس المصدر

أما قطاع التصنيع فقد بدأ يتعافى - بعد سنوات من انخفاض أدائه – ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى تحسن البنية التحتية وجهود السياسة المستهدفة. ومع ذلك، لا يزال أداء قطاع التصنيع أقل من أداء الدول النظيرة من حيث حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي وحصة الصناعة ذات التقنية المتوسطة إلى العالية [١٨]. كما يعد ارتفاع التلوث والتحديات التي تواجه إدارة النفايات من الاهتمامات ذات الأولوية، وخسائر الموارد الطبيعية وهدرها في سلاسل القيمة الغذائية مرتفعة ارتفاعًا كبيرًا فالتكامل محدود بين القطاعين الزراعي والصناعي، وكان الاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠٢١ قد أكد على أن تفشي فيروس كورونا قد زاد من هذه التحديات، خاصة الفقر والمشكلات التي يعانيها قطاعا التعليم والصحة مما قد يؤدي إلى تراجع المكاسب التي تحققت، وتولي الحكومة المصرية أولوية عالية لهذه التحديات المستمرة وقد سجل الاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠٢١ بعض الجهود السياسية الهامة لمعالجة بعض فجوات الأداء.

هذا ولم يوزع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتساوي، حيث أن بعض من الفئات الأكثر احتياجاً معرضة لخطر التخلف عن ركب التقدم العام المحرز، وعلاوة على ذلك، قد تؤدي هذه الظروف الضعيفة إلى تفاقم امكانية خطر التخلف عن الركب. لقد حدد التقييم القُطري المشترك ست فئات رئيسية من السكان الأكثر احتياجاً تواجه مخاطر متزايدة بسبب تداخل نقاط الضعف (cross-cutting vulnerabilities) في مصر وهم: (١) أطفال الأسر الأكثر احتياجا الموجودة في المناطق الريفية التي ينخفض فيها مستوى الوالدين التعليمي (٢) الشباب في الأسر الفقيرة والقريبة من الفقر (٣) المرأة في المناطق الريفية (٤) المهاجرون واللاجئون وطالبي اللجوء العاملون في القطاع غير الرسمي (٥) النساء ذوي الإعاقة (٦) المجتمعات الزراعية الريفية في المناطق الساحلية والدلتا وصعيد مصر. ولكل من عوامل النوع الاجتماعي وحالة الفقر والموقع الريفي الحضري أدوار رئيسية في تحديد عدم تكافؤ الفرص، كما أنّ هناك تفاوتات مكانية كبيرة في الفرص بين المناطق والمحافظات وبين المناطق الحضرية والريفية مبعثها التباين في الكثافة الصناعية والتحول الحضري. وبالرغم من تضييق الفجوات في القدرات الأساسية، إلا أنه تظهر فجوات جديدة في القدرات المحسّنة عن طريق الرقمنة التي قد تزيد حالة عدم المساواة، بما في ذلك ما ينتج من تسريع الرقمنة التي بدأت التعامل في ظروف تفشي جائحة كورونا (كوفيد-١٩). واستجابة لتلك التحديات، فقد بدأت الحكومة المصرية في بذل الجهود التي تستهدف مواءمة أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات للحد من التفاوت وتسريع تقدم التنمية في مختلف المحافظات[١٩].

وبالرغم من التقدم المهم الذي تحقق في بعض أهداف التنمية المستدامة، إلا أن مصر بحاجة إلى الإسراع بشكل أكبر من وتيرة تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ولاكتساب الزخم يجب البناء على العلاقات المتبادلة بين أهداف التنمية المستدامة وانعكاسها على وضع برامج السياسات التنموية المستقبلية، والتركيز على ترجمة النمو الاقتصادي إلى انخفاضات ملحوظة في معدلات الفقر حيث أن ذلك لم يحدث بشكل مستمر خلال العقدين الماضيين (باستثناء عامي ٢٠٢٠/٢٠١٩ عندما لوحظ أول انخفاض في معدلات الفقر على مدار عقدين)[٢٠]، والعمل على مواكبة مخرجات النظم التعليمية المختلفة (الهدف ٤) مع متطلبات سوق العمل (الهدف ٨)، ويجب البناء على التطورات الملحوظة في "البنية التحتية المادية" (خاصة في مجال الطاقة والخدمات اللوجستية) (الهدف ٩) والبنية التحتية غير المادية، والتي تشمل الحوكمة

١٨ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (٢٠٢٠). دراسة تشخيصية لبرنامج الشراكة القُطرية في مصر
١٩ تتضمن الجهود: إعداد تقارير أهداف التنمية المستدامة في جميع المحافظات (٢٧ تقريرًا)، وتطوير مؤشر التنافسية على مستوى المحافظة، ومراجعة معادلة التمويل لتوزيع الاستثمارات على المحافظات، والمبادرة الرئاسية "حياة كريم".
٢٠ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح دخل وإنفاق الأسرة، ٢٠٢٠/٢٠١٩

الرشيدة، لتمهيد الطريق للنمو الاقتصادي الشامل. وأخيرًا فإن نموذج النمو الاقتصادي الحالي والاتجاهات الديموغرافية يفرضان تحديات على النظم البيئية وتوفر الموارد الطبيعية بشكل مستدام. وسيكون من المهم أيضًا مطابقة الاستثمارات الحكومية الإضافية (على سبيل المثال، في كل من البنية التحتية المادية وغير المادية)[٢١] لتتماشى مع أولويات التنمية الإستراتيجية لمصر.

٢١ تشير البنية التحتية المادية إلى الأصول المادية الملموسة (مثل الطرق والجسور والسكك الحديدية وما إلى ذلك) بينما تشمل البنية التحتية غير المادية الخدمات اللازمة لدعم المجتمع (مثل النظام المالي والرعاية الصحية والتعليم وما إلى ذلك).

وتؤكد الاستعراضات الوطنية الطوعية لمصر خلال الفترة من ٢٠١٨ حتى٢٠٢١ على بعض التحديات الشاملة الرئيسية التي تؤثر على أهداف التنمية المستدامة، مع تسليط الضوء على بعض جهود الحكومة المصرية الرئيسية لمعالجة هذا الأمر، فلا يزال ارتفاع أو زيادة النمو السكاني في مصر يفرض تحديات خاصة على جودة الخدمات العامة ورأس المال البشري. وتتطلب الحوكمة مزيدًا من التركيز على فعالية المؤسسات ومسؤوليتها وشموليتها وسلامة السياسات والمواءمة الشاملة للجهود، بما في ذلك جهود محاربة الفساد. ويعد انخفاض معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة عقبة أخرى للعديد من أهداف التنمية المستدامة (خاصة الأهداف ٣،٥، و٨ و١٠). وتقيّد التحديات البيئية متعددة الأوجه والتي منها تغير المناخ وتدهور الأراضي وندرة المياه سير التنمية المستقبلية تقييدًا شديدًا. ويواجه تمويل أهداف التنمية المستدامة في مصر قيوداً مثيلة في غيرها من الدول النامية ومن بينها ارتفاع الديون ومحدودية الحيز المالي. وقد تُحدث الفجوات الرقمية في مختلف المجموعات اختلافات في الفرص، مما قد يزيد من حالات عدم المساواة. ومن المحتمل أن تؤدى الفجوات في بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة إلى إحداث فجوات في الفرص مما يؤثر على القياس الكمي للتقدم المحرز في المجالات الرئيسية مثل أهداف التنمية المستدامة البيئية والهدف السادس عشر.

ومن حيث القواعد والمعايير الدولية، صادقت مصر على ثمانية من أصل تسعة مواثيق أساسية لحقوق الإنسان (مع إبداء تحفظاتها على خمسة منها[٢٢]). وفي عام ٢٠٢٠، ومن بين ٣٧٢ توصية من توصيات الاستعراض الدوري الشامل، ركزت ٤٤٪ منها على الحقوق المدنية والسياسية، ٢٢٪ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ و٢٢٪ على حقوق النساء والفتيات[٢٣] وقد أفادت مصر بأنها قبلت أو قبلت جزئيا أو نفذت ٨٧٪ من توصيات الاستعراض الدوري الشامل[٢٤]. ومنذ عام ٢٠١٦، حصلت مصر على توصيات من جهتين من الأطراف المشاركة في منظمة الأمم المتحدة، هما لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ٢٠٢١ [٢٥] ولجنة القضاء على التمييز العنصري في ٢٠١٦. وفي عام ٢٠٢١، أطلقت مصر أيضًا استراتيجية وطنية شاملة لحقوق الإنسان لتحقيق الهدف الأسمى في تعزيز المساواة وتكافؤ الفرص دون أي تمييز.

ويصنف التحليل الذي أجرته منظومة الأمم المتحدة للمخاطر الرئيسية على أهداف التنمية المستدامة البيئة والمناخ والصحة العامة باعتبارها مخاطر ذات احتمال وتأثير كبير. ولذلك توجد حاجة إلى التضامن والتعاون الدولي النشط وتقاسم الأعباء والمسؤوليات بهدف تعزيز الاستجابة للاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية في مصر والمجتمعات المضيفة لهم وبناء قدراتهم على الصمود، وتستدعي "المخاطر" المترابطة اللجوء إلى مبادرات شاملة للوقاية وبناء القدرة على الصمود.

٢٢ صادقت مصر على ثمانية من أصل تسعة صكوك أساسية لضمان حقوق الإنسان: اتفاقية مناهضة التعذيب)، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولم توافق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

٢٣ الاستعراض الدوري الشامل هو عملية تقوم بها الدولة، تحت رعاية مجلس حقوق الإنسان، والتي تتيح الفرصة لكل دولة للإعلان عن الإجراءات التي اتخذتها لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في بلدانها والوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. للاطلاع: https://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session34/EG/Egypt_Infographic.pdf

٢٤ أفادت الحكومة بأنها قبلت أو قبلت جزئياً أو نفذت ٣٢٣ توصية. للاطلاع: https://www.upr-info.org/sites/default/files/documents/2020-05/addendum_egypt-_english.pdf

٢٥ اطلع هنا على: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW/C/EGY/CO/8-10&Lang=En

ومقارنة بمطلع القرن الحادي والعشرين، تزايد دور التمويل الدولي الخاص من حيث الأهمية، وكان يعتمد بشكل كبير على التحويلات وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبوجه خاص زاد التمويل الدولي الخاص (التحويلات، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإدارة استثمارات المحافظ المالية) بحوالي ٩ نقاط مئوية كحصة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠١٩. ومع ذلك ظلت الإيرادات العامة المحلية المصدر الأكبر لتمويل التنمية[٢٦]. يوجد محور مشجع نحو التمويل المناخي وخفض الدعم الحكومي للوقود الأحفوري، وزيادة حصة الاستثمار العام في التعليم والصحة، ومع ذلك فهناك حاجة إلى زيادة حصة الموازنة الوطنية المخصصة للحماية الاجتماعية (الهدف ١) والتعليم (الهدف ٤) والصحة (الهدف ٣) لتلبية مطالب عدد السكان المتزايد والمستويات المنصوص عليها في الدستور[٢٧]. وفقًا لتخطيط أهداف التنمية المستدامة والمساعدة الإنمائية الرسمية الذي قامت به وزارة التعاون الدولي في ٢٠٢٠، يركّز الجزء الأكبر من المساعدات الإنمائية الرسمية على أهداف التنمية المستدامة ٦ و٧ و٩، بينما تستهدف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قطاع البترول في الغالب[٢٨]، كما أن هناك مجالاً لتحسين اللامركزية في الاستثمار العام، وكفاءة الإنفاق العام وجانب الطلب من برامج بناء القدرات (من حيث محو الأمية المالية).

التنمية في مصر تتأثر بكافة التغيرات والمخاطر الإقليمية حيث إن عدم الاستقرار الإقليمي يؤثر سلبًا على الإصلاحات الاقتصادية ويؤدي إلى تفاقم الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية، مما يعيق طموحات التنمية المستدامة في مصر، بما في ذلك قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك فإن الموقع الفريد لمصر يوفر فرصًا مهمة للتعاون الإقليمي خاصة من خلال زيادة التكامل الإقليمي والتجارة (مثل اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية).

كما تتأثر مصر بالتطورات الجيوسياسية خارج المنطقة، والتي تتضح من خلالكما تبين أثناء عدم الاستقرار الجيوسياسي في أوروبا الشرقية عام ٢٠٢٢ و التداعيات غير المباشرة الواردة على الدول المختلفة، ومن ضمنها مصر، مثل ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وتحديات الأمن الغذائي، والقيود المفروضة على الحيز المالي. وتؤثر هذه الأنواع من الصدمات الاقتصادية أيضًا على الفئات السكانية الأكثر احتياجاً.

ويكشف التحليل الذي أجراه أصحاب المصلحة عن وجود منصات واسعة للتنسيق مع وبين شركاء التنمية، وتركز مشاركة القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة على المسؤولية الاجتماعية للشركات مع ملاحظة الانتقال إلى تعميم مفهوم الاستدامة، في حين أن إمكانات المجتمع المدني والمتطوعين لم يتم تسخيرها بالكامل بعد. ويسجل التقرير الوطني الطوعي لعام ٢٠٢١ العديد من المبادرات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتدعو "رؤية مصر ٢٠٣٠" إلى زيادة الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني ويشمل الهيئات القائمة على التطوع من أجل تعزيز مؤسسات التدريب المهني، وتنفيذ برامج العدالة الاجتماعية، وحماية التنوع البيولوجي[٢٩]. وتتضمن تلك الجهود أيضًا إطار العمل الخاص بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بقيادة وزارة التعاون الدولي، التي تهدف إلى التعزيز، والتنسيق، والتعاون بين الحكومة المصرية ومختلف أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية.[٣٠] وبالتطلع للمستقبل، هناك حاجة ماسّة إلى دفعة لجعل أهداف التنمية المستدامة تسير على الطريق

٢٦ في ٢٠١٩، بلغ الإيراد العام المحلي ١٩.٤٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتبع ذلك تمويل دولي خاص (١٢.٨٪ من إجمالي الناتج المحلي) والتمويل العام الدولي (٦٪ من إجمالي الناتج المحلي). تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية أقل من ١٪ من إجمالي الناتج المحلي. التحليل القطري العام للأمم المتحدة ٢٠٢١.)وزارة المالية والبنك المركزي المصري وصندوق النقد الدولي، مصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصر ٢٠٢٠)

٢٧ ينص الدستور على تخصيص حصة قدرها ١٠٪ من إنفاق الناتج المحلي الإجمالي على الصحة والتعليم.

٢٨ https://www.lse.ac.uk/africa/Assets/Documents/Stakeholder-Engagement-through-Economic-Diplomacy.pdf

٢٩ https://bit.ly/3bTCMYF

٣٠ https://www.moic.gov.eg/en-US/News/GetNewsDetails?na=7392

الصحيح، لاسيما للحد من تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وكذلك التطورات الجيوسياسية على الفئات الأشد ضعفًا واحتياجاً، وفي هذا السياق ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة في مصر أن تواصل العمل مع الحكومة وأصحاب المصلحة من أجل:

- تقديم حلول مبتكرة ومتكاملة للتصدي للتحديات متعددة الأبعاد[٣١] والاستفادة من الفرص الناشئة/الاتجاهات الضخمة
- معالجة مواطن الضعف المتداخلة للفئات الرئيسية من السكان الأكثر احتياجاً على النحو المتفق عليه بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية.
- تعزيز قدرة المجتمع على الصمود (بما في ذلك آلية الوقاية) تجاه المخاطر متعددة الأبعاد.[٣٢]
- رسم خريطة لتدفقات الموارد وتسريعها نحو أهداف التنمية المستدامة[٣٣]، وتحسين كفاءة أنماط الإنفاق الحالية، واستكشاف مصادر تمويل مبتكرة. وعلى جانب الطلب في تمويل أهداف التنمية المستدامة، تعزيز قدرة الاستيعاب بين الفئات الأكثر احتياجاً (على سبيل المثال: محو الأمية المالية) وتحديد طرق تحويل تحديات أهداف التنمية المستدامة إلى «مشروعات استثمارية» تجذب التمويل الخاص والعام.
- ضمان التركيز على معالجة الضعف وترسيخ الاستدامة ضمن الأولويات الحكومية الناشئة، (للتأكد من أن الفئات الأكثر احتياجاً تستفيد - على قدم المساواة- من هذه الجهود) بما في ذلك البرامج الرئيسية ومخرجات الموجة التالية من الإصلاحات الهيكلية.
- تعزيز نظم البيانات لرصد أهداف التنمية المستدامة من خلال تسخير مصادر لحشد وتنظيم البيانات المبتكرة.

٣١ على سبيل المثال، التحدي الناجم عن تأثيرات تغير المناخ في مصر ليس مجرد مشكلة بيئية بل له آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة. وبالتالي فمن أجل معالجة مثل هذه التحديات متعددة الأبعاد، نحتاج إلى حلول متكاملة تعالج القضايا من مختلف الجبهات بشكل أكثر شمولية. سيمكّن هذا الدعم المصمم (على سبيل المثال من قبل إحدى جهات الأمم المتحدة) من مواجهة التحدي المتمثل في استكمال الجهود المبذولة على الجبهات الأخرى

٣٢ على سبيل المثال، المخاطر السياسية عبر الحدود في الجوار المصري لها آثار متعددة الأبعاد على مصر بما في ذلك الهجرة المتزايدة المحتملة، مع الآثار الاقتصادية ذات الصلة على الدولة والمجتمعات المضيفة.

٣٣ هذا يتضمن تخطيط كل التدفقات النقدية للمساعدة الإنمائية الرسمية مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك جهود وزارة التعاون الدولي في تخطيط المساعدات الإنمائية الرسمية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

الفرص الناشئة

حددَ التحليل الذي أجرته الأمم المتحدة الفرص الرئيسية التالية لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر:

الاقتصاد

معالجة الأسباب الجذرية المزدوجة لانخفاض نمو الإنتاجية وعدم كفاية فرص العمل اللائقة من خلال:

- التركيز على تعزيز الإنتاجية في قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بما في ذلك، من بين أمور أخرى، دعم ريادة الأعمال.
- تسريع الرقمنة والقفز إلى الثورة الصناعية الرابعة.
- الاستثمار في مجالات اقتصاد المعرفة: التعليم والابتكار والبحث والتطوير ورأس المال البشري (بما في ذلك التراث/الفنون/الإبداع).
- دمج الاقتصاد غير الرسمي في القطاع الرسمي من خلال تطوير التجمعات المستدامة وسلاسل القيمة.
- تحسين بيئة الأعمال التي تمكن من إطلاق إمكانات القطاع الخاص ورواد الأعمال من أجل خلق فرص العمل.
- تسخير إمكانات مصر غير المستغلة للتصدير بما في ذلك للتصنيع.
- تعميق النظام المالي، والحصول على التمويل المبتكر، وتعزيز الشمول المالي والحصول على التمويل.
- تحسين ظروف العمل من خلال التشريعات وآليات تنفيذها.
- دعم وتمكين المرأة من الوصول إلى سوق العمل الرسمي، بما في ذلك من خلال تعزيز فرص عمل جديدة والبناء على الإنجازات الوطنية المحققة حتى الآن في سبيل توفير الشمول المالي للمرأة.

المجتمع

- يمكـن لتسـخير العائـد الديمغرافـي والاسـتثمار فـي رأس المـال البشـري أن يحققـا أثـرًا هائـلًا على المدى الطويل، كما توجد ثلاث نقاط دخول حاسمة في هذا الصدد:
  - مـن الضـروري تحسـين نوعيـة النظـام التعليمـي لتلبيـة الطلـب عـلى المهـارات فـي سوق العمل وريادة الأعمال.
  - تعزيـز القـدرات والفـرص (الصحـة والتغذيـة والتعليـم) للرضـع والأطفـال والشـباب والمراهقين.
  - وتعزيز النظام البيئي لريادة الأعمال والابتكار.
- يعـد التمكيـن الاقتصـادي للمـرأة وتعزيـز المعاييـر الاجتماعيـة الإيجابيـة التـي تعـزز المسـاواة بين الجنسين من المسرعات الهامة لأهداف التنمية المستدامة.
- تعزيـز الاسـتثمارات فـي البنيـة التحتيـة الاجتماعيـة (خاصـة اقتصـاد الرعايـة، وقطـاع الصحـة)، والحمايـة الاجتماعيـة، وتحسـين تغطيـة الخدمـات الصحيـة (لاسـيما نظـام التأميـن الصحـي الشـامل، ومبـادرة ١٠٠ مليـون صحـة) أمـر بالـغ الأهميـة لبنـاء قـدرة الفئـات الأكثـر احتياجـاً على مواجهة الفقر والقضاء على الفوارق.
- وجـود نهـج شـامل لتدفقـات الهجـرة للاسـتفادة مـن مـوارد المغتربيـن المصرييـن (مهاراتهـم، وتحويلاتهـم واسـتثماراتهم). وسـيكون تعزيـز إدمـاج المهاجريـن واللاجئيـن وطالبـي اللجـوء بنـاءً على نهج التطعيم الشامل ضد فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، خطوة مهمة[٣٤].

٣٤ https://www.un.org/ecosoc/en/node/14973644

البيئة

- تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والأراضي الخصبة.
- ستسـاعد الجهـود الهادفـة إلى زيـادة اعتمـاد الممارسـات الزراعيـة المسـتدامة وتعزيـز الأمـن الغذائي في فصل تدهور رأس المال الطبيعي عن تنمية القطاع الزراعي.
- الاسـتثمار فـي بنـاء القـدرة عـلى الصمـود والتكيـف مـع تغيـر المنـاخ، ولاسـيما فـي المجتمعـات الريفية وفي المناطق الساحلية وفي التنمية الحضرية.
- الحاجـة الماسـة إلى إجـراء تخطيـط مكانـي أكثـر اسـتدامة، وممارسـات لـلإدارة الحضريـة للحـد من ضغط التحضر على البيئة بما في ذلك مواقع التراث الثقافي والطبيعي.
- اسـتخدام مرحلـة الاسـتجابة لجائحـة فيـروس كورونـا (كوفيـد-١٩) لتعزيـز التعافـي المسـتدام والقـادر عـلى الصمـود وتسـريع الانتقـال العـادل نحـو النمـاذج الاقتصاديـة المسـتدامة (ويشـمل ذلـك الانتقـال لاسـتخدام الطاقـة المتجـددة) وأنمـاط واسـتراتيجيات الاسـتهلاك والإنتـاج المستدامين لدعم جهود التخفيف من تغير المناخ.
- تعزيز الشراكات بين الدولة والمجتمع المدني للحفاظ على التنوع البيولوجي.
- تحسين وصول المرأة المستدام والعادل واستخدامها للموارد الطبيعية.

الحوكمة

- تحسـين التنسـيق الأفقـي والرأسـي للسياسـات لدعـم أهـداف التنميـة المسـتدامة إلى جانـب توطينها محليًا.
- تعزيـز تنفيـذ التشـريعات ومواءمتهـا مـع المعاييـر والأعـراف الدوليـة، وتحسـين القـدرات، وكفاءة النظام القضائي الطريق لتعزيز الحوكمة.
- إمكانيـة تعزيـز «المشـاركة والتمكيـن والمسـاءلة» وتوسـيع الحيـز المدنـي لتسـهيل التبـادل الحـر للأفـكار المبتكـرة مـن أجـل التنميـة المسـتدامة بمـا فـي ذلـك المنظمـات التـي تقودهـا النسـاء. إمكانيـة التصـدي للفسـاد مـن خـلال عـدة أمـور منهـا : زيـادة فعاليـة ثقافـة الرصـد والتقييـم وتعزيز كفاءة الحوكمة.
- تعزيـز كفـاءة الماليـة العامـة بمـا فـي ذلـك الإنفـاق (خاصـة فـي مجـالات الصحـة والتعليـم والبحث العلمي بما في ذلك التعليم الفني والتدريب المهني.

٢

دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأجندة عام ٢٠٣٠

@ UNFPA Egypt

تُرسي الأولويات التي حددتها الحكومة المصرية (الوارد وصفها في القسم رقم ١.٢) أسس إطار التعاون، والذي يؤكد من جديد الرؤية المشتركة والشراكة بين الحكومة المصرية ومنظومة الأمم المتحدة. ويركز إطار التعاون على دعم إمكانات مصر القوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، مع التغلب على التحديات، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وتعزيز المرونة البيئية. كما سيدعم الاستعداد والاستجابة بسرعة وفعالية لظروف التنمية المتغيرة، وبشكل خاص الأزمات الاقتصادية أو الصحية العامة، بالإضافة إلي بناء القدرة على الصمود والتخفيف من آثار تلك الأزمات خاصة على الفئات في الظروف الضعيفة. الأفراد الأكثر احتياجاً . كما ترتبط الأولويات الاستراتيجية لإطار التعاون (المنصوص عليها في القسم رقم ٢/٢) بالآثار الإجمالية المقصودة من خلال نظرية ملموسة للتغيير (موضحة في القسم رقم ٣/٢)، فيما يتناول القسم رقم ٤/٢ بالتفصيل مجالات النتائج والنظرية المرتبطة بالتغيير، ويفصل القسم رقم ٥/٢ أوجه التآزر بين مجالات النتائج، بينما يناقش القسم ٦/٢ النهج العام لضمان استدامة نتائج إطار التعاون، ويختتم باب رقم ٧/٢ هذا الفصل بمناقشة المزايا النسبية للأمم المتحدة.

١-٢ النتائج الإنمائية المقصودة

لقد وضعت مصر لنفسها أهدافاً إنمائية طموحة من خلال أطر سياسات استراتيجية على المستويين الوطني والقطاعي لتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠. ومن خلال إطار التعاون، ستتشارك منظومة الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية وجميع أصحاب المصلحة لإحراز تقدم نحو تحقيق هذه الأهداف الوطنية.

ويجري حاليا تحديث رؤية ٢٠٣٠ بحيث يتم دمج الإصلاحات الهيكلية الرئيسية في مصر منذ عام ٢٠١٦، والبيانات السكانية المستقاة من نتائج تعداد عام ٢٠١٧[٣٥] وتأثيرات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتأثير التطورات الجيوسياسية في شرق أوروبا [٣٦]. وتظهر الأهداف الاستراتيجية الجديدة والمبادئ التوجيهية والعوامل التمكين لرؤية ٢٠٣٠ المحدثة والموضحة في الشكل ٣.

٣٥ وكذلك الاستفادة من التقديرات السكانية السنوية والتي يتم إتاحتها من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مصر)
٣٦ التقرير الطوعي الوطني لمصر ٢٠٢١

الشكل٣ : هيكل رؤية ٢٠٣٠ المحدثة

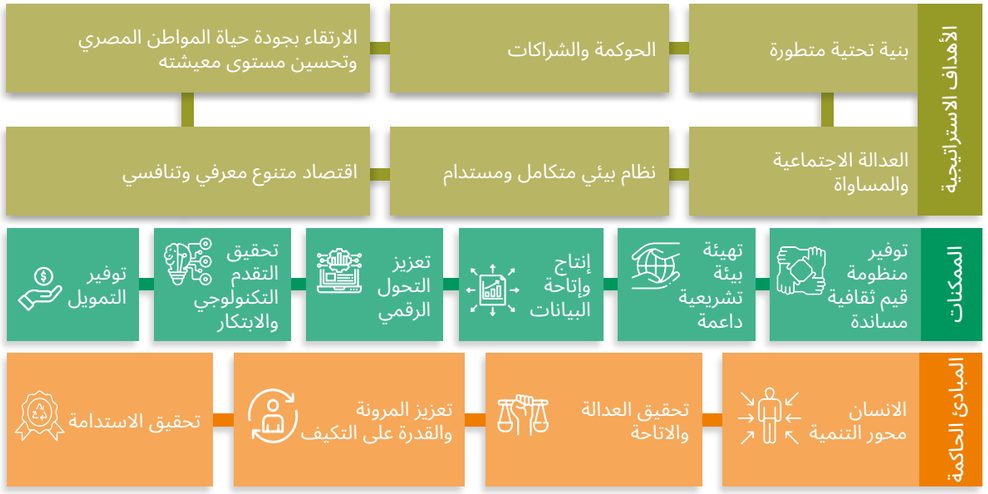

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ٢٠٢٢ (تحديث رؤية مصر ٢٠٣٠)

وتُنَفذ رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال برامج عمل حكومية مدتها خمس سنوات بعنوان "مصر تنطلق" حيث إن الأولويات الخمسة لبرنامج عمل الحكومة ٢٠٢٣-٢٠٢٧ والتي تتماشى مع إطار التعاون كما هو منصوص عليه في الشكل ٤. ويهدف برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٣-٢٠٢٧ إلى مواصلة التطوير والاستثمار في رأس المال البشري، مع تحسين مستوى معيشة المواطن المصري، وهناك أيضًا تركيز على تعزيز الإنتاجية والعمالة وتحسين كفاءة الأداء الحكومي، وفي الوقت نفسه حماية الموارد الطبيعية من أجل تحقيق الأمن والاستدامة. والنتيجة الإنمائية الرئيسية المقصودة لإطار التعاون تتمثل في الشراكة مع الحكومة المصرية لدعم تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

الشكل ٤ : برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٣-٢٠٢٧ لتنفيذ رؤية ٢٠٣٠

المصدر: عرض معالي وزيرة التعاون الدولي في ورشة عمل معنية بتحديد أولويات إطار التعاون[٣٧].

٣٧ https://www.moic.gov.eg/en-US/News/GetNewsDetails?na=7458

وفي الوقت نفسه، وتماشيا مع توجهات رؤية ٢٠٣٠ المحدثة، وتوجهات برنامج عمل الحكومة، توجد العديد من المبادرات الرائدة متعددة القطاعات في الحكومة المصرية، وهي مستمرة بالفعل وستلعب دورا رئيسيا في تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالنظر إلى حجم ونطاق تطبيقاتها. ومن المتوقع أن تؤدي مبادرة الحكومة المصرية الرائدة «حياة كريمة»، التي تستهدف حوالي ٥ آلاف قرية (تمثل حوالي ٥٠٪ من السكان[٣٨]) إلى تحقيق تقدم كبير نحو تحقيق مجموعة واسعة من أهداف التنمية المستدامة في تلك القرى (بما في ذلك الهدف رقم ١٠ من أهداف التنمية المستدامة من خلال معالجة بعض المجالات الرئيسية لعدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية)، وتقدم المبادرة التي يشارك فيها المتطوعون وكذلك الهيئات القائمة على التطوع دعمًا موجهًا للقرى الأكثر فقراً لتعزيز جودة الحياة فيها من خلال تجديد البنية التحتية (الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة)، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية (أهداف التنمية المستدامة ١، ٦، ٧)، وتعزيز التعليم (الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة) وخدمات الرعاية الصحية (الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة) وتوفير عمل لائق (الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة) وتمكين المرأة (الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة).

الشكل ٥: الروابط بين محاور المبادرة الرئاسية حياة كريمة وإطار التعاون ٢٠٢٣ – ٢٠٢٧

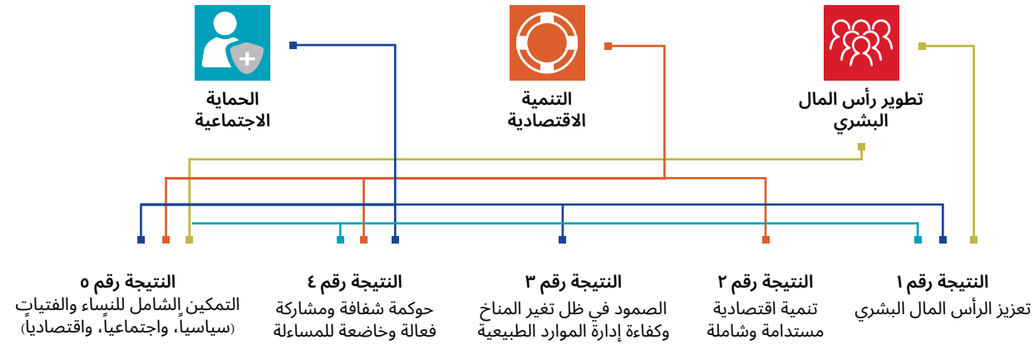

المصدر: وزارة التعاون الدولي

ويعتبر أيضًا تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ أساسيًا لبرنامج الإصلاح الهيكلي الوطني للحكومة. وبطرح هذا البرنامج في أبريل ٢٠٢١، يمثل البرنامج الموجة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية ويعتمد على إنجازات حزمة الإصلاحات الأولى التي بدأت في ٢٠١٦. وسيركز البرنامج على التنوع الاقتصادي (الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة)، ولاسيما القطاعات الأساسية الثلاثة التي تشجع النمو وإيجاد فرص عمل: الزراعة، والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيؤكد أيضًا البرنامج على تعزيز وتمكين المحاور الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة: بيئة العمل، وكفاءة سوق العمل، والتعليم الفني، والتدريب المهني، والشمول المالي، والحوكمة، وكفاءة القطاع العام، وتطوير رأس المال البشري.

٣٨ تقرير المراجعة الوطنية لمصر ٢٠٢١

كما ستوفر الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لجمهورية مصر العربية أيضًا دعمًا مهمًا لتقدم مصر نحو أهداف التنمية المستدامة المتعددة، بما في ذلك بشكل خاص تعزيز المساواة (الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة) والمجتمع الشامل دون أي تمييز (الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة). وتتمحور الاستراتيجية على أربعة محاور: الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق المرأة وحقوق الأطفال والأشخاص ذوي الاعاقة والشباب والمسنين، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان وبناء القدرات.

ومن المتوقع أن يوفر المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، الذي أطلق في فبراير ٢٠٢٢، استجابة شاملة (أهداف التنمية المستدامة ٣، ٤، ٥) لتحويل التحدي الديمغرافي إلى فرصة يمكن استغلالها. وسيوفر نظام التأمين الصحي الشامل (الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة) وتعزيز خطة الحماية الاجتماعية الرئيسية في برنامج "تكافل وكرامة" (الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة) مزيدًا من الدعم للفئات السكانية الأكثر احتياجاً. ومع إطلاق الاستراتيجية الوطنية الجديدة لتغير المُناخ ٢٠٥٠ (الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة)، من المتوقع أن تؤدي أهداف الاستثمار العام المستدامة بيئيًا الطموحة البالغة ٥٠٪ بحلول ٢٠٢٥/٢٠٢٤ (الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة)[٣٩] واستضافة مصر لقمة الأمم المتحدة لتغير المناخ إلى وضع الاقتصاد المستدام وتغير المناخ على رأس الأولويات الوطنية. وعلاوة على ذلك يُتوقع بذل المزيد من الجهود لتعزيز توطين أهداف التنمية المستدامة من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات وخطط الاستثمار العام، على النحو المبين في الاستعراض الوطني الطوعي ٢٠٢١، كما ستقوم منظومة الأمم المتحدة بالتنسيق الكامل مع الحكومة المصرية بمواءمة عملها ودعم هذه الجهود الرائدة من خلال صياغة العروض المشتركة للأمم المتحدة بالاعتماد على مزاياها النسبية التي جرى تنظيمها حول الأولويات والنتائج الاستراتيجية لإطار التعاون.

٣٩ https://mped.gov.eg/DynamicPage?id=95&lang=en

٢-٢ الأولويات الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة

توفر الأولويات والأهداف الوطنية الموضحة في القسم السابق الأساس للأولويات الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة. وقد حضر ١١٥ مشاركاً بشكل شخصي، وحوالي ٣٠ مشاركا بشكل افتراضي في ورشة عمل تحديد أولويات إطار التعاون، وهم يمثلون ما يقرب من ٣٠ كيانًا حكوميًا بالإضافة إلى ٢٣ كيانًا مقيمًا وخمسة كيانات غير مقيمة تابعة للأمم المتحدة. وفّرت هذه الورشة فرصة استراتيجية لترجمة الأولويات الوطنية إلى أولويات استراتيجية بالنظر إلى المزايا النسبية للأمم المتحدة والتحليل السياق للتقدم الذي أحرزته مصر نحو أهداف التنمية المستدامة. وعقب الورشة، قامت وزارة التعاون الدولي بصفتها الرئيس المشارك للجنة التسيير المشتركة لإطار التعاون، عملية مسح متعدد الأوجه نتج عنها وضع مصفوفة مشتركة للأولويات الاستراتيجية الوطنية للتعاون مع الأمم المتحدة خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧. وتضمنت المصفوفة الأولويات الاستراتيجية لنحو ٣٠ جهة في الحكومة المصرية ورسم خرائط لها مقارنة بمحاور برنامج العمل الحكومي، بالإضافة إلى عرض المبادرات الوطنية / الرئاسية الرئيسية، والبرامج القُطرية لوكالات الأمم المتحدة المحددة، والتوافق مع أصحاب المصلحة الوطنيين، وكذلك أهداف التنمية المستدامة. وتم استكمال ذلك بعقد اجتماع استشاري وطني رفيع المستوى نظمته وزارة التعاون الدولي لمناقشة تفاصيل إطار التعاون ومدى تماشيه مع الأولويات الوطنية. وفي المقابل استرشدت منظومة الأمم المتحدة بهذه الأولويات عند صياغة الأولويات الاستراتيجية لإطار التعاون. علاوة على ذلك، نظمت وزارة التعاون الدولي بالمشاركة مع منظومة الأمم المتحدة سلسلة من المشاورات لأصحاب المصلحة حول إطار التعاون. وهدفت المشاورات إلى التحقق من الأولويات الاستراتيجية الرئيسية ومجالات النتائج والنواتج المؤقتة لإطار التعاون؛ واستكشاف الأفكار التي يمكن أن تسهم في الفرص التنموية المحددة في إطار التعاون أو الفرص الناشئة الجديدة التي ينبغي تضمينها؛ والسعي للحصول على مدخلات حول الشراكات الإستراتيجية و/أو أوجه التكامل بين إطار التعاون واستراتيجيات ومبادرات أصحاب المصلحة الآخرين. وقد شارك في المشاورات ما يقرب من ٥٠ مشاركًا يمثلون منظمات المجتمع المدني (المحلية والدولية) ومراكز الفكر والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين.[٤٠]

واسترشاداً بالأولويات الوطنية المحدثة والمنقحة للحكومة المصرية المتعلقة بتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، والمشاورات المختلفة لأصحاب المصلحة، والدروس المستفادة من تنفيذ إطار التعاون السابق (إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية ٢٠١٨-٢٠٢٠)، وكذلك التوصيات الرئيسية التي تم تحديدها من خلال عملية التقييم القُطري المشترك (التي تشمل مجموعة واسعة من المشاورات مع أصحاب المصلحة) ودور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتركيزها على المشاركة في مصر والتكامل مع شركاء التطوير الآخرين، حددت منظومة الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية أربع أولويات استراتيجية لشراكاتها في الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧، بهدف تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

٤٠ خلال المناقشات مع مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة، تم ابراز العديد من احتياجات وفرص التنمية المستدامة الرئيسية من المشاركين والتي انعكست مع الأولويات الإستراتيجية لإطار التعاون والنتائج والمخرجات المؤقتة

الأولويــة الاســتراتيجية الأولى: تقديــم خدمــات عاليــة الجــودة للجميــع وتحقيــق التماســك الاجتماعي وتحسين رأس المال البشري الذي يركز على الشباب والأطفال.

الأولويــة الاســتراتيجية الثانيــة: اقتصــاد شــامل وتنافســي ومتنــوع ومســتدام بيئيًــا وقائــم عــلى المعرفة.

الأولويــة الاســتراتيجية الثالثــة: الإدارة المســتدامة للمــوارد الطبيعيــة لتحقيــق الأمــن الغذائــي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ

الأولوية الاستراتيجية الرابعة: الشفافية والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون.

وفي ضوء السياق المصري، اتفقت منظومة الأمم المتحدة والحكومة المصرية على الاستمرار في استخدام نهج مزدوج المسار لتعميم مراعاة المنظور المراعي للجنسين في إطار التعاون. وسيتم دمج المنظور المراعي للجنسين في الأولويات الاستراتيجية الأربعة بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي الوقت نفسه، سيشمل إطار التعاون أيضًا مجالًا مخصصًا للنتائج يتضمن تدخلات مستهدفة النوع الاجتماعي لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

٣-٢ نظرية التغيير

وكما هو مبين في الشكل ٦، تسعى رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة من خلال أهدافها الاستراتيجية الستة إلى رفع مستوى معيشة المصريين وتحسين جودة حياتهم، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وتحقيق اقتصاد يقوم على المعرفة والتنافسية والتنوع ضمن نظام بيئي مستدام، يتم تمكينه من خلال البنية التحتية المتطورة وتعزيز الحوكمة والشراكات، وتضع رؤية ٢٠٣٠ المحدثة التنمية البشرية في صميم أولوياتها[٤١]، مما يضمن الإنصاف والإتاحة للجميع بما يتماشى مع التزام أجندة ٢٠٣٠ بعدم ترك أي أحد خلف الركب، إن نظرية التغيير لإطار التعاون (وفقا للشكل ٦) تتوخى إحراز تقدم كبير بحلول عام ٢٠٢٧ نحو تحقيق رؤية ٢٠٣٠ المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة (تغيير مستوى الأثر). وتأتي الأولويات الاستراتيجية الثلاثة الأولى، التي تمثل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، مترابطة بطبيعتها وتستكمل كذلك بأولوية استراتيجية رابعة تمكينية بشأن الحوكمة وسيادة القانون. وبمراعاة الدور الهام لتمكين النساء والفتيات كعامل أساسي للإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأساسية، سيتم تعميم الأولويات الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في مختلف مجالات العمل الخاصة بالأمم المتحدة وستحظى أيضًا بتركيز موضوعي مستقل. وستسعى حوكمة إطار التعاون في ظل القيادة العامة لكل من وزير التعاون الدولي والمنسق المُقيم للأمم المتحدة بصفتهما الرئيسيّن المشتركين للجنة التسيير المشتركة إلى تعزيز الروابط بين الأولويات الاستراتيجية بقوة، وبناء الجسور، والسعي إلى اتباع نهج المحافظة على مستوى النتائج والمخرجات وأنشطة التنفيذ.

٤١ الاستعراض الوطني الطوعي لمصر ٢٠٢١

الشكل٦ : نظرية التغيير

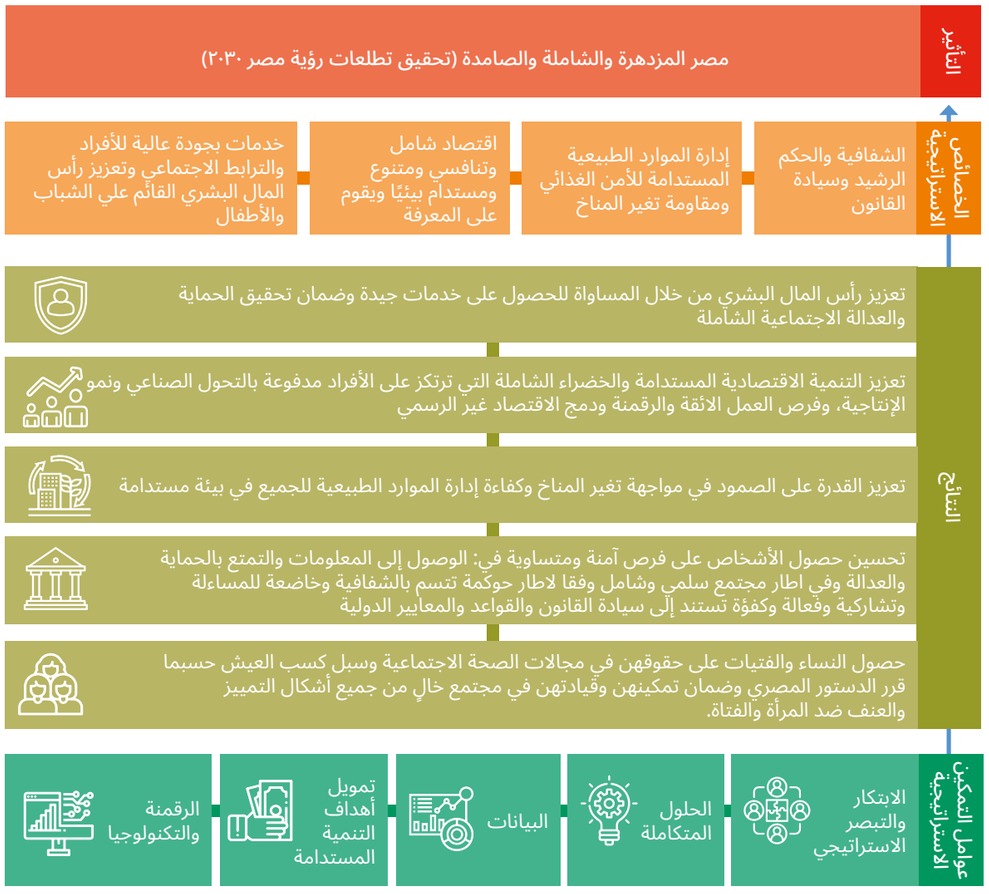

يضع إطار التعاون الناس والكوكب في جوهره، وهو يحدد الشراكة مع الحكومة المصرية، ممثلة في وزارة التعاون الدولي، وجميع أصحاب المصلحة لجعل مصر مزدهرة وشاملة وقادرة على الصمود، ليعيش جميع السكان في مجتمع خالٍ من الفقر يمكنهم من الحصول على حقوقهم في التمتع بمستوى معيشة لائق. وستتحقق هذه الشراكة من خلال الدعم الجماعي من خلال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للمجالات الأربعة ذات الأولوية الاستراتيجية، وستعمل منظومة الأمم المتحدة على تعزيز الترابط الاجتماعي، والاستثمار في تنمية رأس المال البشري التي تركز على الشباب والأطفال بغرض تمكين مصر من تسخير عائدها الديموغرافي وتحسين المستوى المعيشي للسكان، والوصول الشامل العادل إلى الخدمات، والتركيز على رأس المال البشري وحصول الناس على الخدمات بدون تمييز، كما أن تعزيز الاقتصاد المتنوع والتنافسي

والموجه نحو التصدير والشامل، والاقتصاد المستدام بيئيًا، والقائم على المعرفة سيؤدي إلى نمو اقتصادي قوي وشامل كإحدى الأولويات، مما سيضمن بدوره تعظيم الاستفادة من القدرات البشرية الهائلة في مصر. ومن خلال تحسين الإدارة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ حيث ستتمكن مصر من تقليل الآثار السلبية للتنمية الاقتصادية على بيئتها ومواردها الطبيعية، فسيكون من شأنها تعزيز الاستدامة البيئية وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للأمن الغذائي، ومن شأن تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية وسيادة القانون أن يكفل أساسا قويا لتعزيز النمو الشامل للجميع، إن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، مع معالجة أي شكل من أشكال التمييز وتعزيز تكافؤ الفرص التي تقودهن إلى تحقيق إمكاناتهن في التنمية البشرية، سيساعد على إطلاق العنان لإمكانات النساء والفتيات للمساهمة في تطلعات مصر التنموية.

ومن أجل الإسهام في الأولويات الاستراتيجية لإطار التعاون (التغيير على مستوى التأثير)، تم تحديد خمس نتائج مرتبطة بهذه الأولويات وتمشيا مع النظرية العامة للتغيير نحو تحقيق رؤية ٢٠٣٠ (يرجى الرجوع إلى الشكل ٦):

الناتج الأول: بحلول عام ٢٠٢٧، تعزيز رأس المال البشري من خلال المساواة للحصول على خدمات جيدة وضمان تحقيق الحماية والعدالة الاجتماعية الشاملة.

الناتج الثاني: بحلول عام ٢٠٢٧، تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيًا والشاملة التي ترتكز على الأفراد مدفوعة بالتحول الصناعي ونمو الإنتاجية، وفرص العمل اللائقة والرقمنة ودمج الاقتصاد غير الرسمي.

الناتج الثالث: بحلول عام ٢٠٢٧، تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وكفاءة إدارة الموارد الطبيعية للجميع في بيئة مستدامة.

الناتج الرابع: بحلول عام ٢٠٢٧، تحسين حصول الجميع على فرص آمنة ومتساوية في: الوصول إلى المعلومات والتمتع بالحماية والعدالة وفي اطار مجتمع سلمي وشامل وفقا لاطار حوكمة تتسم بالشفافية وخاضعة للمساءلة وتشاركية وفعالة وذات كفاءة وتستند إلى سيادة القانون والقواعد والمعايير الدولية.

الناتج الخامس: بحلول عام ٢٠٢٧، ستحصل النساء والفتيات على حقوقهن - كما هو منصوص عليه في الدستور المصري- وتحصل كذلك على الحقوق الاجتماعية والصحية والفرص المعيشية وضمان تمكينهن وتقلدهن المناصب القيادية في مجتمع خالٍ من جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات.

وسيعتمد إطار التعاون على خمسة عوامل تمكينية استراتيجية نوعية لتضخيم أثر عمل الأمم المتحدة بالمشاركة مع الحكومة المصرية وتحقيق النتائج المرجوة.

الرقمنة والتكنولوجيا: ستكون أولويات إطار التعاون متاحة إلى حد كبير من خلال الفرص التي توفرها التكنولوجيا الرقمية والتقدم التكنولوجي (بما في ذلك التكنولوجيات الرائدة)، وسينصبُّ التركيز على تسخير هذه الفرص بطريقة شاملة لضمان الحد من الفجوات الرقمية والمرتبطة بالتكنولوجيات الرائدة، والسعي ل عدم ترك أحد بمنأى عن التكنولوجيا الحديثة وغير متصل بالإنترنت. [٤٢]

تمويل أهداف التنمية المستدامة: يمكن دعم الأولويات الاستراتيجية لإطار التعاون بزيادة التمويل وتعبئة وإدارة الموارد، بما في ذلك المصادر المبتكرة، في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وستحاول أنشطة إطار التعاون تيسير ذلك بالتركيز على زيادة شفافية تدفقات التمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديد موارد تمويل جديدة، وتحسين كفاءة أنماط الإنفاق الحالية ورفع قدرات المؤسسات الحكومية في مصر.

البيانات: يشكل توفير البيانات على المستوى المصنف وتمكين مصادر البيانات غير التقليدية - وفقًا للمتفق عليه بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية - أداة تمكين قوية لأهداف التنمية المستدامة؛ لأنها تشكل الأساس لصنع السياسات القائمة على الأدلة، وستقوم الأمم المتحدة بدورها بتعبئة مواردها وقدراتها لتعزيز توافر البيانات[٤٣] وجودتها ورصد أهداف التنمية المستدامة من خلال العمل مع الحكومة المصرية.

الحلول المتكاملة: نظرًا للطبيعة المترابطة لأهداف التنمية المستدامة، يجب أن تكون الحلول المتكاملة هي النهج الفعلي للأمم المتحدة في التعامل مع كافة الموضوعات. وسيكون أحد الأهداف الرئيسية لآليات إدارة إطار التعاون (الموضحة في الفصل الثالث) تحديد الفرص للتآزر بين برامج الأمم المتحدة، ولتقديم دعم أفضل للأولويات والاحتياجات الوطنية.

٤٢ بالاستفادة من الجهود الحكومية لجعل التقنيات التكنولوجية والإنترنت عالي الجودة في متناول الجميع، فإن الأمم المتحدة ستعمل على إتاحة الوصول للرقمنة وارتباطها مباشرًا بتعزيز المهارات الرقمية والشمول الرقمي.
٤٣ يرجى الرجوع إلى تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بشأن متابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة https://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowPDF.aspx?page_id=/pdf/SDG.pdf

الابتكار، ويشمل الاستشراف الاستراتيجي: من أجل تحقيق التسارع الذي تشتد الحاجة إليه بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة، هناك حاجة إلى تجاوز العمل كالمعتاد وتبني الابتكار عبر الحيز التشغيلي للأمم المتحدة . وخلال عملية تصميم إطار التعاون، دخلت منظومة الأمم المتحدة في شراكة مع الحكومة المصرية، بالتنسيق من وزارة التعاون الدولي خلال العملية بالكامل، لتنظيم ثلاث تدريبات للاستشراف الاستراتيجي في ثلاثة مجالات شاملة لبدء برامج استشرافية مشتركة ٤٤. وللمضي قدمًا، يمكن استكمالها بمزيد من تدريبات لاستكشاف الآفاق أثناء تنفيذ إطار التعاون، حسب الحاجة.

وتستند نظرية التغيير برمتها إلى المبادئ العالمية للتنمية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والاستدامة والمساءلة والقدرة على الصمود، وعدم ترك أحد خلف الركب، وهي مبادئ أساسية في إطار التعاون، وهذه المسألة تؤخذ في الاعتبار في جميع مراحل تنفيذ إطار التعاون بالشراكة الوثيقة مع الحكومة المصرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن مجالات الأولويات الاستراتيجية والنتائج المرتبطة بها مترابطة، حيث يسهم الإنجاز في مجال ما في تحقيق إنجازات في مجالات أخرى أو يتوقف على ذلك، وهذه الروابط المترابطة مبينة أكثر تفصيلًا في القسم ٥/٢.

ولتحقيق هذه التغييرات ينبغي مواصلة العمل لتحقيق عدد من الافتراضات الرئيسية، ويشمل ذلك الالتزامات المستمرة من جانب الحكومة المصرية بتنمية متكاملة لرأس المال البشري، التي لا تترك أحدا خلف الركب، والحد من أوجه عدم المساواة، والشفافية، وتعزيز التحول الرقمي، والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، كما أن الحماية الاجتماعية المستهدفة الموسعة تحظى بالأولوية من جانب الحكومة المصرية كأداة رئيسية لدعم حماية السكان من الفقر. وعلاوة على ذلك يتم الحفاظ على بيئة مواتية للأعمال التجارية وملائمة تسمح بتنمية القطاع الخاص. وبالنظر إلى ضغوط النمو السكاني المتزايد على البنية التحتية الاجتماعية والبيئة، فإن إدارة النمو السكاني بمعدلات معتدلة ستكون الافتراض الأساسي الذي تعمل عليه، وبالإضافة إلى ذلك هناك اهتمام وطني بالتنمية الريفية المتكاملة، والتحول إلى النماذج الاقتصادية المستدامة والتنافسية والمدعمة بحوافز سليمة. ومن المهم جداً أيضا أن يكون هناك ما يكفي من المشاركة الخارجية والداخلية في تمويل تغير المناخ، وأن توضع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ، والخطة الوطنية للتكيف، والاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وغيرها من الاستراتيجيات التوجيهية والالتزامات بالاتفاقات الدولية لتوجيه مشاركة الشركاء في التنمية. ومن الافتراضات الرئيسية الأخرى مواصلة العمل على تحقيق تمكين النساء والفتيات على جميع المستويات باعتبارها محركا رئيسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر، ويَفترض الإطارُ أن الأطر التنظيمية والتشريعية الوطنية ستستمر في التطور لضمان القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والفتاة،

٤٤ اتفقت المجالات المتداخلة الثلاثة على تحليل استشرافي مبدئي، وهي: مستقبل الرقمنة، مستقبل القرى، والأزمة الثلاثية لكوكب الأرض (المناخ، والطبيعة، والتلوث).

وفي الوقت نفسه، سيتم تعزيز هذه الجهود بالاستقرار السياسي والمؤسسي الوطني، والتوقعات الاقتصادية العالمية المستقرة، والالتزام المستمر بالاقتصاد المفتوح والتجارة العالمية، ويضاف إلى ذلك استمرار الجهود الإقليمية والعالمية المبذولة من أجل الأمن المائي، فضلا عن الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومات الدول المجاورة على المشاركة في التعاون والتجارة الإقليميين والمساهمة فيهما (مثل: منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية). وأخيرا، فإن الحكومة المصرية على استعداد لمواصلة العمل مع وكالات الأمم المتحدة لتعزيز أفضل للدعم الإنساني.

٤-٢ النتائج والشراكات ضمن إطار التعاون

استناداً إلى إطار التعاون الشامل ونظرية التغيير والأولويات الاستراتيجية، وضح هذا القسم النتائج الخمسة للتعاون بين الحكومة المصرية ومنظومة الأمم المتحدة، ويحدد نظرية التغيير لكل نتيجة، فضلا عن الشراكات المتوقعة لتنفيذها، وترد في الملحق أ والشكل ٧ مصفوفة النتائج الكاملة، بما في ذلك المؤشرات، وخطوط الأساس، والأهداف، ومصادر البيانات، والافتراضات الرئيسية، والشركاء، والمواءمة بين إطار التعاون، وبرنامج عمل الحكومة ٢٠٢٣-٢٠٢٧، وأهداف التنمية المستدامة.

الشكل ٧: الروابط بين نتائج إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة وبرنامج عمل الحكومة ٢٠٢٣-٢٠٢٧

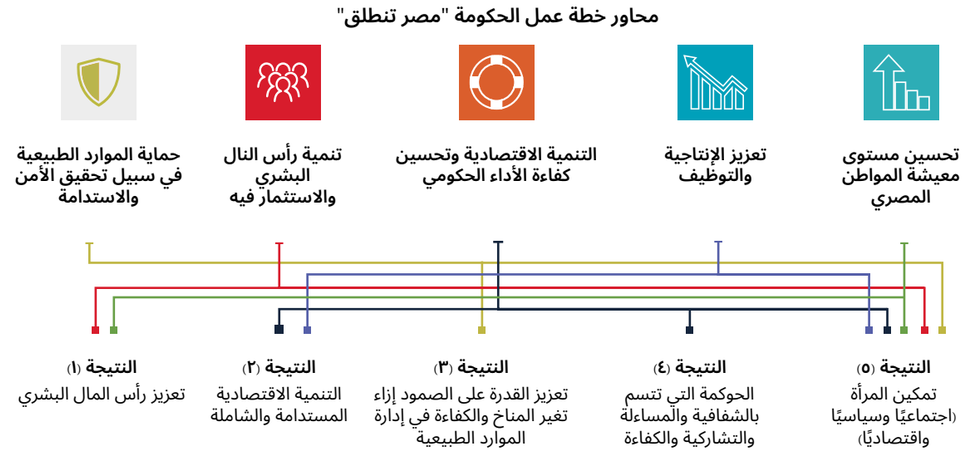

نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢٣ - ٢٠٢٧)

المصدر وزارة التعاون الدولي[٤٥]

[٤٥] https://www.moic.gov.eg/en-US/News/Index?na=3139

الناتج الأول

بحلول عام ٢٠٢٧، تعزيز رأس المال البشري من خلال المساواة للحصول على خدمات جيدة، وضمان حصول الجميع على الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية.

وقد صُمم هذا الناتج بالنظر إلى أولويات الحكومة المصرية في «تطوير واستثمار رأس المال البشري» (مع التركيز على تعزيز النظام التعليمي، وضمان توفير التغطية الصحية الشاملة لنظام الرعاية الصحية الشاملة، وتحسين الوصول إلى فرص المشاركة التطوعية والمدنية وتعزيز النشاط البدني للشباب)، و«تحسين مستوى معيشة المواطنين المصريين» (بهدف تحسين خدمة الإسكان، وتعزيز المرافق العامة والحماية الاجتماعية للجميع، بما في ذلك كبار السن وذوي الاعاقة) على النحو المذكور في برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٣-٢٠٢٧.

كما يسترشد هذا الناتج بالاستراتيجيات / السياسات القطاعية الوطنية الأخرى مثل: الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٢١-٢٠٢٦)، والاستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٥-٢٠٣٠، والمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية (٢٠٢١-٢٠٢٣)، والاستراتيجية الوطنية للإسكان ٢٠٢٠، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والخطة الوطنية لمكافحة مرض نقص المناعة البشري ٢٠٢١-٢٠٢٥، وقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية (٢٠١٩)، وقانون التأمين الصحي الجديد (٢٠١٨)، والرؤية الوطنية للتعليم ٠.٢ والاستراتيجية الوطنية للشباب، والبرنامج الوطني للتغذية المدرسية والإطار الإقليمي ذو الصلة - كما هو مذكور في الملحق أ، الذي ينص على أساس هذا الناتج. لتحقيق هذا الناتج سيركز إطار التعاون على مجالات العمل الآتية:-

تمكيـن المزيـد مـن الأفـراد، ومـن بينهـم الفئـات الأكثـر احتياجـاً، مـن الوصـول المحسّـن والمنصـف إلى غـذاء كافٍ ومسـتدام وعالـي الجـودة وخدمـات التغذيـة متعـددة القطاعـات، ويتـم تجهيزهـم بالمعرفـة والمهـارات والدعـم الاجتماعـي للحـد مـن العـبء الثلاثـي لسـوء التغذيـة[٤٦]. وستشـترك الأمـم المتحـدة مـع الحكومـة المصريـة فـي تصميـم وتنفيـذ برامـج التغذيـة المراعيـة للتغذيـة والمتعـددة القطاعـات والمناسـبة للعمـر[٤٧] والتـي تحتـرم حقـوق الإنسـان. بالإضافـة إلى ضمـان المسـاواة فـي الحصـول عـلى غـذاء آمـن ومغـذي وكاف بيـن الفئـات الاكثـر احتياجـا، والمعرضـون لخطـر التخلـف عـن الركـب وفقـا للاولويـات المشـتركة بيـن الحكومـة المصريـة والأمـم المتحـدة. كمـا سـيأخذ فـي الاعتبـار الفئـات التـي تعانـي مـن مواطـن ضعـف متعـددة. وسـيتم تعزيـز مشـاركة الفئـات المعرضـة لخطـر التخلـف عـن الركـب لضمـان إشـراكها فـي عمليـات التخطيـط وصنـع القرار.

إمـداد المزيـد مـن السـكان، ومـن بينهـم الفئـات الأكثـر احتياجـا، لتحسـين صحتهـم ومسـتواهم المعيشـي مـن خـلال محـددات اجتماعيـة للصحـة، فضـلاً عـن الاسـتفادة مـن نظـم رعايـة صحيـة عاليـة الجـودة وخدمـات أساسـية أكثـر إنصافًـا، وبأسـعار معقولـة، ويسـهل الوصـول إليهـا، كمـا تتسـم بالجـودة والشـمول والتكامـل وتكـون قائمـة عـلى الأدلـة حيـث تعتمـد عـلى البيانـات وتكـون مُميكّنـة رقميًـا. سـتتعاون الأمـم المتحـدة مـع الحكومـة المصريـة لضمـان التحقيـق التدريجـي للتغطيـة الصحيـة الشـاملة فـي تعزيـز الوصـول إلى خدمـات الصحـة الأساسـية الجيـدة، بمـا فـي ذلـك الرعايـة الصحيـة الأوليـة، والصحـة الإنجابيـة وصحـة الأم والطفـل، والطفولـة المبكـرة، والتغذيـة، والخدمـات الصحيـة والمدرسـية، وخدمـات الصحـة النفسـية، والخدمـات التـي تتعامـل مـع الأمـراض المعديـة/السـارية والأمـراض غيـر المعديـة/السـارية، والتـي تغطـي الخدمـات الصحيـة التعزيزيـة والوقائيـة والعلاجيـة والتأهيليـة لجميـع الأشـخاص فـي المجتمـع بحيـث تشـمل الجميـع. وسـيكون تمكيـن القـوى العاملـة فـي المجـال الصحـي والاحتفـاظ بهـا، مـن خـلال تطويـر القـدرات المصممـة خصيصًـا والمعـدات والإمـدادات عاليـة الجـودة التـي تكـون مـن الأولويـات، بالإضافـة إلى توسـيع نطـاق دور الحضانـة وبرامـج الأبـوة والأمومـة عاليـة الجـودة لتمكيـن مقدمـي الرعايـة. وسـتتم معالجـة المحـددات الاجتماعيـة للصحـة وعوامـل الخطـر للأمـراض مـن خـلال زيـادة الوعـي المجتمعـي والعمـل التطوعـي ومشـاركة المجتمـع المدنـي فـي المشـاورات الخاصـة بوضـع التشـريعات التـي تحمـي صحـة المواطنيـن وتتوافـق مـع التحديـات الصحيـة الناشـئة، بمـا فـي ذلـك النمـو السـكاني والصدمـات المناخيـة. وسـتعمل الأمـم المتحـدة، بالتعـاون مـع الحكومـة المصريـة، عـلى تحفيـز المشـاركة الاجتماعيـة للمسـاهمة فـي جميـع جوانـب التخطيـط وتوفيـر الخدمـات والحوكمـة الصحيـة.. وبالإضافـة إلى ذلـك، سـيتم تنفيـذ اسـتراتيجيات مراعيـة للنـوع الاجتماعـي لمعالجـة الأعـراف الاجتماعيـة السـلبية التـي تعيـق المسـاواة بيـن الجنسـين والتـي تؤثـر عـلى الصحـة، بمـا فـي ذلـك معالجـة الوصـم الاجتماعـي والتمييـز فـي أماكـن الرعايـة الصحيـة، والتـي تغطـي تنظيـم الأسـرة وصحـة الطفـل والمراهـق والأمهـات والأمـراض السـارية والأمـراض غيـر السـارية والصحـة العقليـة الأشـخاص المصابيـن بفيـروس نقـص المناعـة البشـرية، ومـا إلى ذلـك. وستسـاهم الأمـم المتحـدة كذلـك، بالتشـاور الوثيـق مـع الحكومـة المصريـة، فـي تعزيـز نظـام خدمـات رعايـة الصحـة الجنسـية والإنجابيـة لتعزيـز تكامـل خدمـات تنظيـم الأسـرة وتوفيـر مراكـز رعايـة الأمهـات والأطفـال حديثـي الـولادة. وبالإضافـة إلى ذلـك ستشـترك الأمـم المتحـدة مـع الحكومـة المصريـة وأصحـاب المصلحـة الآخريـن لضمـان أن رفاهيـة ومسـتوى معيشـة السـكان المشـمولين بالخدمـات تقـدم مـن خـلال أنظمـة وأدوات داعمـة ومبتكـرة وفعالـة تعـزز تقديـم خدمـات متكافئـة، وفـي

٤٦ العبء الثلاثي لسوء التغذية يتضمن نقص التغذية، ونقص المغذيات الدقيقة، والسمنة.
٤٧ سيتم تحقيق غذاء كاف ومستدام وعالي الجودة من خلال وضع استراتيجية وإطار عمل واضحين والذي يتضمن ثلاث مراحل (الوصول إلى الغذاء / سلامة الغذاء / استدامة الغذاء بجودة عالية) ومن خلال تصميم وتنفيذ برامج تغذية متكاملة ومتعددة القطاعات.

المتنـاول، وقائمـة عـلى بيانـات ونظـام رقمـي، وذلـك للجميـع. ويشـمل ذلـك ضمـان سـهولة الوصـول إلى الخدمـات الأساسـية ذات الجـودة، مثـل السـكن المناسـب، ومياه الشـرب، والصـرف الصحـي، والمرافـق الصحية، والطاقة، والتنقل، وجمع المخلفات، والانترنت، والمساحات العامة المستدامة بيئيًا والشاملة.

وعلاوة على ذلك، ستشارك الأمم المتحدة الحكومة المصرية وغيرها من أصحاب المصلحة في تطوير وتنفيذ برامج تنموية متكاملة تركز على رأس المال البشري وتحترم حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الاعاقة وكذلك لكبار السن لإزالة المعوقات وتحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية. كما ستعمل الأمم المتحدة وتتشارك مع الحكومة المصرية في تنفيذ سياسات/استراتيجيات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية التي تراعي الفوارق بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، ستتعاون الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية في تنفيذ المبادرة الوطنية للقضاء على التهاب الكبد الفيروسي. وأخيرًا، ستدعم الأمم المتحدة تنفيذ استراتيجية مقاومة مضادات الميكروبات (AMR) باعتبارها تحديًا صحيًا ناشئًا، بالتنسيق مع وزارة الصحة والسكان.

تمكين المزيد من الأطفال والشباب، بما في ذلك الأكثر احتياجاً والبالغين عند الاقتضاء، من الوصول إلى ما لا يقل عن ١٢ عامًا من التعليم والتعلم الشامل والجيد[٤٨] في بيئة تمكينية تستفيد من التنفيذ الفعال والكفؤ لإصلاح التعليم والتحول الرقمي الذي يسخر الفرص الديموغرافية، وتكون بيئة آمنة وعادلة مراعية للنوع الاجتماعي وتستجيب للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة. وستتعاون الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية في ضمان إتاحة التعليم بجميع أشكاله وعلى جميع المستويات على نحو متساوٍ؛ يمكن الوصول إلى التعليم ماديًا واقتصاديًا وبشكل خالٍ من العنف؛ وبشكل مقبول وذا صلة وقابل للتكيف مع احتياجات الطلاب والفئات الأكثر احتياجا. كما أن الأمم المتحدة ستعمل عن كثب مع الحكومة المصرية لتعزيز التعليم الفني والمهني للوفاء باحتياجات سوق العمل. وستعمل أيضًا الأمم المتحدة على دعم الحكومة المصرية في توفير التعليم الجيد وبيئة التعلم: البنية التحتية والتوعية والقدرات والمناهج الدراسية (بما في ذلك إدخال موضوعات تتعلق بالبيئة وتغير المناخ في المناهج الدراسية). وعلاوة على ذلك، وليتسنى تعزيز حصول الجميع على تعليم جيد، ستشترك الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية في وضع سياسات شاملة وتنفيذها لضمان الوصول العادل إلى التعليم ولاسيما للطلاب الأكثر احتياجاً وتعزيز التعلم مدى الحياة ودعم تبني السلوكيات التي تفضل التعلم الجيد بين الأطفال والشباب وأولياء الأمور والمجتمعات بالإضافة إلى تدخلات خاصة للأشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن. وأخيرًا، ستدعم الشراكة عملية رقمنة التعليم ليشمل الجميع، مع وضع الخطط للتأهب لظهور الأوبئة الصحية والتحديات المناخية.

استفادة المزيد من السكان، ومن بينهم الفئات الأكثر احتياجاً، والعمال الرسميين، وغير الرسميين (العمالة غير المنتظمة) بشكل كافٍ طوال حياتهم من التدخلات التنموية لبرامج الحماية الاجتماعية الوطنية وبرامج التطوع، والتي تكون منصفة ويمكن الوصول إليها، وفعالة وتركز على الناس ومراعية للأطفال وموجهة للبيانات ومميكّنة رقميًا وآمنة وقادرة على الصمود وتحترم حقوق الإنسان ومراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي وبغرض تحقيق هذه النتائج، ستعمل الأمم المتحدة مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين ذوي الصلة، ومن بينهم منظمات المجتمع المدني المتنوعة، لتوسيع التغطية وتحسين الكفاية وتعزيز التآزر بين الحماية الاجتماعية وخدمات حماية الطفل، ستشارك الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية لتناول احتياجات الحماية المجتمعية لكبار السن وزيادة فرص التطوع والمشاركة المدنية. وكذلك ستشارك الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية في تحليل السياق المتطور، وفي تحديد الموارد اللازمة لتحسين التخطيط والتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين لتوسيع تدخلات الحماية

٤٨ إنه السعي لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من خلال ضمان تعليم جيد شامل ومنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

الاجتماعية وتعزيز مشاركتهم الاجتماعية وفرصهم الاقتصادية [٤٩] ودعم قدرتهم على العيش بكرامة. بالإضافة إلى ذلك، ستدعم الأمم المتحدة جهود الحكومة المصرية في ضمان الوصول الشامل إلى الحماية الاجتماعية، وتوفير الحد الأدنى من المزايا الأساسية لجميع الأفراد والأسر، بما في ذلك العمال غير الرسميين والأشخاص ذوي الاعاقة. وعلاوة على ذلك، ستعمل الأمم المتحدة عن كثب مع الحكومة المصرية لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية[٥٠] ومبادرات التطوع الوطنية لتصبح أكثر قدرة على الاستجابة للصدمات المستقبلية مع مراعاة التحديات الناتجة عن تغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل الأمم المتحدة عن كثب مع الحكومة المصرية لضمان توفير خدمات الرعاية المناسبة للأيتام وإمكانية الوصول إليها ومعالجة ظاهرة الانفصال الأسري ووضع إطار عمل واضح يركز على إعادة دمج الأطفال والشباب في الرعاية القائمة على الأسرة أو في المجتمع مرة أخرى.

تمكين جميع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية (خاصة النساء والفتيات والشباب والأشخاص ذوي الاعاقة) من الاستفادة من تحسين الوصول إلى خدمات المساعدة الجيدة والتي تتسم بالطابع الإنساني وذات الكرامة التي تعالج نقاط ضعفهم وتزودهم بحماية منهجية من عوامل الخطر، بما في ذلك أمن البيانات، والقدرة المؤسسية على تقديم خدمات حماية أفضل. وللقيام بذلك، ستعمل الأمم المتحدة بالاشتراك مع الحكومة المصرية من أجل المزيد من الدعوة إلى توفير خدمات المساعدة في الحماية بشكل أفضل بما يُلبي احتياجاتهم العاجلة بشكل مباشر: المواد الغذائية وغير الغذائية والمأوى والمساعدة الطبية الطارئة والدعم الاجتماعي والاقتصادي والمساعدة القانونية بدعم من الشركاء الدوليين[٥١]. وستقوم الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة المصرية، أيضًا بتحسين إحالة المستفيدين بين مختلف أصحاب المصلحة المحليين المشاركين في تقديم خدمات الحماية، مع تعزيز التماسك الاجتماعي بين المجتمع المصري المضيف ورعايا البلدان الأخرى وتعزيز قدرة اللاجئين والمهاجرين ومجتمعاتهم المضيفة على الصمود. وستعمل الأمم المتحدة مع المؤسسات الوطنية لتعزيز وصول اللاجئين والمهاجرين للخدمات الأساسية، وتعزيز فرصهم لكسب العيش والقدرة على الصمود من خلال إيلاء إهتمامًا خاصًا للمحور الإنساني - التنموي الذي لا يقتصر على تقديم المساعدات الإنسانية على المدي القصير، وإنما يتناول الإحتياجات التنموية التي يفرضها وجود المهاجرين واللاجئين في مصر لسنوات طويلة من خلال تقديم الدعم متوسط وطويل الأمد الأكثر إستدامة.

الشراكات: سيتطلب تحقيق الناتج المرجو عقد شراكات مالية وتقنية وسياسية واسعة النطاق مع الحكومة المصرية وكذلك مع مختلف الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التنمية الدوليين، كما ستستفيد الأمم المتحدة من مكانتها القوية وشراكتها طويلة الأمد مع الحكومة المصرية لتحسين الوصول العادل إلى خدمات مستدامة وكافية وعالية الجودة للجميع. وبالتنسيق الوثيق بين وزارة التعاون الدولي باعتبارها الرئيس المشارك في لجنة التسيير المشتركة ، فإن هذا سيشمل وزارة الصحة والسكان، ووزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة الخارجية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات

٤٩ يرجى الاطلاع على قسم ٥/٢ لمناقشة أوجه التآزر عبر أبعاد التنمية ومجالات نتائج إطار التعاون
٥٠ تهدف الحماية الاجتماعية «المستجيبة للصدمات» إلى توسيع أنواع المخاطر المغطاة لتشمل تحديات إضافية غالبًا ما تؤثر على العديد من الأسر في وقت واحد مثل الأخطار الطبيعية والأزمات الاقتصادية

٥١ بناء على التقدم الذي أحرزته الحكومة المصرية في كونها دولة رائدة في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الآمنة والمنظمة والنظامية، في تنفيذ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين وإطلاق المنصة المشتركة للمهاجرين واللاجئين في مصر.

العمرانيــة، ووزارة والماليــة، ووزارة القــوى العاملــة، ووزارة المــوارد المائيــة والــري، ووزارة الهجــرة وشــؤون المصريين بالخــارج، وكذلــك مــع الجهــاز المركــزي للتعبئــة العامــة والإحصــاء ومركــز المعلومــات ودعــم اتخــاذ القــرار، والمعهــد الوطنــي للتغذيــة، والمجالــس القوميــة للســكان وللطفولــة والأمومــة والمــرأة ولحقــوق الإنســان، والأكاديميــة الوطنيــة للتدريــب واللجنــة الوطنيــة التنســيقية لمكافحــة ومنــع الهجــرة غيــر الشــرعية والاتّجــار بالبشــر، وكذلــك المنظمــات القائمــة عــلى مشــاركة المتطوعيــن. وكذلــك ســتعمل الأمــم المتحــدة مــع وزارة الأوقــاف والأزهــر الشــريف والكنيســة القبطيــة، وعــلاوة عــلى ذلــك، ســيتم الاســتفادة مــن خبــرات الأوســاط الأكاديميــة ومراكــز الفكــر لتقديــم الأدلــة والبيانــات لتقديــم المعلومــات الأساســية اللازمــة لصنــاع السياســات والبرامــج. كمــا أن الشــراكة مــع الإعــلام ســتكون ضروريــة لجهــود الدعــوة والتوعيــة والمناصــرة، فــي حيــن أن الشــراكة مــع القطــاع الخــاص ستســهل زيــادة المشــاركة فــي تقديــم الخدمــات الاجتماعيــة والتمويــل والدعــم - مــن خــلال برامــج المســؤولية الاجتماعيــة للشــركات، وكذلــك ســيتم تعزيــز الشــراكات مــع المؤسســات الماليــة الدوليــة وشــركاء التنميــة الدولييــن الآخريــن لتعزيــز تنســيق الجهــود والدعــوة المشــتركة والتمويــل مــن أجــل إحــداث تأثيــر أكبــر، وتتوفــر قائمــة كاملــة بالشــركاء، بمــا فــي ذلــك وكالات منظومــة الأمــم المتحــدة، فــي الملحق أ (إطار النتائج).

الناتج الثاني

بحلــول عــام ٢٠٢٧ تعزيــز التنميــة الاقتصاديــة المســتدامة بيئيًــا والشــاملة التــي ترتكــز عــلى الأفــراد مدفوعــة بالتحول الصناعي ونمو الإنتاجية، وفرص العمل اللائقة والرقمنة ودمج الاقتصاد غير الرسمي.

تــم تصميــم هــذا الناتــج مــع مراعــاة أولويــة الحكومــة المصريــة المتمثلــة فــي «تعزيــز الإنتاجيــة والتوظيــف» (مــع التركيــز عــلى دعــم الشــركات الصغيــرة والمتوســطة وريــادة الأعمــال، وتوفيــر فــرص عمــل لائقــة، والإصلاحــات التنظيميــة بمــا يتوافــق مــع معاييــر العمــل الدوليــة، وزيــادة الإنتاجيــة وكفــاءة القــوى العاملــة) عــلى النحو المســتهدف في برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٣-٢٠٢٧.

تُوفــر بعــض الاستراتيجيات/السياســات القطاعيــة الوطنيــة الأخــرى الأســاس لهــذا الناتــج، ومــن هــذه الاســتراتيجيات/السياســات اســتراتيجية تعزيــز الصناعــة والتجــارة (٢٠١٦ - ٢٠٢٢)، وتنظيــم متابعــة قانــون العمــل المدنــي (٢٠١٩/١٤٩)، والاســتراتيجية الوطنيــة للشــباب، والمؤسســات متناهيــة الصغــر والصغيــرة والمتوســطة والتوجيــه الاســتراتيجي الوطنــي لريــادة الأعمــال (٢٠٢٠-٢٠٢٥) كمــا هــو مشــار إليــه فــي الملحــق أ. ولتحقيــق هــذا الناتــج ســيركز إطــار التعــاون على مجالات العمل التالية:

الترويج بشكل فعال للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال لتصبح مستدامة ومسؤولة ومنتجة وشاملة وتنافسية من أجل تعزيز اقتصاد رسمي متنوع وتعزيز خلق فرص عمل لائقة. وللقيام بذلك، ستعمل الأمم المتحدة على إنشاء روابط مع الحكومة المصرية للتركيز على تعزيز إنشاء الأعمال التجارية وتطويرها، ولاسيما المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما في ذلك المؤسسات التي ترأسها النساء، وكذلك سيتم التشجيع على ممارسات الأعمال المنتجة والمستدامة والمسؤولة اجتماعيًا التي تؤدي إلى المزيد من العمالة المنتجة واللائقة وإحداث تأثير إيجابي على أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، ستساهم الأمم المتحدة، بالتعاون المشترك مع الحكومة المصرية، في تنمية المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتعزيز إمكانات خلق فرص العمل بالمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي ترتكز على المجموعات، مع التركيز على القرى والمجتمعات التي تستهدفها المبادرات الحكومية مثل المبادرة الرئاسية حياة كريمة. وإلى جانب ذلك سيكون من الأولويات تمكين التحول الرقمي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لجعلها أكثر إنتاجية، بما في ذلك تعزيز الوصول إلى الموارد الرقمية.

إتاحة فرص أكثر وأفضل وشاملة للوظائف اللائقة للجميع، بما في ذلك النساء والأفراد الأكثر احتياجاً في جميع قطاعات الاقتصاد من خلال المبادرات والسياسات التي تعالج احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية وتحسين قابلية الأفراد للتوظيف بما في ذلك رفع قدراتهم ومهاراتهم من خلال التدريب الفني والمهني (وخاصة المهارات الرقمية). كما أن الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة، ستستخدم نهجًا متكاملاً لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ومساهمتها في التنمية المستدامة وحوافز تكوين الثروة لضمان أن تصبح التحولات الهيكلية الجارية محركًا لخلق فرص عمل لائقة، بما في ذلك تعزيز الثورة الصناعية الرابعة. وفي الوقت نفسه، ستكون الدعوة إلى جيل جديد من أطر سياسات العمالة الشاملة التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتعزز خلق فرص عمل جيدة من خلال التنويع الاقتصادي والانتقال إلى الاقتصاد المستدام بيئيًا والترويج له من الأولويات، كما سيتم إعطاء اهتمام كبير لتنمية المهارات لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية بما في ذلك الوظائف اللائقة في القطاعات المستدامة بيئيًا، وكذلك لضمان أن السياسات تسخر الفوائد وتُقلل المخاطر المرتبطة بالتحول الجاري في عالم العمل. وستبذل الجهود لتعزيز الحوار الاجتماعي الشامل (ممثلو العمال وأصحاب العمل)، كما أن السياسات والبرامج التي تسهل الانتقال إلى النظام الرسمي، فضلاً عن تعزيز خلق فرص العمل والدخل في الاقتصاد الريفي. وعلاوة على ذلك، ستساعد الأمم المتحدة الحكومة المصرية في دمج تعزيز العمالة في السياسات الوطنية كهدف مركزي. وعليه سيتم تقييم الاستثمارات العامة والضرائب والائتمان والسياسات القطاعية وتنمية المهارات التجارية بدعم من منظور التوظيف والإصلاحات التي تم إدخالها لزيادة تأثيرها المحتمل على النمو الغني بفرص العمل. كما أن الأمم المتحدة ستدعم الحكومة المصرية لتشجيع البيئات السياسية المواتية والفرص المتاحة للأشخاص للوصول إلى برامج التطوع الوطنية، التي ستساعد في انتقال الشباب من التعليم إلى العمل، وتوفر الوصول إلى التدريب والمهارات المتعلقة بالعمل، وتقوية قدراتهم وخبراتهم وثقتهم واتصالاتهم. وكذلك ستشارك الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية والقطاع الخاص وممثلي العمال، بما يتفق مع القوانين واللوائح الوطنية، في زيادة الوعي بالعقبات التي تواجه توظيف الأفراد الأكثر احتياجاً مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والفئات المعرضة لخطر الهجرة غير النظامية. وأخيرًا، ستتعاون الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية وشركاء القطاع الخاص لزيادة توفير المهارات، والمهارات القابلة للنقل من أجل التوظيف من خلال منصات التعليم الرسمية وغير الرسمية، وبرامج المتطوعين

الشباب، والانتقال إلى العمل اللائق، وعلى وجه الخصوص الأفراد الأكثر احتياجاً - من خلال مراكز الشباب.

تعزيز مجموعات المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، مما يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية الدولية وتوفير وصول أفضل إلى الأسواق العالمية المتنوعة (للسلع والخدمات). وستقوم الأمم المتحدة بتسهيل وتشجيع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للاستفادة من الفرص الجديدة من خلال زيادة الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وللقيام بذلك ستعمل الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، مع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال لتقديم عروض قيمة مضافة متباينة بناءً على طلب الأسواق الدولية وأسواق التصدير المحددة، كما سيتم استخدام نهج منظم لتعزيز القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبناء روابط مع المشترين والمستثمرين في سلاسل القيمة، مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية المختارة. وعلى مستوى المؤسسة، ستستخدم الأمم المتحدة وشركاؤها المعرفة والخبرات القطاعية لمساعدة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تحسين المنتجات والعمليات واعتماد عمليات أكثر استدامة. ويكون الهدف من ذلك هو مساعدة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال على التكيف مع اتجاهات الإنتاج والاستهلاك سريعة التطور (مثل نماذج ونهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين)، وزيادة القيمة المضافة المحلية، وتعزيز ارتباطهم بالأسواق الجديدة والحالية، من خلال الأسواق عبر الإنترنت. وأخيرًا، لفتح فرص تجارية واستثمارية إضافية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، سيؤكد نهج إطار التعاون على التكامل الإقليمي والعلاقات التجارية بين بلدان الجنوب، والتي تعد المكون الأسرع نموًا في التجارة الدولية على وجه التحديد من خلال الاتفاقيات الإقليمية الجديدة، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية [٥٢]

تعزيز الابتكار والبحث والتطوير والرقمنة ونشرها ودعمها بشكل فعال من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك الخدمات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي والبرامج والآليات الشاملة. وستركز كل من الأمم المتحدة والحكومة على تقديم الدعم للمؤسسات لتكون قادرة على تقديم برامج شاملة تراعي الفوارق بين الجنسين وتتناول الابتكار والبحث والتطوير والرقمنة، لاسيما لتعزيز الانتقال إلى الاقتصاد المستدام بيئيًا. ويشمل ذلك التأكد من أن تعزيز الرقمنة لا يساهم ولا يزيد من حدة الفجوات في الوصول للرقمنة، بما في ذلك الفجوة بين الجنسين. في الوقت نفسه ستعمل الأمم المتحدة والحكومة على تعزيز وتقوية رقمنة سلاسل القيمة (بما في ذلك التجارة الإلكترونية المعززة) لزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأسواق الوطنية والعالمية وقدرتها على إنتاج تقنيات جديدة. وفي هذا السياق، ستعمل الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية والقطاع الخاص لتحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد نحو الرقمية والمعرفة من خلال تعزيز ونشر الابتكار والبحث والتطوير والرقمنة، وتسهيل نقل المعرفة والتكنولوجيا والامتثال للمعايير الدولية، وهذا سيكون مدعومًا بواسطة تحسين الوصول إلى خدمات عالية الجودة، بما في ذلك الخدمات المراعية للنوع الاجتماعي.

تحسين بيئة الأعمال والنظام البيئي لتحفيز التصنيع المستدام والشامل والاستثمارات وخلق فرص العمل. ستشترك الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية في تعزيز بيئة الأعمال من خلال توفير الخبرة الفنية لتعزيز القدرات المؤسسية وتوفير المعلومات الأساسية لوضع لوائح وسياسات الأعمال. كما ستركز الأمم المتحدة،

٥٢ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) هي منطقة تجارة حرة تأسست في عام ٢٠١٨، وبدأت التجارة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١، وتتمثل الأهداف العامة للاتفاقية في إنشاء سوق واحدة، وتعميق التكامل الاقتصادي للقارة؛ إنشاء سوق متحرر من خلال جولات متعددة من المفاوضات؛ المساعدة في حركة رأس المال والأشخاص، وتسهيل الاستثمار؛ التحرك نحو إنشاء اتحاد جمركي قاري مستقبلي.

والحكومة، على تعزيز المزيد من الخدمات المراعيةللنوع الاجتماعي والموجهة نحو الطلب والتي تدعم بشكل كافٍ مشروعات وفرص الأعمال الحالية والجديدة، وتعزز المزيد من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتنمو، وربطها بفرص تجارية أكثر وأفضل - محلية أو أجنبية. وفيما يتعلق بالمؤسسات، سيتم التركيز على تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على تقديم خدمات عالية الجودة لتعزيز أداء الأعمال، مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ وزيادة انتشار خدمات دعم الأعمال (المالية وغير المالية) وتوافرها للمناطق المعزولة والريفية وتقليل الفوارق الإقليمية والجغرافية في الوصول إلى هذه الخدمات، من خلال برامج العمل التطوعي للشركات. وأخيرًا، من أجل تعزيز بيئة أعمال أكثر استجابة وقائمة على الطلب، ستقدم الأمم المتحدة أيضًا الاستشارات والخبرة القانونية والمؤسسية وغيرها من أشكال الدعم لمصر لتعزيز لوائحها وسياساتها التجارية، وكذلك سيشمل جزء من الجهود تعزيز التبادل المعرفي بين مصر والدول الأخرى، مع التركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الشراكات: سيستلزم تحقيق الناتج المرجو عقد شراكات مالية وتقنية وسياسية واسعة النطاق مع الحكومة المصرية بالإضافة إلى المشاركة الوثيقة مع القطاع الخاص ومختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وشركاء التنمية الدوليين. وعلى وجه الخصوص، سيكون دور العديد من الوزارات محوريًا. والتنسيق الوثيق مع وزارة التعاون الدولي باعتبارها الرئيس المشارك في لجنة التسيير المشتركة، وسيتضمن ذلك وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة الخارجية، ووزارة التعليم والتعليم الفني، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة المالية، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة القوى العاملة، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج، ووزارة السياحة والآثار، وكذلك جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، والمجلس القومي للمرأة، والأكاديمية الوطنية للتدريب كما سيتم إشراك القطاع الخاص (الدولي والمحلي) للاستفادة من الحلول المبتكرة والمستدامة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وتنافسية ومتنوعة ومستدامة بيئيًا وقائمة على المعرفة، من بين أمور أخرى، من خلال تعزيز المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال وتنمية المهارات وإمكانية التوظيف والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية والتحول الرقمي، كما سيتم تعزيز الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية الثنائيين لدفع التوسع في استراتيجيات النمو المستدام بيئيًا، ودعم الدعوة المشتركة بشأن القضايا الرئيسية، وإطلاق العنان لفرص تمويل جديدة. وكذلك سوف يشارك كلٌّ من المجتمع المدني والمنظمات التي يشارك فيها المتطوعون، بما في ذلك اتحادات أرباب العمل والنقابات والاتحادات العمالية والغرف التجارية والمعاهد البحثية والأكاديمية ومراكز الفكر، والأفراد المعرضون لخطر التخلف عن الركب، حسبما يتم الاتفاق بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة، في الإعلام والمساهمة في التدخلات وكذلك لتعزيز المساءلة الاجتماعية. وتتوفر قائمة كاملة بالشركاء، بما في ذلك وكالات منظومة الأمم المتحدة، في الملحق أ (إطار النتائج).

الناتج الثالث

بحلول عام ٢٠٢٧، تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وكفاءة إدارة الموارد الطبيعية لجميع الناس في بيئة مستدامة.

صمم هذا الناتج بناء على أولوية الحكومة المصرية المتمثلة في "حماية الموارد الطبيعية في سبيل تحقيق الأمن والاستدامة (مع التركيز على الأمن المائي والأمن الغذائي وأمن الطاقة والاستدامة البيئية) كما هو مذكور في برنامج عمل الحكومة" ٢٠٢٣-٢٠٢٧ والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ لعام ٢٠٥٠ (NCCS)، التي أطلقتها وزارة البيئة مؤخرًا بهدف تعزيز الأبعاد الرئيسية للعمل المناخي: التكيف والتخفيف والمرونة والخسارة والأضرار المرتبطة بتغير المناخ - مع تعزيز نهج انتقال عادل وشامل. وبناءً على ذلك ، أطلقت وزارة التعاون الدولي المنصة الوطنية لمحور الارتباط بين المياه والغذاء والطاقة (NWFE - نُوَفي) ، بهدف حشد التمويل المناخي لقائمة مشروعات شاملة تم تحديدها على أنها ذراع التنفيذ ‹›للإستراتيجية الوطنية. تم إطلاق (NWFE - نُوَفي) رسميًا خلال الحوار الإستراتيجي رفيع المستوي بين وزارة التعاون الدولي ومجموعة شركاء التنمية (DPG) في الخامس من يوليو ٢٠٢٢، التي تم تنظيمها ضمن سلسلة الحوارات الاستراتيجية رفيعة المستوى بين وزارة التعاون الدولي ومجموعة شركاء التنمية. في سياق التنفيذ ، كان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أحد المساهمين الرئيسيين في ركيزتي الغذاء والماء في NWFE - نُوَفي ، وشاركت الأمم المتحدة بشكل وثيق في صياغة وتأييد البيان المشترك الذي أصدرته الحكومة المصرية وشركاء التنمية وأصحاب المصلحة في برنامج «نُوَفي» في ٧ يوليو خلال النسخة الثانية من منتدي مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي ٢٠٢٢، والذي أشارت خلاله نائب الأمين العام للأمم المتحدة «إضفاء الطابع المحلي على الحلول المناخية على المستوى الجذري أمر حيوي، مشيدة بالجهود التي تبذلها مصر من خلال المنصة الوطنية لمصر من أجل نُوَفي، والتي توفر فرصًا لحشد التمويل والاستثمارات الخاصة لدعم التحول الأخضر في مصر.

صمم هذا الناتج بناء علي أولوية الحكومة المصرية المتمثلة في "حماية الموارد الطبيعية في سبيل تحقيق الأمن والاستدامة" (مع التركيز على الأمن المائي والأمن الغذائي وأمن الطاقة والاستدامة البيئية) كما هو مذكور في برنامج عمل الحكومة» ٢٠٢٣-٢٠٢٧ والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ لعام ٢٠٥٠ (NCCS) ، التي أطلقتها وزارة البيئة مؤخرًا بهدف تعزيز الأبعاد الرئيسية للعمل المناخي: التكيف والتخفيف والمرونة والخسارة والأضرار المرتبطة بتغير المناخ - مع تعزيز نهج انتقال عادل وشامل. وبناءً على ذلك، أطلقت وزارة التعاون الدولي المنصة الوطنية لمحور الإرتباط بين المياه والغذاء والطاقة (NWFE - نُوَفي)، بهدف حشد التمويل المناخي لقائمة مشروعات شاملة تم تحديدها على أنها `` ذراع التنفيذ ‹› للإستراتيجية الوطنية. تم إطلاق (NWFE - نُوَفي) رسميًا خلال الحوار الإستراتيجي رفيع المستوي بين وزارة التعاون الدولي ومجموعة شركاء التنمية (DPG) في الخامس من يوليو ٢٠٢٢ ، التي تم تنظيمها ضمن سلسلة الحوارات الاستراتيجية رفيعة المستوى بين وزارة التعاون الدولي ومجموعة شركاء التنمية. في سياق التنفيذ ، كان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أحد المساهمين الرئيسيين في ركيزتي الغذاء والماء في NWFE - نُوَفي ، وشاركت الأمم المتحدة بشكل وثيق في صياغة وتأييد البيان المشترك الذي أصدرته الحكومة المصرية وشركاء التنمية وأصحاب المصلحة في برنامج «نُوَفي» في ٧ يوليو خلال النسخة الثانية من منتدي مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي ٢٠٢٢، والذي أشارت خلاله نائب الأمين العام للأمم المتحدة "إضفاء الطابع المحلي على الحلول المناخية على المستوى الجذري أمر حيوي، مشيدة بالجهود التي تبذلها مصر من خلال المنصة الوطنية لمصر من أجل نُوَفي، والتي توفر فرصًا لحشد التمويل والاستثمارات الخاصة لدعم التحول الأخضر في مصر".

والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. وتوفر الاستراتيجيات / السياسات القطاعية الوطنية الأخرى أساسًا لهذا الناتج مثل الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واستراتيجية الطاقة المستدامة المتكاملة لعام ٢٠٣٥، والرؤية الاستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية ٢٠٥٢، والاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والمساهمات المحددة وطنيًا، وخطة التكيف الوطنية، والاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، والخطة الوطنية للموارد المائية (٢٠١٧-٢٠٣٧)، وقانون تنظيم إدارة المخلفات الصادر بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠، والاستراتيجية الوطنية للشباب، وقانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء الصادر بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٧ كما هو مذكور في الملحق أ. ولتحقيق هذا الناتج، سيركز إطار التعاون على مجالات العمل التالية:

تحسين إدارة الأراضي، والمياه، والأسمدة، والمبيدات الحشرية، والمدخلات الزراعية الأخرى (بما في ذلك المدخلات المتعلقة بالثروة الحيوانية ومصايد الأسماك) ومياه الصرف الصحي، والمخلفات الزراعية والغذائية وجعلها أكثر ابتكارًا، ومدفوعاً بالتكنولوجيا من أجل إنتاج زراعي أكثر كفاءة واستدامة وصحة ومدراً للدخل من خلال الممارسات الزراعية الشاملة والجيدة. وتحقيقًا لهذه الغاية، سيركز دعم الأمم المتحدة للحكومة على المجالات المتعلقة بالإنتاجية الزراعية التي تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي لمصر وكفاءة استخدام المياه ونوعية المياه وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالج وتحلية المياه الآمنة وتحسين الري وتعميم جمعيات مستخدمي المياه وغيرها من مجالات إدارة الموارد المائية. وعلاوة على ذلك، ستتم معالجة الممارسات الزراعية لكل من المزارعين والمزارعات وتعزيز السياسات الزراعية من خلال تحسين إدارة وتخطيط الأراضي الزراعية ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي

ومبادرات ما بعد الحصاد والتنوع البيولوجي الزراعي وتحسين الري وإنشاء وتعزيز جمعيات مستخدمي المياه وتحسين جودة الأغذية وسلامتها والتنمية الريفية المتكاملة والتحول الرقمي لقطاع الزراعة، وكذلك تشجيع الابتكار الشامل في الزراعة.

تعزيز القدرات والنظم من أجل التأهب والإنذار المبكر والكشف والاستجابة وتكييف الخدمات العامة والمجتمعات والجهات الفاعلة الاقتصادية والمالية للحد من آثار مخاطر المناخ والكوارث والصدمات. وعليه، ستعمل الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية على التوعية، وابتكار السياسات، وتعبئة الموارد من أجل الإنفاق الكافي على المجالات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ، وخطط التأمين ضد الكوارث، والحد من مخاطر الكوارث، وكذلك أنظمة الإنذار المبكر. وقد يشمل ذلك مجالات تأثيرات تغير المناخ على المياه والزراعة والمناطق الساحلية والصحة والأمن الغذائي والسياحة ومواقع التراث الثقافي / الطبيعي والمؤسسات الثقافية (المتاحف / المكتبات / المحفوظات) المستوطنات البشرية والمدن والبنية التحتية وتأثير تغير المناخ على الهجرة وخطط الهجرة الدائرية[٥٣] كحلٍّ للتكيف مع تغير المناخ والحد من التدهور البيئي وتعزيز قدرة صغار المزارعين رجالًا ونساءً على الصمود. كما ستدعو الأمم المتحدة إلى المشاركة وتعزيز قدرات المتطوعين وخاصة المتطوعين المجتمعيين لبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والمخاطر والصدمات، وكذلك سيشارك إطار تعاون الأمم المتحدة في وضع سياسات وأطر قانونية وبيانات وأنظمة معلومات شفافة وتشاركية ويسهل الوصول إليها وآلية حماية الابتكار، بهدف اتخاذ تدابير أفضل وشاملة للتكيف مع تغير المناخ تحترم حقوق الإنسان بما يتسق مع الأولويات الوطنية.

تسريع الانتقال[٥٤] العادل والشامل إلى الاقتصاد المستدام بيئيًا وإيجاد الوظائف مع التركيز على كفاءة الموارد وحلول الطاقة المستدامة والتنوع البيولوجي وإدارة النفايات، مع دعم تحولات السوق، بواسطة آليات مالية وتحول رقمي مناسبين، وأطر تنظيمية ومؤسسية محسنة. وبغرض إيجاد الوظائف في القطاعات المستدامة بيئيًا وتعزيز الوصول الشامل إليها من قبل كل من النساء والرجال والانتقال إلى نماذج ونهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وستدعم الأمم المتحدة جهود الحكومة في زيادة فرص الأعمال التجارية الخاصة بالمجالات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي والتخفيف من تغير المناخ، والتكيف مع تغير المناخ وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وإدارة النفايات والمواد الكيميائية وإدارة النفايات الخطرة (بما في ذلك المواد المستنفدة للأوزون) والتقنيات النظيفة وإعادة التدوير وممارسات إعادة الاستخدام وتحسين جودة المياه وكفاءة خدمات الصرف الصحي، بينما تهدف إلى الحد من التلوث العام للأرض والهواء والماء. ويعد تعميم السياحة البيئية وتعزيز المدن المستدامة والشراكة مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمتطوعين والامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف بما يتفق مع الأولويات الوطنية من المجالات الأخرى المحتملة لخلق فرص عمل في القطاعات المستدامة بيئيًا.

٥٣ إنشاء شراكات مع بلدان الوجهة، مع خبرة مثبتة في تلبية احتياجات تغير المناخ، لتزويد المصريين بالمهارات والأدوات و/ أو أفضل الممارسات اللازمة كوسيلة للتكيف.

٥٤ يشمل الانتقال العادل جميع شرائح المجتمع والاقتصاد، حيث يتم تقاسم المكاسب الاقتصادية بطريقة شاملة اجتماعيًا، وبالتالي ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، وتوفر وظائف لائقة. المراجع: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - دار تشاثام

تعزيـز أنظمـة وسياسـات وأدوات وقـدرات الحكومـات الوطنيـة والمحليـة وأصحـاب المصلحـة مـن أجـل التنميـة الحضريـة المسـتدامة والمتوازنـة والشـاملة والقـادرة عـلى الصمـود فـي مواجهـة تغيـر المنـاخ، بمـا فـي ذلـك التخطيـط الفعـال لاسـتخدام الأراضـي، والبنيـة التحتيـة وتخطيـط المرافـق، والتنميـة المكانيـة المتوازنـة والنمـو المسـتدام وتجديـد النظـم الحضريـة الريفيـة المنتجـة. ومـن أجـل ذلـك، سـتعمل الأمـم المتحـدة مـع الحكومـة، عـلى تعزيـز التخطيـط الحضـري والإقليمـي والتصميـم الحضـري وأدوات ونهـج الإدارة الحضريـة، بمـا فـي ذلـك أدوات النمـو والتجديـد الفعـال للمسـتوطنات وأدوات إدارة الأراضـي وتحسـين التوسـع الحضـري. وعـلاوة عـلى ذلـك، سـتعمل الأمـم المتحـدة مـع الحكومـة المصريـة علـي إنشـاء مـدن مزدهـرة ومجهـزة جيـدًا وأنظمـة مـدن وتوزيـع سـكاني وروابـط حضريـة - ريفيـة وروابـط حضريـة - حضريـة وسلاسـل قيمـة محليـة محسـنة وفـرص عمل وإنتاجية.

الشـراكات: سـوف يسـتلزم تحقيـق الناتـج المرجـو عقـد شـراكات ماليـة وتقنيـة وسياسـية واسـعة النطـاق مـع الحكومـة المصريـة ومـع القطـاع الخـاص والمجتمـع المدنـي وشـركاء التنميـة الدولييـن. مـن خـلال التنسـيق الوثيـق مـع وزارة التعـاون الدولـي باعتبارهـا الرئيـس المشـارك فـي لجنـة التسـيير المشـتركة، وسـتكون وزارة البيئـة الشـريك الرئيسـي مـن جانـب حكومـة المصريـة فـي تحقيـق هـذا الناتـج نظـرًا لدورهـا المحـوري فـي تحقيـق القـدرة عـلى الصمـود المناخـي وكفـاءة إدارة المـوارد الطبيعيـة. يشـمل شـركاء الحكومـة المصريـة ذوي الصلـة الآخريـن، عـلى سـبيل المثـال لا الحصـر: وزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة، ووزارة الخارجيـة، ووزارة الزراعـة واسـتصلاح الأراضـي، ووزارة المـوارد المائيـة والـري، ووزارة الإسـكان والمرافـق والمجتمعـات العمرانيـة، ووزارة التنميـة المحليـة، ووزارة الاتصـال وتكنولوجيـا الاتصـال، ووزارة التجـارة والصناعـة، ووزارة القـوى العاملـة، ووزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم الفنـي، ووزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي، ووزارة الصحـة والسـكان، ووزارة التضامـن الاجتماعـي، وزارة السـياحة والآثـار، ووزارة الدولـة للهجـرة وشـئون المصرييـن بالخـارج، ووزارة الشـباب والرياضـة، بالإضافـة إلى الهيئـة العامـة للتخطيـط العمرانـي وهيئـة المجتمعـات العمرانيـة الجديـدة وجهـاز تنميـة المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة ومتناهيـة الصغـر والمجلـس القومـي لحقـوق الإنسـان والأكاديميـة الوطنيـة للتدريـب. وعـلى مسـتوى المجتمـع المحلـي، سـيتم تعزيـز التعـاون مـع المجتمعـات المحليـة والمزارعيـن والأعمـال التجاريـة الزراعيـة لتعزيـز وتوسـيع الممارسـات الخضـراء والمسـتدامة لضمـان زيـادة الإنتاجيـة وزيـادة القـدرة عـلى الصمـود فـي مواجهـة تغيـر المنـاخ. كمـا سـتعمل الأمـم المتحـدة بالتعـاون مـع الحكومـة، عـلى إشـراك القطـاع الخـاص، مـن خـلال اتحـاد الصناعـات المصريـة، مـن أجـل تعزيـز الأسـاليب المبتكـرة وتعبئـة الاسـتثمارات، فـي حيـن سـتقام الشـراكة مـع الأوسـاط الأكاديميـة ومراكـز الفكـر لإثـراء تقييمـات الاحتياجـات وتسـهيل عمليـات صنـع القـرار، وسـيتم إشـراك وسـائل الإعـلام فـي حمـلات التوعيـة والتعبئـة والشـركات لدفـع العمـل المناخـي، وكذلـك سـتسـعى الأمـم المتحـدة إلى الانخـراط فـي شـراكات تعاونيـة بمـا فـي ذلـك الشـراكات مـع الجهـات الفاعلـة فـي المجتمـع المدنـي، وتشـمل المتطوعيـن لتعزيـز الاتسـاق فـي تطويـر وتنفيـذ الأنشـطة التـي تحشـد وتوسـع نطـاق الإجـراءات المناخيـة. وإدراكًا لـدور مختلـف التحالفـات والمبـادرات والمنظمـات الدوليـة المعنيـة بالمنـاخ. سـتواصل الأمـم المتحـدة البنـاء عـلى الشـراكات القائمـة التـي تعـزز المعرفـة والخبـرة والتمويـل والتواصـل مـن أجـل أن تكـون مصـر قـادرة عـلى التكيـف مـع تغيـر المنـاخ. وعـلاوة عـلى ذلـك، سـتواصل الأمـم المتحـدة مـع الحكومـة جهودهـا لضمـان وصـول مصـر إلى مختلـف مرافـق التمويـل العالميـة لمعالجـة التخفيـف مـن تغيـر المنـاخ والتكيـف معـه والقـدرة عـلى الصمـود أمـام الكـوارث. وتتوفـر قائمة كاملة بالشركاء بما في ذلك وكالات منظومة الأمم المتحدة، في الملحق أ (إطار النتائج).

الناتج الرابع

بحلول عام ٢٠٢٧، تحسين حصول الجميع على فرص آمنة ومتساوية في الوصول إلى المعلومات والحماية والعدالة ومجتمع سلمي وشامل من خلال حوكمة تتسم بالشفافية والكفاءة والفاعلية والمشاركة وخاضعة للمساءلة وتستند إلى سيادة القانون والقواعد والمعايير الدولية.

صمم هذا الناتج ليراعي أولوية الحكومة المصرية المتمثلة في «الشفافية والحوكمة والشراكات الشاملة» (مع التركيز على تحسين الأداء الحكومي، وتمويل التنمية وممارسات الحوكمة الجيدة)، كما هو مذكور في برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٣-٢٠٢٧. وتوفر الاستراتيجيات/ السياسات القطاعية الوطنية الأخرى الأساس لهذا الناتج. ومن بين الاستراتيجيات / السياسات : المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، والبرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٢١ - ٢٠٢٦) والاستراتيجية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا للتنمية المستدامة ٢٠٣٠؛ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (٢٠١٦-٢٠٢١) والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (٢٠١٦-٢٠١٢٦) والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٨-٢٠٢٢)، كما ذُكِر في الملحق أ. ولتحقيق هذا الناتج، سيركز إطار التعاون على مجالات العمل التالية:

تعزيز المؤسسات بما في ذلك المؤسسات المحلية، من خلال التنسيق الأفضل بين الوزارات، وتحسين أنظمة الرصد والتقييم والتحول الرقمي وتعزيز القدرات الإحصائية التي تسمح بوضع السياسات القائمة على الأدلة والتنفيذ ومن خلال تنفيذ آليات تمويل مدفوعة بأهداف التنمية المستدامة. وبناء على ذلك ستشترك الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية في تحسين أداء المؤسسات والكيانات الحكومية، على مستوى المحافظات والمستويات المحلية. وتحقيقًا لهذه الغاية سيركز إطار التعاون على توسيع استخدام التكنولوجيا من أجل التنمية؛ توعزيز هياكل الحوكمة والأطر التنظيمية؛ وتعزيز القدرات الإحصائية المستدامة طويلة الأجل، ومنصات بيانات أهداف التنمية المستدامة وأنظمة الرصد والتقييم. ولتحقيق ذلك ستدعم الأمم المتحدة الحكومة المصرية في تغيير نظامها الإحصائي الوطني للاستجابة إلى احتياجات العالم القائم على البيانات من خلال تصميم مناسب للبنية التحتية للبيانات الوطنية. وعلاوة على ذلك، ستشارك الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية لتعزيز آليات التنسيق لمشاركة الحكومات المحلية في تعزيز منظور من القاعدة إلى القمة؛ وتطوير توجيه شامل للسياسات لتحسين صنع السياسات القائمة على الأدلة والتنسيق داخل الحكومة وفيما بينها فيما يتعلق بتوطين جهود التنمية المستدامة؛ وبناء القدرات المحلية لجمع بيانات ذات جودة يسهل الوصول إليها في الوقت المناسب، ويمكن الاعتماد عليها، ومصنفة باستخدام منهج تنموي يركز على الناس ويحترم حقوق الإنسان، ودعم تنويع نظم إيرادات الإدارة المحلية؛ ودعم السياسات التي تراعي النوع الاجتماعي لبناء قدرات الشباب والنساء وتمكينهم من المشاركة في المجالس المحلية.

تعزيز القدرات والاستعداد الرقمي للعدالة وهيئات إنفاذ القانون لتوفير المساواة في الوصول إلى العدالة والخدمات القضائية الفعالة والحماية لجميع الأشخاص دون ترك أي أحد خلف الركب، بما يتماشى مع القوانين الدولية لحقوق الإنسان. وفي سبيل ذلك، سيكون التركيز منصبًا على ثلاثة مجالات: تعزيز النظام القضائي، وحقوق الإنسان، والتدخلات المتعلقة بالهجرة. وتحقيقًا لذلك ستتعاون الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية في جهودها تعزيز التشريعات من خلال دعم رقمنة القضاء المصري وبناء قدرات المتخصصين والعاملين في مجال العدالة، والمسؤولين عن إنفاذ القانون، بمن فيهم القاضيات والمدعين العامين، وزيادة تعزيز خدمات العدالة، وتقديم خدمات العدالة الناجزة والوصول إلى العدالة للجميع (النساء والأطفال، والأشخاص ذوي الاعاقة، وضحايا العنف، المهاجرين واللاجئين وما إلى ذلك)، وتهدف جميع المبادرات في مجال إقامة العدل إلى توفير الضمانات اللازمة لاستقلال القضاء والمساءلة، وستعزز أيضًا تطبيق بدائل الحرمان من الحرية ونهج العدالة التصالحية للبالغين مع جعل حرمان الأطفال من حريتهم الإجراء الأخير الذي يمكن اللجوء إليه. وستواصل الأمم المتحدة دعم قدرات المؤسسات المغلقة وشبه المغلقة والمفتوحة للأطفال المخالفين للقانون من خلال إضفاء الطابع المؤسسي/تنفيذ برامج إعادة التأهيل وإعادة الدمج، مع التركيز بشكل خاص على مؤسسات الفتيات، وفي الوقت نفسه الحفاظ على المصلحة المثلى للأطفال بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل. وعلاوة على ذلك، ستعمل الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية، بما في ذلك المجلس القومي لحقوق الإنسان، وغيره من المؤسسات العامة لحقوق الإنسان، من أجل تعزيز الآليات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال وجود قوة عاملة اجتماعية ماهرة ومتفرغة تفي بمعايير التأهيل؛ وتسهيل الاستخدام المتزايد لنتائج آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية؛ وتيسير نهج متكامل وتشاركي لتقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان ودعم تنفيذ توصياتها. وفيما يتعلق بالتدخلات المتعلقة بالهجرة ستشترك الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية والمنظمات التي تنطوي على الأنشطة التطوعية وأصحاب المصلحة الآخرين لتحديد وتوحيد بيانات الهجرة عبر القطاعات والمعلومات المستندة إلى الأدلة لتوثيق وتعزيز إنجازات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة. وستدعم الأمم المتحدة تحسين الوضع القانوني للاجئين وطالبي

اللجوء من خلال تقديم المساعدة الفنية إلى الحكومة المصرية في عملية تطوير الإطار القانوني الوطني للجوء، مع الاستمرار في تسجيل اللاجئين وتحديد وضعهم، إلى أن يتم إنشاء النظام الوطني ليعمل بكامل طاقته، وذلك بما يتماشى مع التزامات مصر الدولية. وكذلك ستكمل الأمم المتحدة وتعزز خدمات الحماية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية، بما في ذلك المناصرة رفيعة المستوى للأطفال المنفصلين عن ذويهم / غير المصحوبين بذويهم أثناء التنقل والمهاجرين الأكثر احتياجاً (بما في ذلك النساء والقصر غير المصحوبين والاتجار بالبشر بين اللاجئين).

تعزيـز الشـفافية والمسـاءلة وحمايـة البيانـات وتدابيـر مكافحـة الفسـاد وتنفيذهـا عـلى قـدم المسـاواة فـي القطاعيـن العـام والخـاص وتعزيـز المشـاركة العامـة وتعزيـز كفـاءة الإدارة العامـة، ممـا يعـزز الوصـول الآمـن إلى المعلومـات والخدمـات الرقميـة. وسـتركز الأمـم المتحـدة بشـكل أساسـي، بالتعـاون مـع الحكومـة المصريـة، عـلى تعزيـز الشـفافية والمسـاءلة وبالتالـي زيـادة الشـفافية فـي القطـاع العـام وبيئـة الأعمـال. وتحقيقًـا لهـذه الغايـة، ستشـترك الأمـم المتحـدة مـع الحكومـة المصريـة والجهـات الفاعلـة مـن المجتمـع المدنـي وشـركاء القطـاع الخـاص لتعزيـز وتسـهيل اعتمـاد وتنفيـذ تدابيـر النزاهـة والشـفافية، لتعزيـز جـودة الرصـد والتقييـم وزيـادة الوعـي بمخاطـر الفسـاد، حيـث سـيكون تعزيـز قـدرات القطـاع العـام فـي مجـال الاستشـراف الاسـتراتيجي والنهـج الاسـتباقية، حسـب الاقتضـاء، مجـال تركيـز آخـر. كمـا أن تعزيـز المشـاركة العامـة الشـاملة والهادفـة يتضمـن مشـاركة المواطنيـن عبـر الإنترنـت وتحسـين الخدمـات الإلكترونيـة بنـاء عـلى المبـادرات، مثـل تطبيـق «شـارك ٢٠٣٠». وعـلاوة عـلى ذلـك، ستشـترك الأمـم المتحـدة مـع الحكومـة المصريـة لمواجهـة تـداول الأدويـة والأجهـزة الطبيـة المزيفـة و/ أو دون المسـتوى المطلـوب بشـكل أفضـل، وكذلـك بشـأن الإطـار التنظيمـي المتعلـق بالبحـوث السـريرية وزرع الأعضـاء، مـع معالجـة الثغـرات التنظيميـة فـي ممارسـات القطـاع الخـاص والمنظمـات الصحيـة المنشـأة حديثًـا، وستشـمل الجهـود الأخـرى تعزيـز وسـائل الإعـلام وتعزيـز الوصـول إلى المعلومـات، وحريـة التعبيـر، وحريـة التجمـع السـلمي وتكويـن الجمعيـات، وبنـاء القـدرات الوطنيـة لكشـف ومنـع التدفقـات الماليـة غيـر المشـروعة. بالإضافـة إلى تعزيـز الوصـول إلى الخدمـات الرقميـة مـع التركيز على شرائح المجتمع والمواقع الجغرافية الأقل اتصالاً.

دعـم التعـاون الدولـي والسـلام فـي إفريقيـا والشـرق الأوسـط وتعزيـز تبـادل أفضـل الممارسـات والـدروس المحـددة، فنظـرًا لموقـع مصـر (المحـاط ببلـدان تشـهد أوضـاع سياسـية / أمنيـة متقلبـة) وكذلـك دورهـا البـارز فـي المنطقـة، ينبغـي أن يكـون دعـم التعـاون الدولـي والإقليمـي جـزءًا مـن إطـار التعـاون الجديـد. وتحقيقًـا لهـذه الغايـة، سـتدعم الأمـم المتحـدة الحكومـة المصريـة، ولاسـيما مـن خـلال بنـاء القـدرات بشـأن النهـج الإقليمـي لحـل النزاعـات ومنعهـا عـن طريـق التدخـلات التنمويـة وحفـظ السـلام وبنـاء السـلام، بمـا فـي ذلـك فـي إطـار اتفاقيـة الأمـم المتحـدة لمكافحـة الجريمـة المنظمـة فـي مجـال الاتجـار بالبشـر وتهريـب المهاجريـن والاتجـار بالممتلـكات الثقافيـة وغيرهـا مـن السـلع غيـر المشـروعة، وسـتدعم الأمـم المتحـدة كذلـك الحكومـة المصريـة فـي عمـل التقديـر المناسـب وتحليـل للفواتيـر الخاطئـة والممارسـات الضـارة الأخـرى للحـد مـن التدفقـات الماليـة غيـر المشـروعة ومعالجـة تأثيرهـا السـلبي عـلى التمتـع بحقـوق الإنسـان. بالإضافـة إلى ذلـك، سـتتعاون الأمـم المتحـدة لتعزيـز قـدرات الكيانـات الإقليميـة ذات الصلـة والتـي تلعـب الحكومـة المصريـة دورًا رئيسـيًا فيهـا مثـل جامعـة الـدول العربيـة، والاتحـاد الأفريقـي، ومنظمـة الـدول الإسـلامية، ومنتـدى أسـوان للسلام والتنمية المستدامة.

الشـراكات: سـيتطلب تحقيـق النتيجـة المرجـوة عقـد شـراكات ماليـة وتقنيـة وسياسـية واسـعة النطـاق مـع الحكومـة المصريـة وكذلـك مـع المجتمـع المدنـي والقطـاع الخـاص وشـركاء التنميـة الدولييـن وفقًـا للقوانيـن واللوائـح الوطنيـة. ومـن جانـب الحكومـة المصريـة، بالتعـاون الوثيـق مـع وزارة التعـاون الدولـي باعتبارهـا الرئيـس المشـارك للجنـة التسـيير المشـتركة، ستشـترك الأمـم المتحـدة مـع عـدد كبيـر مـن الـوزارات وكذلـك المؤسسـات والـوكالات وآليـات التنسـيق الوطنيـة، وسيشـمل ذلـك: وزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة، ووزارة التنميـة المحليـة، ووزارة الماليـة، ووزارة الخارجيـة، ووزارة العـدل، ووزارة الداخليـة، ووزارة الصحـة والسـكان، ووزارة التجـارة والصناعـة، ووزارة الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات، ووزارة الدولـة للهجـرة وشـئون المصرييـن بالخـارج بالإضافـة إلى مكتـب النائـب العـام والأكاديميـة الوطنيـة للتدريـب. وفـي الوقـت نفسـه ستشـارك الأمـم المتحـدة مـع المجلـس القومـي لحقـوق الإنسـان، وغيـره مـن الكيانـات الوطنيـة العامـة لحقـوق الإنسـان

والمعهـد الوطنـي للحوكمـة والتنميـة المسـتدامة والجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء، ولجنـة التنسـيق الوطنيـة لمكافحـة ومنـع الهجـرة غيـر الشـرعية والاتجـار بالأشـخاص وهيئـة الرقابـة الإداريـة ووحـدة مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب المصريـة، وكذلـك سـتعمل الأمـم المتحـدة عـلى إشـراك أول المسـتجيبين فـي إطـار وزارات الصحـة والسـكان والقـوى العاملـة والتضامـن الاجتماعـي والمجالـس القوميـة للمـرأة والطفولـة والأمومـة لضمـان المسـاواة فـي الوصـول إلى خدمـات الحمايـة للجميـع. وعـلاوة عـلى ذلـك ستشـارك الأمـم المتحـدة مـع المؤسسـات الماليـة الدوليـة التـي تدعـم البيانـات الوطنيـة والقـدرات الإحصائيـة لوضـع السياسـات القائمـة عـلى الأدلـة، وكذلـك أنظمـة إدارة الماليـة العامـة، ومـع شـركاء التنميـة الدولييـن الآخريـن للاسـتفادة مـن الدعـم المشـترك والمنسـق. وسـيتم توسـيع الشـراكة مـع القطـاع الخـاص، بمـا فـي ذلـك كل مـن القطاعيـن المصرفـي والمالـي، نظـرًا لدورهمـا الحاسـم فـي التأثيـر عـلى صنـع السياسـات وتعزيـز الشـفافية وتحسـين تقديـم الخدمـات العامـة. وبالمثـل، سـتكون الشـراكة مـع الجهـات الفاعلـة فـي المجتمـع المدنـي، بمـا فـي ذلـك وسـائل الإعـلام ومراكـز الفكـر والمنظمـات الدوليـة والإقليميـة فـي مجـالات الحوكمـة والنـوع الاجتماعـي وحقـوق الإنسـان وسـيادة القانـون والهجـرة، ولذلـك فـإن تعزيـز المسـاءلة والشـفافية ضروريـان لتحقيـق هـذا الناتـج، وفـي متابعـة وتقييـم نتائجهـا. ولتسـريع تحقيـق هـذا الناتـج، سـيتم تعزيـز شـراكات الأمـم المتحـدة الداخليـة حـول الهجـرة وتمويـل أهـداف التنميـة المسـتدامة والتعـاون الثلاثـي والتعـاون فيمـا بيـن بلـدان الجنـوب مـن خـلال البرامـج والمبـادرات المشـتركة، وتتوفـر قائمـة كاملـة بالشـركاء، بمـا فـي ذلـك وكالات منظومة الأمم المتحدة، في الملحق أ.

الناتج الخامس

بحلول عام ٢٠٢٧، ستحصل النساء والفتيات على حقوقهن - كما هو منصوص عليه في الدستور المصري- وستحصلن كذلك على الحقوق الاجتماعية والصحية والمعيشية وضمان تمكينهن وتقلدهن المناصب القيادية في مجتمع خالٍ من كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات.

صُمم هذا الناتج ليراعي الأحكام الدستورية ذات الصلة والمحاور الأربع للاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية لعام ٢٠٣٠ بشأن المشاركة السياسية والقيادة والتمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي والحماية. وتوفر السياسات و/ الاستراتيجيات الأخرى أساسًا لهذا الناتج، وتشمل هذه السياسات والاستراتيجيات الوقاية والحماية من العنف ضد النساء والفتيات مثل: والاستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٥-٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية للشباب، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة والاستراتيجية الوطنية لمناهضة ختان الإناث (٢٠١٦)؛ التدابير الخاصة المؤقتة للمرأة - على وجه التحديد، تلك الخاصة بمقاعد مجلس الشيوخ البالغ عددها ٣٠٠ مقعد، ليتم تخصيص ١٠٪ للنساء (قانون مجلس الشيوخ الصادر بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠)، وإعطاء حصة دستورية بنسبة ٢٥٪ لعضوات البرلمان[٥٥]، وتعزيز الأحكام بموجب قانون العقوبات وقانون الطفل رقم ١٢٦، الذي يتصدى للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الممارسات الضارة والتحرش الجنسي في الأماكن العامة، وقانون الميراث الجديد لعام (٢٠١٧) وكذلك المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية كما ورد في الملحق أ. ولتحقيق هذا الناتج، سيركز العمل أيضًا على دعم المساواة بين الجنسين والتزامات تمكين المرأة الواردة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التغيرات المناخية ٢٠٥٠. ولتحقيق هذه النتيجة، سيركز إطار التعاون على مجالات العمل التالية:

٥٥ يوجد حاليًا ٢٧.٧٪ نائبات سيدات مجلس النواب و١٣,٣٪ نائبات في مجلس الشيوخ

زيادة مشاركة المرأة في الحياة المدنية، وتقلد المناصب القيادية، واتخاذ القرار، والحياة العامة وأن يكون هناك فهم أفضل لأهمية رفاهية المرأة والأمومة وإسهاماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتحقيقًا لهذه الغاية، ودعمًا للاستراتيجيات والاستثمارات الوطنية ستركز الأمم المتحدة بمشاركة الحكومة المصرية على النهوض بالأجندة المعيارية والتشريعية التي التزمت بها مصر لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات (بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن، ورصد أهداف التنمية المستدامة ومنهاج عمل بكين والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المصدق عليه. وعلاوة على ذلك، ستشترك الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية لتعزيز القيادة ومشاركة المرأة على المستويين الوطني والمحلي في جميع مجالات الحياة (بما في ذلك المشاركة السياسية والحوارات الوطنية والعالمية بشأن البيئات والمناهج الذكية للتعامل مع تغيرات المناخ فضلا عن التكيف والتحولات البيئية العادلة للمرأة). وستتضمن شراكات الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية مواصلة الدعم المستمر لعدة سنوات للحصول على بطاقات الرقم القومي، مع دعم مشاركة المرأة في القضاء بناء على الزخم الوطني الهام في هذا المجال. وإلى جانب ذلك ستركز الأمم المتحدة على تعزيز التخطيط والموازنة والرصد على مستوى النظام والتي تسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للتحديات التي تواجه النساء والفتيات، من خلال إنتاج وتحليل واستخدام الإحصاءات والبيانات والمعرفة والبيانات المصنفة حسب الجنس؛ والاتصال للتغيير

الاجتماعي والسلوكي حول قضايا محددة ذات الصلة بالنوع الاجتماعي في المناطق والقرى المحرومة. وأخيرًا نظرًا لأن رعاية الصحة الإنجابية والرفاهية أمران أساسيان لمشاركة المرأة وصنع القرار والقيادة في جميع أشكال الحياة العامة، فستركز الأمم المتحدة على تعزيز وعي المرأة بحقوقها وحصولها عليها فيما يتعلق بصحتها وسلامتها ورفاهيتها.

زيادة قدرة المرأة وسيطرتها على إمكانية الوصول إلى الوظائف اللائقة المستدامة، والفرص والموارد الاقتصادية ضمن بيئة مواتية تدعم مشاركة المرأة في عالم العمل بحيث تكون هناك أماكن عمل آمنة. وتحقيقًا لهذه الغاية، ودعمًا للاستراتيجيات والاستثمارات الوطنية بما في ذلك "مُسرع سد الفجوة بين الجنسين"[٥٦]، ستركز الأمم المتحدة على تعزيز وتوسيع وصول المرأة إلى الخدمات المالية وغير المالية (بما في ذلك الوصول إلى المعرفة المالية الرقمية والدمج والمهارات والخدمات) مع التركيز بشكل خاص على الفئات الأكثر احتياجاً- بما في ذلك المستفيدات من برامج "تكافل وكرامة" والنساء كبيرات السن والنساء ذوات الاعاقة، واللاجئات وطالبات اللجوء مع التركيز بشكل خاص على ضمان اتباع نهجاً عادلاً في مجالات البيئة والتكيف الذكي مع المناخ التي تمكّن النساء والفتيات وفقًا للالتزامات الوطنية. كما ستعمل الأمم المتحدة على تعزيز روح المبادرة لدى رائدات الأعمال (بما في ذلك النساء الريفيات) مع التركيز على أنشطة سلسلة قيمة الأعمال التجارية الزراعية والأعمال الزراعية الصديقة للبيئة والمراعية للنوع الاجتماعي؛ وتعزيز العمل الحر لشرائح مختلفة مثل الخريجين والعائدين والنساء في مجال التكنولوجيا مع ضمان تعزيز قدرات التنمية المستدامة؛ بالإضافة إلى دعم القطاع الخاص وتعزيزه لقيادة المرأة ومشاركتها في الاقتصاد، وذلك عن طريق زيادة تمثيل المرأة في مجالس الإدارة، وزيادة نسبة الاحتفاظ بوجود النساء في المناصب وتوظيفها والدعم العام للمساواة بين الجنسين في مكان العمل. في مصر، تقضي المرأة المتزوجة وقتًا أطول بسبع مرات من الرجل المتزوج في الالتزامات وأعمال الرعاية المنزلية مما قد يؤدي لفقد المرأة لبعض الفرص الإقتصادية، بينما تقضي النساء غير المتزوجات ٥.٦ أضعاف وقت الرجال غير المتزوجين. يعد قطاع الرعاية محركًا رئيسيًا لنمو القطاع الخاص ومشاركة المرأة في العمل بأجر. إن معالجة الاختلالات بين الجنسين والاستثمار في قطاع الرعاية المدفوعة سيزيد من التمكين الاقتصادي للمرأة ويحد من التفاوت بين الجنسين في سوق العمل المصري، حيث تشكل النساء نسبة كبيرة من الموظفين في قطاع الرعاية المدفوعة الأجر. ستشترك الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية في جهودها المستمرة لزيادة جودة خدمات رعاية الطفولة المبكرة وخدمات التعليم، وكذلك الخدمات المقدمة ضمن مبادرة حياة كريمة، كمحرك رئيسي لتعزيز وصول المرأة إلى العمل اللائق. وستشترك الأمم المتحدة أيضًا مع الحكومة والقطاع الخاص في تعزيز تمويل أسواق رأس المال والتمويل من أجل التنمية التي تدعم تمكين المرأة والفتاة، وحشد المزيد من الدعم داخل القطاع الخاص للاستثمار من منظور النوع الاجتماعي، وتكون سلامة النساء في الأماكن العامة مرتبطة بالتمكين الاقتصادي لها، وستواصل الأمم المتحدة دعم المبادرات الوطنية التي تستهدف الأماكن العامة الآمنة للنساء. وعلاوة على ذلك ستركز الأمم المتحدة بالشراكة مع الحكومة المصرية على إنتاج وتوليد البيانات والتحليلات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجال الاقتصادي ودعم انتقال الشابات من التعلم إلى الكسب، وبالإضافة إلى ذلك، ستعمل الأمم المتحدة على تسهيل الوصول إلى فرص كسب العيش للمهاجرات واللاجئات وطالبات اللجوء.

٥٦ تم إطلاق مبادرة "مُسرع سد الفجوة بين الجنسين" من قبل وزارة التعاون الدولي والمجلس القومي للمرأة، جنبًا إلى جنب مع المنتدى الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٢٠. برنامج التسريع هو نموذج تعاون بين القطاعين العام والخاص تم إنشاؤه لاتخاذ إجراءات استباقية لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.
http://www.moic.gov.eg/getattachment/bf16f9ad-8e17-44cb-9929-1e3f156b84f0/moic_2020report_english.pdf

تقليل التعرض لمخاطر العنف، والممارسات الضارة، من خلال زيادة الوصول إلى خدمات الوقاية والاستجابة والرعاية والحماية الجيدة والمنسقة. ولتحقيق هذه النتائج، ستعمل الأمم المتحدة بالشراكة مع الحكومة المصرية وأصحاب المصلحة الآخرين على زيادة الاستثمارات لإنهاء جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتيات والممارسات الضارة، وستتضمن شراكة الأمم المتحدة الاستثمار المستمر في تعزيز وصول النساء والفتيات إلى خدمات أساسية متعددة القطاعات عالية الجودة وبأسعار معقولة بما في ذلك داخل البيئة المدرسية وكذلك الوصول إلى العدالة والمشورة والمساعدات القانونية وإدارة القضايا والدعم النفسي الاجتماعي ودعم الصحة العقلية طويل الأجل والأماكن الآمنة، فضلاً عن تعزيز الإحالة والتنسيق بين الخدمات الأساسية متعددة القطاعات / أنظمة إدارة الحالات على المستويين الوطني والمحلي. وعلاوة على ذلك، ستواصل الأمم المتحدة الشراكة مع الحكومة المصرية للعمل على تعزيز الوصول والمزيد من الدعم الوطني والمجتمعي والقضاء على الممارسات الضارة مثل ختان الإناث وزواج الأطفال، من خلال عدة أمور من بينها معالجة الممارسات الضارة، مع تعزيز الوصول إلى خدمات القضاء على العنف ضد المرأة (EVAW) للنساء الأكثر احتياجاً ويشمل ذلك النساء غير مقيدات بأوراق رسمية واللاجئات وطالبات اللجوء وعديمات الجنسية والمهاجرات، وكذلك النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية.

بناء القدرات الاجتماعية والصحية والاقتصادية للفتيات المراهقات، وتقديم الدعم الاجتماعي لتعزيز القدرات والوصول المتكافئ إلى الخدمات الجيدة والفرص لاستثمار إمكاناتهن الكاملة. وسوف تتعاون الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن خطة عمل وطنية لتمكين الفتيات المراهقات (وتشمل إطار بناء الأصول للفتيات)؛ وبرامج المهارات الحياتية للمراهقات لبناء أصولهن الصحية والاجتماعية والاقتصادية؛ وتعزيز نقاط تقديم الخدمات الصحية مع الاحترام الكامل لحقوق وواجبات أولياء الأمور والأوصياء القانونيين وفي إطار القانون.. وأخيرًا، ستعزز الأمم المتحدة الخطط الوطنية نحو زيادة المعرفة الوطنية بأولويات المراهقات وتحدياتهن، مع تعزيز التدريب على محو الأمية الرقمية للفتيات المراهقات.

الشراكات: سيتطلب تحقيق الناتج المرجو عقد شراكات مالية وتقنية وسياسية واسعة النطاق مع الحكومة المصرية وكذلك مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التنمية الدوليين. بالتنسيق الوثيق مع وزارة التعاون الدولي باعتبارها الرئيس المشارك للجنة التسيير المشتركة. وسيكون المجلس القومي للمرأة الشريك الرئيسي للحكومة المصرية في تحقيق هذا الناتج نظرًا لدوره المحوري في النهوض بأجندة المرأة في الدولة، ويشمل شركاء الحكومة المصرية الآخرون وزارات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة المالية، ووزارة القوى العاملة، ووزارة الصحة والسكان ووزارة العدل، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج بالإضافة إلى المجلس القومي للطفولة والأمومة والمجلس القومي لحقوق الإنسان ومكتب النائب العام والأكاديمية الوطنية للتدريب. وكذلك ستتعاون الأمم المتحدة مع البنك المركزي المصري وهيئة الرقابة المالية وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وستعمل الأمم المتحدة على تعزيز وتوسيع شراكتها مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية، وكذلك مع النقابات العمالية والاتحادات العمالية لضمان الوصول إلى جميع النساء والفتيات، وسماع أصواتهن وانعكاس تلك الأصوات في عمليات التخطيط واتخاذ القرار. وعلاوة على ذلك ستركز المشاركة مع القطاع الخاص على تعزيز وصول المرأة العادل إلى الوظائف والتمويل اللائقين وكذلك الدعوة إلى

المزيد من اعتماد وتنفيذ مبادئ تمكين المرأة[٥٧] وستعمل الأمم المتحدة أيضًا على الاستفادة من خبرات الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر لتوليد وإنتاج أدلة وبيانات تراعي النوع الإجتماعي لتطلع صناع السياسات و البرامج، بينما ستركز الشراكات الإعلامية على جهود الدعم ورفع الوعي، وكذلك سيتم تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية الدوليين الآخرين لتعزيز تنسيق الجهود والدعوة المشتركة والتمويل من أجل إحداث تأثير أكبر، وتتوفر قائمة كاملة بالشركاء بما في ذلك وكالات منظومة الأمم المتحدة، في الملحق أ.

٥٧ مبادئ تمكين المرأة هي مجموعة من المبادئ التي تم وضعها من قبل الميثاق العالمي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتقدم إرشادات للأعمال حول كيفية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكان العمل والسوق والمجتمع.

٥-٢ أوجه التآزر والترابط بين نتائج إطار التعاون

تمثل كل من الأولويات الاستراتيجية والنتائج حلقة وصل للتغيير والشراكات بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠، ويقدمون معًا إرشادات للتعاون بين الحكومة المصرية ومنظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

يوصى بقراءة الأولويات الاستراتيجية ونتائج إطار التعاون بشكل شامل، وليس بشكل مستقل عن بعضها البعض، حيث توجد روابط هامة وتآزر بين النتائج، وفيما يلي توجد بعض النقاط البارزة في أوجه التآزر هذه:

كما هو موضح في القسم ٢.٤، تغطي مجالات النتائج الخمس معًا جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، كما أن حقيقة أن غالبية أهداف التنمية المستدامة مغطاة بنتائج متعددة تعكس الطبيعة المترابطة للنتائج في تحقيق التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة (راجع الشكل رقم ٨)، وفي حين أن جميع النتائج مترابطة بشكل وثيق، فإن هناك أربعة روابط توفر فرصًا واضحة للتآزر.

i. إن التركيز على تنمية رأس المال البشري مع الاستثمارات في الغذاء والتغذية والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية (الناتج الأول) يدعم ويكمل غاية التنمية الاقتصادية الشاملة التي تركز على الأفراد والوظائف اللائقة (الناتج الثاني)، كما أن وجود قوة عاملة أفضل تجهيزًا وتدريبًا وصحة وتتمتع بشبكة أمان مناسبة ستكون قادرة على تقديم مساهمة اقتصادية أفضل، في حين أن الاقتصاد الأكثر ديناميكية وشمولية سيكون قادرًا على خلق المزيد من فرص العمل اللائقة مما يؤدي إلى نتائج اجتماعية أفضل، ولذلك يجب أن يسير التقدم في هذين الناتجين جنبًا إلى جنب.

ii. تعتبر النماذج الاقتصادية المستدامة للنمو خيطًا مشتركًا يربط بين المجالات البيئية **(الناتج الثالث)** والناتج الاقتصادي **(الناتج الثاني)**، حيث يُمّكِن اتباع نهج أكثر كفاءة لإدارة الموارد وتعزيز المرونة في مواجهة تغير المناخ من تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولًا واستدامة بينما يوفر التركيز على التحول إلى الاقتصاد المستدام بيئيًا فرصًا تجارية جديدة ومجالات جديدة لتحقيق نمو إضافي، وسيؤدي تسخير أوجه التآزر هذه إلى زيادة تعزيز تنفيذ اتفاقية باريس ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ **(UNFCCC)** والمساهمات المحددة وطنيًا واتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.

iii. تُشكل الحوكمة الرشيدة **(الناتج الرابع)** أساسًا مهمًا للإطار بأكمله، حيث تعمل المؤسسات الأكثر فعالية والخاضعة للمساءلة والشمولية على جميع المستويات وسيادة القانون على تعزيز الإنجاز في جميع مجالات النتائج وتعزيز وصول المواطنين إلى الخدمات العامة الجيدة وتكافؤ الفرص والبيئة المواتية للقطاع الخاص والإدارة السليمة للموارد الطبيعية والمساواة بين الجنسين.

iv. تمثل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات تقاطعًا رئيسيًا مع كافة المجالات والنتائج بالإضافة إلى وجوده كناتج مخصص في حد ذاته **(الناتج الخامس)**، حيث يُعد مسرّعًا مهمًا لأهداف التنمية المستدامة لمصر. ستؤدي التعزيزات الخاصة بالمرأة في المجال الاجتماعي إلى تمكين المرأة من تحقيق خطوات واسعة في التمكين الاقتصادي وتحسين آفاق التنمية المستدامة عبر جميع أهداف التنمية المستدامة.

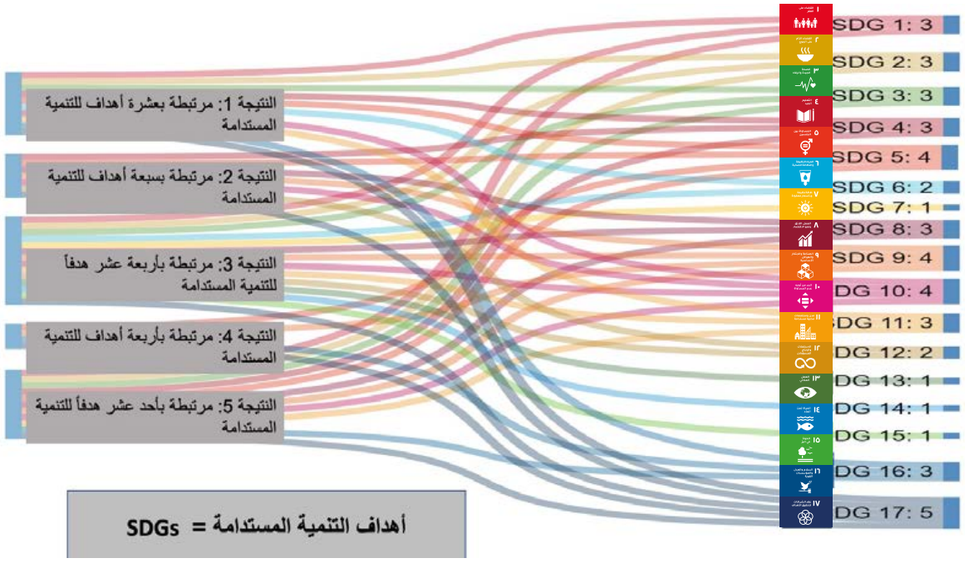

عـلاوة عـلى ذلـك، سـيعزز إطـار التعـاون أوجـه التكامـل مـع الإطـار الإقليمـي والعالمـي ذي الصلـة عـلى النحـو المحـدد فـي الملحـق «أ» وإطـار النتائـج/ المخرجـات. وهنـا نسـلط الضـوء عـلى أربعـة جوانـب محـددة للتقاطـع مع الأطر العالمية والإقليمية.

أولًا، تعزيـز تنفيـذ إطـار التعـاون مـن خـلال الروابـط مـع الأدوات والآليـات العالميـة لحقـوق الإنسـان، بمـا فـي ذلـك متابعـة الاسـتعراضات السـابقة لهيئـات المعاهـدات والتوصيـات ذات الصلـة، وقـد أكملـت مصـر الاسـتعراض الـدوري الشـامل الثالـث فـي بدايـة عـام ٢٠٢٠، حيـث قبلـت ٢٩٤ توصيـة مـن أصـل ٣٧٢، مـع العديـد مـن الروابـط مـع إطـار التعـاون.[٥٨] بالإضافـة إلى ذلـك، تـم الانتهـاء مـن الاسـتعراض الـذي تجريـه لجنـة القضـاء عـلى جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة فـي خريـف عـام ٢٠٢١، ممـا يوفـر نقـاط دخـول محتملـة، لاسـيما فيمـا يتعلـق بمجـال النتائـج المتعلقـة بتمكيـن المـرأة[٥٩]، وإلى جانـب اسـتعراض منتصـف المـدة المحتملـة بموجـب الاسـتعراض الـدوري الشـامل، فمـن المرجـح أن تشـهد فتـرة تنفيـذ إطـار التعـاون (٢٠٢٣-٢٧) الاسـتعراض الرابـع لمصـر والمزيـد مـن الاسـتعراضات فـي إطـار هيئـات معاهـدات حقـوق الإنسـان الأساسـية الثمانية التي تكون مصر طرفًا فيها فضلا عن الآليات الإقليمية.

٥٨ انظر: استعراض الدوري الشامل/٢٠١٩ UPR 2019
٥٩ انظر: لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ٢٠٢٠ CEDAW 2021

ثانيًا، يتناول إطار التعاون مساعدة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية بطريقة شاملة عبر ثلاثة مجالات للنتائج (الاول والرابع والخامس)، وهذا يتضمن المساعدة للاجئين وطالبي اللجوء في مصر أيضًا في خطتيّ استجابة إنسانية يتم تحديثهما سنويًا: الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على مواجهة الأزمات (٣RP) للّاجئين السوريين وخطة الاستجابة المصرية (ERP) للاجئين من جنسيات أخرى، إلى جانب أوجه التآزر من خلال هاتين الخطتين، توفر المواثيق المزدوجة للميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (GCM) والميثاق العالمي بشأن اللاجئين (GCR) وآليات الاستعراض الخاصة بهم نقاط دخول مهمة، أيضًا فإن المنصة المشتركة للمهاجرين واللاجئين في مصر، والتي أطلقتها الحكومة المصرية والأمم المتحدة في مصر، ستدعم تنفيذ إطار التعاون وحشد الدعم الدولي لمساعدة جهود الحكومة المصرية في استضافة ملايين المهاجرين، واللاجئين، وطالبي اللجوء.

ثالثًا، يمثل اتباع نهج متماسك للعمل المناخي من حيث التكيف والتخفيف على حد سواء، مع التركيز بشكل خاص على بناء القدرة على التكيف والصمود، وارتباطاته بإدارة موارد المياه بما في ذلك موارد المياه الجوفية والسطحية والترابط بين الطاقة والنظم الغذائية، فرصة مهمة على مستوى إطار التعاون، وسيؤدي تنفيذ اتفاقية باريس والمساهمات المحددة وطنياً إلى زيادة القدرة على مواجهة الأزمات الشاملة للمجتمع في مواجهة آثار تغير المناخ.

وأخيرًا، سيتم السعي إلى التآزر في تنفيذ إطار التعاون الذي يستفيد من العناصر السبع المكونة لإطار تمويل التنمية المستدامة (المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا)،[٦٠] وهي تعبئة الموارد العامة المحلية والأعمال التجارية الخاصة المحلية والدولية والتمويل والتعاون الإنمائي الدولي والتجارة الدولية والديون والقدرة على تحمل الديون ومعالجة القضايا النظامية وكذلك العلوم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات.

بالإضافة إلى ذلك، عند تنفيذ إطار التعاون، ستسترشد الأمم المتحدة في مصر برؤية الأمين العام للأمم المتحدة الموضحة في تقرير `` أجندتنا المشتركة ‹›، والتي تتطلع إلى السنوات الخمس والعشرين القادمة وتمثل رؤية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن مستقبل التعاون العالمي وتنشيط تعددية الأطراف الشاملة والمترابطة والفعالة. كما ستبني على القدرات من مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة، والركائز الثلاثة المترابطة للأمم المتحدة (التنمية، حقوق الإنسان، السلام والأمن). وسوف تستفيد جهود الأمم المتحدة المختلفة في المجال الإنساني وحفظ السلام وبناء السلام والوساطة في المنطقة في تنفيذ إطار التعاون من خلال خلق بيئة إقليمية أكثر استدامة واستقرارًا وسلامًا، ودعم بشكل خاص تحقيق المخرج الناتج ٤. علاوة على ذلك، سيتم استخدام العمل التعاوني للأمم المتحدة مع جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي لتعزيز تنفيذ إطار التعاون، بناءً على أجندة ٢٠٦٣ لأفريقيا.

٦٠ تهدف هذه الشراكة إلى تعزيز إطار التمويل الوطني المتكامل المحلي (INFF)، وهو أداة تساعد البلدان على تعزيز عمليات التخطيط والتغلب على العوائق التي تحول دون تمويل التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة. https://inff.org/.

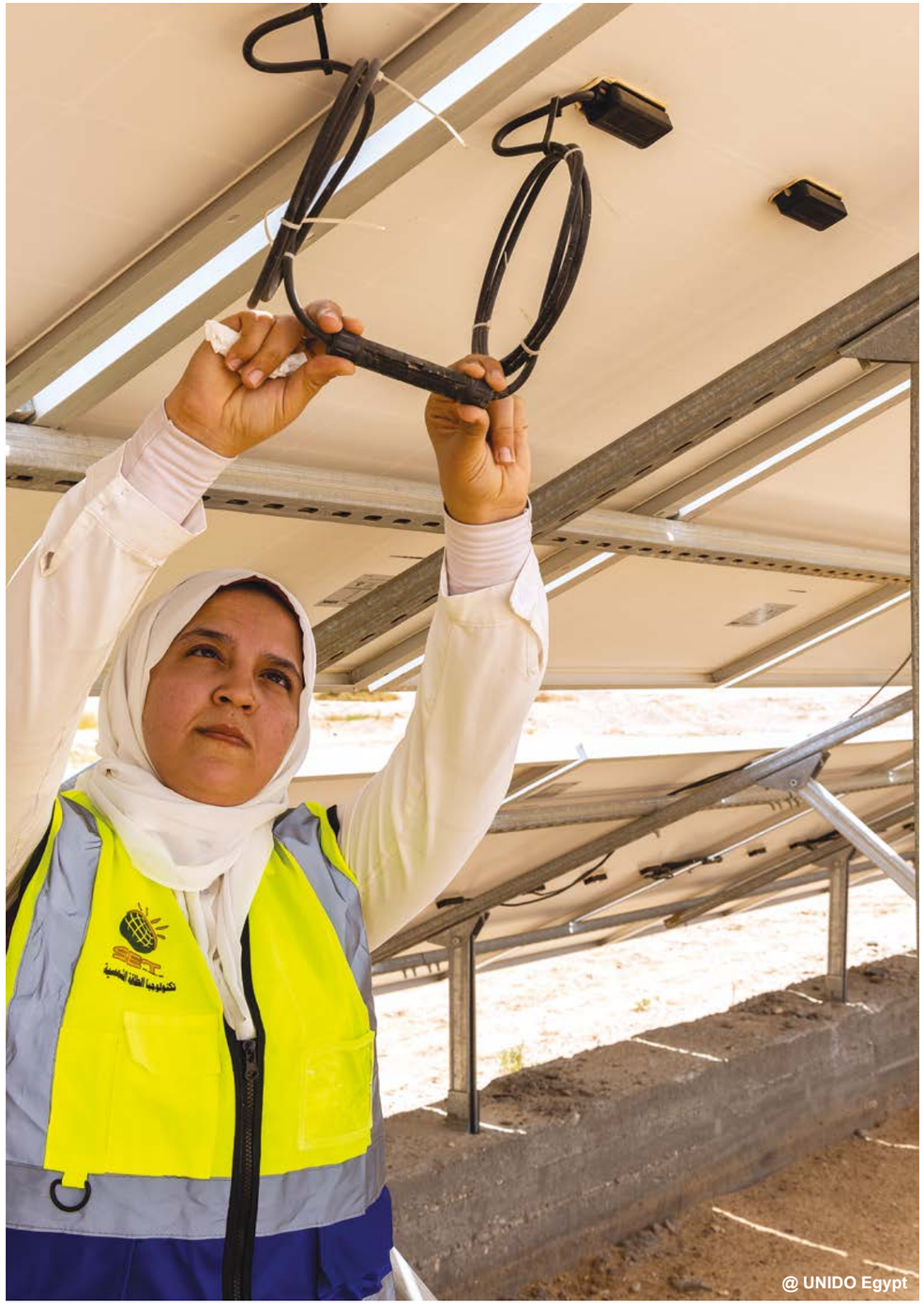

٦-٢ الاستدامة

سيكون هناك تركيز مستمر على ضمان استدامة تأثير النتائج إلى ما بعد انقضاء فترة إطار التعاون. أولاً وقبل كل شيء ستُبذل الجهود لضمان الملكية الكافية لبرامج الأمم المتحدة بين أصحاب المصلحة الأساسيين (لاسيما داخل الحكومة المصرية) من خلال اعتماد مناهج تشاركية في البرمجة منذ البداية. وسوف يكون هناك تركيز قوي على تنمية القدرات الملموسة وإضفاء الطابع المؤسسي على القدرات في جميع البرامج وخاصة البرامج ذات طبيعة المساعدة الفنية، علاوة على ذلك، سيقدم إطار التعاون حلولًا مبتكرة على مستوى مجالات النتائج، مع بذل الجهود لتوثيق الدروس المستفادة والمساهمة في توسيع نطاق أفضل الممارسات، وتلتزم الحكومة المصرية ومنظومة الأمم المتحدة بمشاركة أقوى مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية لتوسيع نطاق هذه الجهود، كما ستدعم الشراكة الأقوى مع منظمات المجتمع المدني والتي ستقدم الخدمات على مستوى مجتمعي. أما على المستوى المحلي، فسوف يكون هناك ضمان تآزري وتوسيع نطاق لمساهمة منظومة الأمم المتحدة في تعزيز قدرات التخطيط والتنفيذ على المستوى دون الوطني بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية، ولتعزيز الروابط الأقوى بين السياسات وأولويات البرنامج وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، ستشارك الحكومة المصرية ومنظومة الأمم المتحدة في التفكير عبر القطاعات والمنهجيات ذات الصلة للفوائد والتآزر متعدد القطاعات، وسيشجع هذا الإثراء المتبادل أيضًا على زيادة التنسيق بين الوزارات وبين الوكالات لتعزيز التخطيط والتنفيذ ورصد تغطية وجودة الخدمات بما يتماشى مع المعايير الدولية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ والانتقال نحو الإدارة الكاملة والتنفيذ الوطنيين بمجرد إنتهاء عمليات الأمم المتحدة .

٧-٢ المزايا النسبية للأمم المتحدة:

تلقت مصر ما يقرب من ١٠ مليار دولار أمريكي في شكل مساعدات لتمويل التنمية في عام ٢٠٢٠،[٦١] وهذا يشمل كلاً من المنح والقروض المقدمة من خلال بنوك التنمية متعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وفي العام نفسه أبلغ فريق الأمم المتحدة القُطري عن نفقات إجمالية قدرها ١٩٢ مليون دولار أمريكي لتسليم إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية[٦٢]. على الرغم من أن الإنفاق المالي للأمم المتحدة في مصر لا يزال محدودًا مقارنة بتمويل التنمية الإجمالي، إلا أن الوجود الميداني للإنفاق المالي والمشاركة القوية مع أصحاب المصلحة والمؤسسات والمساعدة الفنية ينطوي على آثار فاعلة عظيمة. إن وجود الأمم المتحدة في البلاد هو الوجود الأوسع في المنطقة بما تملكه

٦١ وزارة التعاون الدولي، التقرير السنوي ٢٠٢٠ متاح على: https://www.moic.gov.eg/en-US/Sectors/Index?na=3
٦٢ الأمم المتحدة في مصر، التقرير السنوي ٢٠٢٠ متاح على: https://egypt.un.org/sites/default/files/2021-06/2020%20UNCT%20Annual%20Results%20Report%20Final%20Small%20Version.pdf

من ٣٩ مكتبًا، وهذا يشتمل على ١٨ مكتبًا إقليميًا للأمم المتحدة[٦٣]، وترجع شراكة الأمم المتحدة مع مصر إلى عام ١٩٥٢، واعتبارًا من أوائل عام ٢٠٢٢، أصبحت الأمم المتحدة توظف أكثر من ٢٣٠٠ موظفًا في مصر بما في ذلك أكثر من ٥٥٠ موظف دولي.

يوضح حضور الأمم المتحدة طويل الأمد والواسع مشاركتها القوية مع مصر، وفي المشهد التنموي في مصر، تميز الأمم المتحدة نفسها من خلال ثلاث مزايا نسبية: -
أولاً، تُقدم الأمم المتحدة مشورة متكاملة بشأن السياسات ودعمًا تقنيًا وبرنامجيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناءً على خبرة ومعرفة نظام الأمم المتحدة الإنمائي بأكمله، فإن هذا الدعم يشتمل على بناء القدرات والمساعدة الفنية والدعم المعياري الذي يرتبط بالأطر الدولية والإقليمية وتوفير بيانات عالية الجودة وموثوقة ومفصلة في الوقت المناسب لإنشاء قاعدة أدلة سليمة للسياسة، وبما أن الأمم المتحدة جهة فاعلة رائدة في مجال التنمية المستدامة، فإنها ستعمل أيضًا على استحداث الأساليب المبتكرة لتقديم إثبات المفهوم الذي يمكن للحكومة وشركاء التنمية الآخرين توسيع نطاقه.

ثانيًا، تتمتع الأمم المتحدة في مصر بقدرة تنظيمية فريدة كشريك موثوق به وآمن للحكومة المصرية والمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة المختلفين في مجال التنمية مثل مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص ومراكز الفكر والمؤسسات المالية الدولية والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، كما أنها تعزز هذه القدرة بهدف الجمع بين مختلف الجهات الفاعلة لتنسيق جهود التعاون الإنمائي وإنشاء شراكات مبتكرة وتوفير قيادة فكرية بشأن القضايا الاستراتيجية الناشئة.

ثالثًا، تقدم الأمم المتحدة دعماً مباشراً يستهدف فئات محددة من الذين يعيشون في ظروف ضعيفة في مصر وعرضة لخطر التخلف عن الركب، ويشمل ذلك تقديم الخدمات في مجالات مثل الصحة والتعليم والغذاء والتغذية كالمهاجرين واللاجئين الأكثر احتياجاً والمجتمعات المضيفة لهم، ويعمل هذا غالبًا كنقطة دخول لمبادرات دعم السياسات الأكثر شمولاً من الحكومة المصرية وشركاء التنمية الآخرين.

تقدم الأمم المتحدة بشكل عام في مصر مشورة استراتيجية حول تحديات التنمية المستدامة الرئيسية والمساعدة المستهدفة حتى لا يتخلف أحد عن الركب، وأخيرًا تعتبر الأمم المتحدة شريكًا مثاليًا لمصر في توثيق وتوفير منصات لعرض أحداث التنمية الناجحة لمصر إلى بقية العالم.

٦٣ الأمم المتحدة في مصر لديها ٣٩ مكتبا (٣٨ في القاهرة وا في الإسكندرية) المكاتب القُطرية هي: منظمة الأغذية والزراعة، ومؤسسة التمويل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة الدولية للهجرة، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة بجامعة الدول العربية، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،و إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومركز الأمم المتحدة للإعلام، واليونيسيف، والأونروا، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي. ومن المكاتب الإقليمية: المكاتب الإقليمية لمنظمة الفاو، ومنظمة الإيكاو، والإيفاد، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الهجرة، الاتحاد الدولي للاتصالات، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وموئل الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيدو، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب اتحاد البريد العالمي، ومكتب برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية المكتب الإقليمي لشرق الأوسط.

٣

خطة تنفيذ إطار التعاون

@ UNFPA Egypt

١-٣ استراتيجية التنفيذ والشراكات الاستراتيجية

سيتم تنفيذ إطار التعاون بأسلوب متماسك ومنسق يستفيد من المزايا النسبية لجميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها المالية وبرامجها المشارِكة بهدف دعم الأولويات الوطنية مع الاستفادة أيضاً من الحلول المتكاملة كعامل تمكين استراتيجي وضمان تطبيق مبادئ ونهج برمجة الأمم المتحدة بشكل كامل بموجب المبدأ الموحد المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب. وسيتم تعزيز وضع البرامج المشتركة واعتمادها كمحرك لتحفيز العمل الجماعي والاتساق على مستوى النظام، بهدف تقليل تكاليف المعاملات وتعظيم الأثر وزيادة مشاركة الحكومة المصرية في تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها.

ويتطلب تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، وبناءً على ذلك وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة والشاملة للقطاعات لنتائج إطار التعاون المتوقعة، سيتم تعزيز الشراكات وتوسيعها مع الحكومة المصرية والمؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية الثنائيين والقطاع الخاص ومختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، كما سيتم التعامل مع منصات مشاركة أصحاب المصلحة هذه، بما في ذلك إطار مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين الذي تقوده الدولة ممثلة في وزارة التعاون الدولي[٦٤]، وستسعى الأمم المتحدة باستمرار إلى تنسيق وتكملة مساهمتها الخاصة وفقًا لإطار التعاون هذا مع خطة وأنشطة شركاء التنمية الآخرين. علاوة على ذلك ستقوم الأمم المتحدة بالشراكة الوثيقة مع الحكومة المصرية بإشراك أصحاب المصلحة المختلفين وتعزيزهم من خلال منصات مواضيعية مثل المنصة المشتركة للمهاجرين واللاجئين في مصر، ومنصة جيل بلا حدود للشباب[٦٥].

إن الحكومة المصرية هي الشريك الرئيسي في تنفيذ هذا الإطار للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وكما ورد في القسم ٤.٢، سوف تعمل الأمم المتحدة في مصر على تعزيز شراكاتها مع الوزارات والمؤسسات والمجالس الوطنية وآليات التنسيق من أجل تحقيق نتائج إطار التعاون وتقديم مساهمات ملموسة وقابلة للقياس للأولويات الاستراتيجية الوطنية، وسيتم إيلاء اهتمام خاص للمبادرات الوطنية والمشروعات القومية الرئيسية والأولويات الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات والتي يمكن أن تسرع تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك «المبادرة الرئاسية حياة كريمة»، والمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية وتمويل أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي والشباب والهجرة على النحو المبين في القسم ١.٢.

٦٤ يسهّل إطار مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين تحقيق أجندة عام ٢٠٣٠ من خلال تعزيز التنسيق والتعاون بين الحكومة المصرية وشركاء التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
https://www.moic.gov.eg/en-US/News/GetNewsDetails?na=7392

٦٥ "جيل بلا حدود" (شباب بلد) عبارة عن منصة شراكة متعددة القطاعات تهدف إلى تسريع التقدم وجذب الاستثمار لريادة الأعمال الشبابية والتعليم الثانوي والمهارات والتدريب والتوظيف والمشاركة المدنية. تم إطلاق المنصة في منتدى شباب العالم ٢٠٢٢ من قبل الأمم المتحدة بالشراكة مع وزارة التعاون الدولي.

وتواصل مجموعة شركاء التنمية في مصر التي يشارك في رئاستها مكتب المُنسق المقيم للأمم المتحدة ومجموعاتها المواضيعية الثلاثة عشر دورها بالتعاون مع وزارة التعاون الدولي (بما في ذلك من خلال منصات أصحاب المصلحة المتعددين تحت مظلة مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية في مصر[٦٦]) كمنصة للتنسيق والتعاون من أجل التآزر والتكامل وتجنب الازدواجية مع المؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف، وعلاوة على ذلك ستواصل مجموعة شركاء التنمية ووزارة التعاون الدولي في تعزيز الحوارات الاستراتيجية الثنائية والمتعددة الأطراف مع شركاء التنمية – وذلك من خلال الاستمرار في، والتعلم من، النموذج الناجح للمؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة (في شكل حوارات استراتيجية منتظمة للمؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة مع شبكة الاقتصاديين ذات الصلة، بهدف السعي إلى مزيد من المواءمة وتحديد الفرص لمزيد من المبادرات المشتركة والشراكات والتمويل المشترك أو أيًا منهم ولضمان فعالية إنمائية أكبر.

لطالما كان المجتمع المدني شريكًا على المدى الطويل للأمم المتحدة في مصر، ومن ثم سوف يتم تعميق التعاون في إطار الشراكة، وسيكون الدور الداعم والتكميلي لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية في توفير الصحة والتعليم وخدمات الحماية الاجتماعية، وفي جهود التوعية والدعم، والتشجيع على العمل التطوعي حتى يصل إطار التعاون إلى أولئك المعرّضين لخطر التخلف عن الركب والتأكد من أن هناك من يسمعهم ويلبي احتياجاتهم كما ذكر في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وبالمثل سيتم تعزيز وتوسيع الشراكات مع منظمات أصحاب العمل والنقابات العمالية ومنظمات العمال، وستستفيد من وسائط الإعلام التقليدية والجديدة على السواء من أجل الدعوة والتوعية، وتعزيز جدول أعمال عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، فضلا عن العمل المنجز في إطار التعاون، ومن خلال المشاركة المباشرة من جانب الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر ومراكز البحوث، سيتم توجيه التدخلات ودعم إضفاء الطابع المؤسسي على المنهاجيات المعدلة.

وأخيرًا، يلعب القطاع الخاص دورا حاسما في المساهمة في التخفيف من حدة الفقر، والنمو الشامل للجميع، والاستدامة البيئية، بالإضافة إلى قدرته على تعزيز التغيير الإيجابي من خلال الاستفادة من الابتكارات والكفاءات والمشاركة في المبادرات الإنمائية، وستشارك الأمم المتحدة في مصر، بالتعاون مع الحكومة المصرية، مع الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص، وذلك من خلال اتحادات وجمعيات الأعمال وغرف التجارة وكذلك الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) بشأن القضايا المتعلقة باستثمار رأس المال البشري (من خلال المهارات) والمساواة بين الجنسين والاستدامة الإنتاجية والاستدامة البيئية والأثر الاجتماعي. وسيتم استشارة شركاء القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ،وفقًا للمتفق عليه بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية، لإضافة قيمة إلى نتائج مجموعات النتائج الخمسة المختلفة على أساس غير ملزم وسيتم تشجيعهم على تقديم تقارير قطاعية بشكل متكرر للمساهمة في تحقيق خطط العمل.

٦٦ https://www.moic.gov.eg/en-US/News/GetNewsDetails?na=7392

٢-٣ خطط العمل المشتركة

سيتم تشغيل إطار الشراكة الاستراتيجية من خلال تطوير خطة (خطط) العمل مشتركة[٦٧] ووثائق البرامج القُطرية وخطط العمل ووثائق المشروع الخاصة بكل وكالة معينة وفق الحاجة والتي تصف النتائج المحددة المراد تحقيقها، وسوف تشكل اتفاقاً حول الاستخدام المُنسق للموارد بين وكالات الأمم المتحدة وكل شريك منفِّذ أو نظير وطني بالطريقة المثلى، ولا يلزم التوقيع على خطط العمل المشتركة. وسوف تلخص نتائج إطار التعاون، بما في ذلك مؤشرات الآداء والتقدم، والمساهمات الإنمائية الرئيسية للأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك الأصول المالية المقدمة بشكل مشترك أو من قبل الوكالات منفردة من أجل تعزيز التآزر مع الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة واقتراح الحلول لتغطية فجوات التمويل، وسوف تحصل خطط العمل المشتركة أيضًا على دلالات على مستوى منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وإدماج ذوي الاعاقة.

إلى أقصى حد ممكن ، ستعمل وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في مصر على تحديد عدد وثائق البرامج القطرية مع الحكومة المصرية في إطار التعاون، ويعد اعتماد الوكالات لإطار التعاون كوثيقة برنامج قطري خاصة بها، ويتم التوقيع على خطة عمل مشترك و/أو خطة عمل خاصة بالوكالة الأممية ووثائق المشروعات التي تتماشى تمامًا مع نتائج وأهداف إطار التعاون. ومع ذلك، حسب الضرورة والمناسبة، يمكن إعداد وثائق المشروع باستخدام، من بين أمور أخرى ، النص ذو الصلة من إطار التعاون، وخطط العمل المشتركة و/أو خطة العمل الخاصة بالوكالة الأممية.

٣-٣ الحوكمة

سيخضع إطار التعاون للجنة التسيير المشتركة بين حكومة مصر والأمم المتحدة (JSC)، بقيادة وزير التعاون الدولي والمنسق المقيم للأمم المتحدة، وخمس مجموعات نتائج (RGs). وتحت قيادة مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، سيقود فريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ إطار التعاون وسيوفر الإشراف لمختلف مجموعات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات التي تم تشكيلها. وستدعم المجموعات المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك فريق إدارة البرنامج (PMT) وفريق الرصد والتقييم (M&E) وفريق إدارة العمليات (OMT) ومجموعة الاتصالات التابعة للأمم المتحدة (UNCG)، تنفيذ إطار التعاون. وسيتم تنسيق مشاركة الوزارات والمؤسسات الوطنية ذات الصلة في آليات تنسيق إطار التعاون من خلال وزارة التعاون الدولي بصفتها الرئيس المشارك للجنة التسيير المشتركة بين حكومة مصر والأمم المتحدة.

وتقع أي مبادرة، وشراكة، وبرنامج، وإعلان ومذكرة بين أي كيان وطني وأي كيان تابع للأمم المتحدة تحت مظلة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة UNSDCF، وموضوع لإعتماد لجنة التسيير المشتركة، ويجب أن تتماشى مع أولويات الحكومة المصرية وأهداف إطار التعاون، ويجب أن تتبع

٦٧ وفقا لإجراءات التشغيل الموحدة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للبلدان التي تتبني نهج «المخرج الواحد»

متطلبات موافقة كل طرف وفقًا للقواعد والإجراءات الداخلية ذات الصلة. ويجب أن تعكس خطط العمل المشتركة ضمن إطار التعاون أي مبادرة جديدة، وشراكة، وبرنامج، وإعلان و مذكرة وأن يتم تقديمها في اجتماعات مجموعات النتائج وفي الاجتماعات الدورية للجنة التسيير المشتركة.

ويلخص الشكل (٩) هيكل الحوكمة وآلية التنسيق التشغيلي لإطار التعاون.

الشكل ٩: هيكل الحوكمة وآلية التنسيق لإطار التعاون

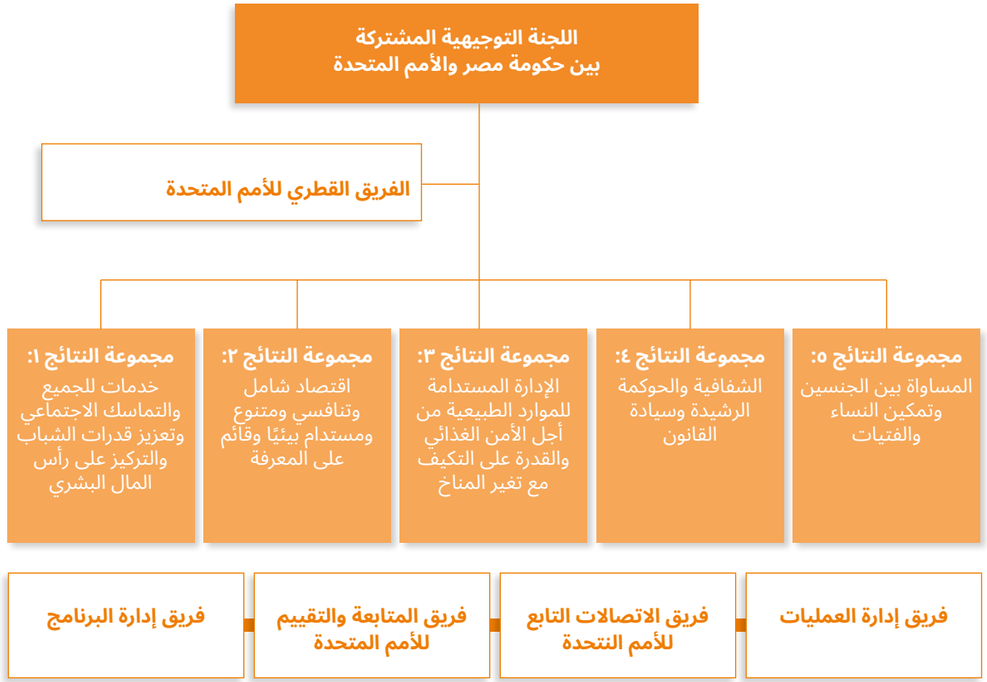

لجنة التسيير المشتركة بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة: ستكون اللجنة أعلى مستوى إداري لإطار التعاون ويترأسها كل من وزير التعاون الدولي في مصر والمنسق المقيم للأمم المتحدة، وستضم ممثلين رفيعي المستوى من الوزارات / المؤسسات ذات الصلة ورؤساء وكالات منظومة الأمم المتحدة في مصر، وستضمن اللجنة التوجيه الاستراتيجي والإشراف على إطار التعاون والمواءمة مع عمليات وآليات وأهداف التنمية الوطنية والإقليمية والدولية، وسوف تُعقد اجتماعات اللجنة على الأقل مرة في السنة لإجراء استعراضات سنوية وتقييم تنفيذ برامج العمل المشتركة، وفي حالة تغير السياق الوطني، يتم اتخاذ قرارات بشأن التعديلات أو الاستعراضات لإطار التعاون لضمان استمرار الملاءمة والتركيز على ذلك.

وزير التعاون الدولي: وزارة التعاون الدولي هي المنسق الوطني المعين الذي يطور ويعزز ويدير علاقات التعاون الاقتصادي مع البلدان الأخرى وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك المؤسسات المالية ووكالات الأمم المتحدة. من أجل الوفاء بهذا الاختصاص، تتبنى وزارة التعاون الدولي مجموعة من المبادئ ضمن «إطار الدبلوماسية الاقتصادية» الوطني، والتي تهدف إلى تعظيم العوائد الاجتماعية والاقتصادية من تمويل التنمية الدولية، وضمان أن التدخلات الإنمائية متماشية مع الأهداف الوطنية وكذلك مع أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز إدارة التعاون الإنمائي من أجل تنفيذ أفضل لمشروعات التنمية داخل مصر.

تتمثل المبادئ الرئيسية الثلاثة لهذا الإطار في منصات التعاون التنسيقي المشترك، ومطابقة المشروعات الممولة من شركاء التنمية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين من أجل تحديد مواءمات أجندة ٢٠٣٠ ؛ وسرد المشاركات الدولية لحشد الجهود الوطنية والدولية من أجل تحقيق أهداف التنمية.[٦٨]

المُنسق المقيم للأمم المتحدة: يوجه المُنسق المقيم للأمم المتحدة بصفته الممثل المعين للأمين العام للأمم المتحدة في مصر مشاركة الأمم المتحدة في الأنشطة الإنمائية في البلاد. ويكون المُنسق المقيم للأمم المتحدة مسؤولًا عن ضمان تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، وإنشاء منصة للتسليم المنسق ودعم القدرات الوطنية وضمان الدعوة الفعالة لقيم الأمم المتحدة ومعاييرها ومبادئها وأنشطتها، وذلك بالنيابة عن منظمة الأمم المتحدة بأعلى مستوى حوكمة، كما يدعم مكتب المُنسق المقيم للأمم المتحدة عمل المُنسق المقيم للأمم المتحدة والفريق القُطري للأمم المتحدة في تعزيز تنسيق أنشطة التنمية داخل وكالات الأمم المتحدة وفيما بينها وشركاء التنمية، وتعزيز الاتساق داخل الأمم المتحدة من خلال التخطيط الاستراتيجي المشترك وبرمجة أنشطة التنمية، ودعم تنسيق وتبسيط ممارسات الأعمال والإجراءات الإدارية، وتعزيز الاتصالات المشتركة والدعوة وإعداد التقارير حول أعمال التنمية الجماعية للأمم المتحدة في مصر، والمشاركة في تحديد موارد التمويل المبتكرة والمستدامة.

الفريق القُطري للأمم المتحدة: بقيادة المُنسق المقيم للأمم المتحدة فإن فريق الأمم المتحدة القطري يتألف من رؤساء وممثلين أو مديرين قطريين لوكالات الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة والصناديق المالية والبرامج العاملة في مصر، وسيلتزم المُنسق المقيم للأمم المتحدة وكيانات الأمم المتحدة بالمسؤوليات الفردية والمتبادلة المنصوص عليها في إطار الإدارة والمساءلة[٦٩]، ومن خلال هذا الإطار سيضمن الفريق القطري للأمم المتحدة اتباع نهج متسق والالتزام بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إعادة تنظيم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي[٧٠].

٦٨ https://www.lse.ac.uk/africa/Assets/Documents/Stakeholder-Engagement-through-Economic-Diplomacy.pdf
٦٩ https://unsdg.un.org/resources/management-and-accountability-framework-un-development-and-resident-coordinator-system
٧٠ http://undocs.org/a/res/72/279

مجموعـات النتائـج: سـتكون مجموعـات النتائـج (RGs) بمثابـة آليـة التنسـيق التشـغيلي لتسـليم ورصـد نتائـج إطـار التعـاون، بمـا فـي ذلـك مشـروعات العمـل المشـتركة، وسيشـترك فـي رئاسـة مجموعـات النتائـج مسـؤول رفيـع المسـتوى فـي الحكومـة المصريـة ورئيـس إحـدى وكالات الأمـم المتحـدة، وسـتضم أعضـاء / نقـاط اتصـال (المسـتوى الفنـي) مـن الـوزارات / المؤسسـات ذات الصلـة ووكالات منظومـة الأمـم المتحـدة لضمـان التنسـيق الفعـال والتنفيـذ ورصـد مشـروعات العمـل المشـتركة وتحقيـق النتائـج المتوقعـة، ويتحمـل الرئيـس مسـؤولية الأداء الإجمالـي لمجموعـات النتائـج وهـو مسـؤول أمـام الجنـة التسـيير مـن أجـل تحقيـق النتائـج فـي خطـة العمـل المشـترك، وسـوف تقـدم مجموعـات النتائـج تقريـرًا سـنويًا إلى لجنـة التسـيير ، حيـث سـتتم مناقشـة أي حاجة للتعديل في إطار النتائج ودعم نظرية التغيير.

فريـق إدارة البرنامـج: يتألـف فريـق إدارة البرنامـج (PMT) مـن نـواب مـن الأمـم المتحـدة وكبـار مسـؤولي السياسـات والبرامـج بالإضافـة إلى ممثـل واحـد عـلى التوالـي مـن مجموعـة الرصـد والتقييـم (M&E) وفريـق إدارة العمليـات (OMT) ومجموعـة الاتصـال التابعـة للأمـم المتحـدة (UNCG)، كمـا يتعـاون الفريـق بشـكل وثيـق مـع مكتـب الأمـم المتحـدة الإقليمـي لأفريقيـا، وفـي ظـل التوجيـه العـام للفريـق القطـري للأمـم المتحـدة، سـتعمل هـذه المجموعـة عـلى تسـهيل وتوفيـر التوجيـه الفنـي والسياسـي بشـأن إطـار التعـاون وقضايـا الرئيسـية. عـلاوة عـلى ذلـك سينسـق فريـق إدارة البرنامـج القضايـا ذات الأولويـة المشـتركة، ويقـدم المشـورة للفريـق القطـري للأمـم المتحـدة بشـأن التحديـات الرئيسـية ويضـع توصيـات لتحقيـق النتائـج المرجـوة بالإضافـة إلى التنفيذ المشترك للبرامج ذات الأولوية.

فريـق الرصـد والتقييـم للأمـم المتحـدة: سـتقدم مجموعـة الرصـد والتقييـم (M&E) إرشـادات معياريـة وتقنيـة بشـأن عمليـات التخطيـط والرصـد والتقييـم لإطـار التعـاون، باتبـاع مبـادئ الإدارة القائمـة عـلى النتائـج (RBM) التـي تتماشـى مـع الإرشـادات والمعاييـر المؤسسـية التـي وضعتهـا مجموعـة التقييـم التابعـة للأمـم المتحـدة، وسـتدعم المجموعـة تطويـر خطـة الرصـد والتقييـم والتعلـم (MEL) المشـتركة متعـددة السـنوات الخاصـة بإطـار التعـاون، ممـا يضمـن تنسـيق خطـط الرصـد والتقييـم الفرديـة للأمـم المتحـدة وتوافقهـا مـع خطـة إطـار التعـاون ضمـن خطـة الرصـد والتقييـم والتعلـم. عـلاوة عـلى ذلـك سـتقدم مجموعـة الرصـد والتقييـم الدعـم الفنـي لتعزيـز أنظمـة وآليـات الرصـد والتقييـم الوطنيـة ولضمـان أن تكـون عمليـة الرصـد والتقييـم الخاصـة بإطار التعاون متسقة إلى أقصى حد ممكن ومعتمدة على أنظمة وآليات المتابعة والتقييم الوطنية.

فريـق الاتصـال التابـع للأمـم المتحـدة: إن مجموعـة الاتصـال التابعـة للأمـم المتحـدة (UNCG) هـي الوسـيلة الرئيسـية لتحقيـق هـدف «توحيـد الاتصـال» فـي مصـر وتجمـع مـوارد ومهـارات الاتصـال لمنظومـة الأمـم المتحـدة معًـا تحـت مظلـة واحـدة مشـتركة، وتتـولى مجموعـة الاتصـال التابعـة للأمـم المتحـدة (UNCG) نيابـة عـن الفريـق القطـري للأمـم المتحـدة مهمـة تحديـد طـرق جديـدة ومبتكـرة لإظهـار كيـف يقـدم إطـار التعـاون النتائـج ويعـزز صـورة متماسـكة للأمـم المتحـدة، كمـا تتـولى مجموعـة الاتصـال التابعـة للأمـم المتحـدة (UNCG) تطويـر وتنفيـذ اسـتراتيجية اتصـال لإطـار التعـاون لمسـاعدة منظومـة الأمـم المتحـدة عـلى نقـل مـا يفعلـه نظـام الأمـم المتحـدة الإنمائـي بشـكل بسـيط وملمـوس لمسـاعدة الدولـة عـلى تحقيـق أهـداف التنميـة المستدامة.

فريـق إدارة العمليـات: يدعـم فريـق إدارة العمليـات (OMT) الاتسـاق التشـغيلي والمواءمـة والتحسـين لزيـادة كفـاءة خدمـات الأمـم المتحـدة الشـاملة وفعاليتهـا وجودتهـا مـع تعزيـز تنفيـذ البرنامـج، وتشـمل العضويـة فـي فريـق إدارة العمليـات (OMT) أكبـر مسـؤول عمليـات مـن كل وكالـة وصناديـق ماليـة وبرامـج تابعـة للأمـم المتحـدة مـن المقيميـن فـي مصـر، وممثـلاً واحـداً مـن فريـق إدارة البرنامـج (PMT) ومكتـب المُنسـق المقيـم، وسـيتولى فريـق إدارة العمليـات مهمـة تنفيـذ اسـتراتيجية العمليـات للأمـم المتحـدة فـي مصـر، كمـا سـيدعم عمـل فريـق إدارة العمليـات مـن خـلال عـدد مـن فـرق العمـل وضعهـا للقضايـا حـول: المشـتريات وتكنولوجيـا المعلومات والاتصالات والتمويل والمباني المشتركة والنهج المنسق للتحويلات النقدية كما هو مطلوب.

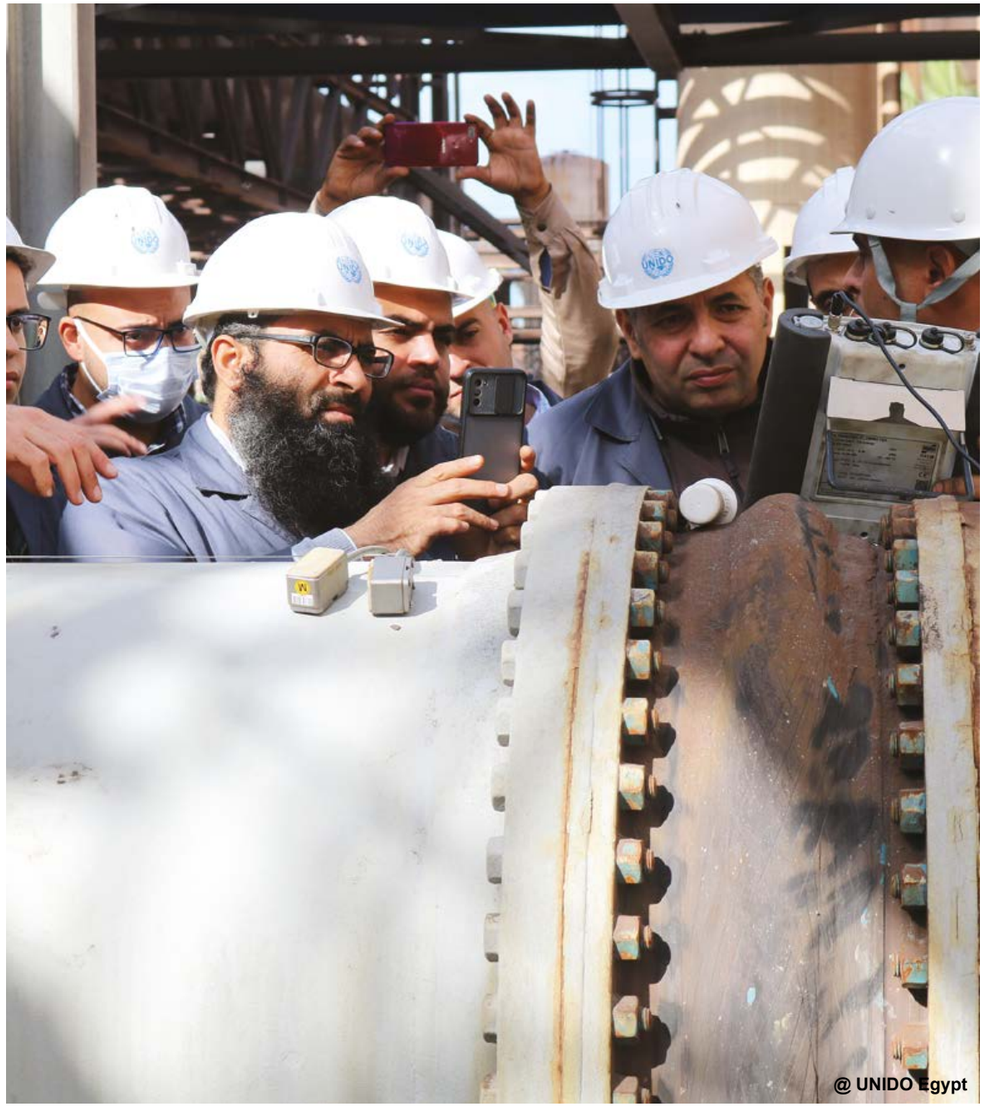

٤

خطة الرصد والتقييم والتعلم

@ FAO Egypt

٤-١ خطة الرصد والتقييم والتعلم

يتولى الفريق القُطري للأمم المتحدة مهمة وضع خطة محددة التكلفة ومتعددة السنوات للرصد والتقييم والتعلم (MEL) لكامل مدة إطار التعاون بعد التوقيع عليه، حيث تقع مسؤولية خطة الرصد والتقييم والتعلم (MEL) على عاتق الفريق القُطري للأمم المتحدة ووكالات المتابعة والتقييم المحددة بالأمم المتحدة، وستتواءم خطط التقييم مع خطة الرصد والتقييم والتعلم لإطار التعاون، وتستخدم خطة الرصد والتقييم والتعلم (MEL) من أجل تتبع التقدم المحرز نحو النتائج المخطط لها بشكل منهجي وكذلك رصد المخاطر والافتراضات المرتبطة بها وتحديد التحديات والفرص، ومن الضروري أيضًا استخلاص الدروس المستفادة للبناء عليها في التوجيه وإتخاذ القرارات وتصحيح المسار خلال جميع مراحل تنفيذ إطار التعاون وفقًا للحاجة مع مراعاة التطورات ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك تدعم خطة الرصد والتقييم والتعلم (MEL) الحكومة المصرية في بناء قدرات جمع البيانات.

تتوافق مؤشرات إطار النتائج (يرجى الرجوع إلى الملحق أ) قدر الإمكان مع البيانات المتاحة على المستوى الوطني ونظم إعداد التقارير، وتقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية وإطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية، ويمكن تعديل إطار النتائج في الملحق أ لتضمين المؤشرات ذات الصلة لإطار الرصد الجديد لرؤية ٢٠٣٠ المحدث كلما كان ذلك متاحًا حسب الحاجة وبناءً على القرارات المبررة من قبل كل من مجموعات النتائج و لجنة التسيير المشتركة. بالإضافة إلى ذلك يتم تضمين نُهج جمع البيانات في مصفوفة نتائج إطار التعاون، وسيتم معالجة الثغرات في البيانات من خلال الدعم المستمر للأنظمة الإحصائية الوطنية أو الدراسات الاستقصائية أو الدراسات الأخرى المحددة بالتعاون مع الحكومة المصرية كجزء من إطار التعاون الحالي. هناك بعض المؤشرات في إطار التعاون التي لا تحتوي على بيانات خط الأساس، ومع ذلك تكون فإن هذه المؤشرات هامة لقياس نتائج إطار التعاون وتعبر عن مجالات محتملة للتعاون في البيانات مع الحكومة المصرية، ومن حيث الأهداف على مستوى النتائج، سيتم تحديدها بشكل مشترك من خلال الأمم المتحدة والنظراء في الحكومة المصرية.

سوف تجري عمليات رصد إطار التعاون طوال مرحلة التنفيذ من خلال الاستعراضات والتقارير السنوية، وأنشطة الرصد والتقييم الخاصة بوكالات الأمم المتحدة، والبرامج والمشروعات المشتركة للرصد والتقييم، والزيارات الميدانية المشتركة للرصد. وسيتم إنشاء روابط أساسية مع أنشطة الرصد والتقييم للحكومة المصرية (مثل استطلاعات الرأي وتقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية ومسح دخل الأسرة والإنفاق والاستهلاك)، وخاصة بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والتي تعد مصادر هامة للبيانات والأدلة على مساهمة الأمم المتحدة في تغييرات التنمية.

٤-٢ المخاطر والفرص

سيكون للمشهد العام للمخاطر التي تؤثر على التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة في مصر (التحليل القُطري المشترك (CCA) آثارٌ على تنفيذ إطار التعاون، وأكد تحليل المخاطر متعدد الأبعاد في التحليل القُطري المشترك (CCA) على أهمية تغير المناخ ومخاطر الصحة العامة (معظمها من جائحة فيروس كورونا - كوفيد-١٩). واستجابةً لهذه المخاطر الأوسع نطاقًا لأهداف التنمية المستدامة في مصر، فقد دمج إطار التعاون جوانب بناء القدرة على الصمود في إطار النتائج ذات الصلة بإطار التعاون خاصة في الناتج الأول والثالث.

على المستوى التشغيلي لإطار التعاون تم تحديد مخاطر أخرى، حيث تتمثل أحد المخاطر الرئيسية المحتملة في نقص التمويل الذي يوازي طموحات إطار التعاون، وللتخفيف من هذا الخطر، سيتم إنشاء إطار تمويلي من أجل إطار التعاون بعد التوقيع على إطار التعاون من خلال التضامن مع الشركاء الاستراتيجيين ذوي الصلة من مجتمع التنمية بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، في حين سيتم استكشاف تقاسم التكاليف مع الحكومة المصرية كمصدر للتمويل على أولويات النتائج المتفق عليها، وهناك خطر آخر يتمثل في الافتقار إلى جودة البيانات المصنفة التي تؤدي إلى إخفاء مواطن الضعف وأوجه عدم المساواة، وإعاقة تنفيذ البرامج والرصد والتقييم، وللتخفيف من هذا الخطر، ستتولى الأمم المتحدة مهمة بناء القدرات الإحصائية للحكومة المصرية، وتعزيز الروابط بين مؤسسات أصحاب المصلحة والحكومة المصرية لجمع وتصنيف وقياس البيانات المصنفة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة والأفراد الذين يعيشون في ظروف أكثر ضعفا. أخيرًا، هناك عدم كفاية مشاركة أصحاب المصلحة الأساسيين في إطار التعاون، مثل شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية. وللتخفيف من هذا الخطر، ستواصل الأمم المتحدة المشاركة مع الحكومة لإشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة طوال عملية تطوير وتنفيذ إطار التعاون وتسخير الآلية والمنصات الموضحة في الفصل الثالث.

أما من حيث الفرص التي يوفرها تنفيذ إطار التعاون الحالي، فمن المتوقع أن يكون أداة لزيادة التمويل والموارد الإضافية لدعم أهداف التنمية المستدامة على نطاق واسع، والعمل كمنصة تسمح للجهات الفاعلة الجديدة (بما في ذلك الجهات الفاعلة غير المقيمة) في مصر بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخلق بيئة مواتية لشراكات أوسع بين القطاعين العام والخاص والدعوة إلى وضع البرامج المشتركة، وبالتالي زيادة الكفاءة لصالح المستفيدين الذين يعيشون في الظروف أكثر ضعفاً، وتجريب المبادرات والتقنيات والابتكارات الجديدة للتنفيذ والمتابعة والتقييم والتي من شأنها أن تولد الأدلة والبيانات اللازمة لوضع التقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤-٣ استعراض إطار التعاون وإعداد التقارير

يتم استعراض التقدم المحرز في إطار التعاون سنويًا من خلال مجموعات النتائج بدعم من مجموعة الرصد والتقييم، للنتائج على مستوى المخرجات (خطط العمل المشتركة) والنتائج على مستوى النواتج، وفقًا لتكرار البيانات المنشورة، وسيتم تقديم تقرير النتائج السنوية للفريق القطري للأمم المتحدة إلى لجنة التسيير المشتركة للمراجعة السنوية، بينما يفيد تقرير النتائج السنوية للفريق القطري للأمم المتحدة في تقييم التقدم العام في التنفيذ، والتسليم التشغيلي، والتقدم في تعبئة الموارد، والشراكات التي تعتبر حاسمة لتحقيق إطار التعاون، وأثناء الاستعراض السنوي، قد توصي اللجنة التوجيهية المشتركة بإجراءات تصحيح المسار من خلال تحديث خطط العمل المشتركة أو تغيير إطار التعاون نفسه كجزء من البرمجة التكيفية، وتحتاج أي تغييرات مطلوبة في إطار التعاون إلى موافقة لجنة التسيير المشتركة ، كما يمكن تمديد الدعوة إلى اجتماعات المراجعة السنوية لتشمل ممثلين من المجتمع المدني والقطاع الخاص والاهتمام بالشكر باعتباره مفيدًا للمناقشات، كذلك ستتم مراجعة التحليل القُطري المشترك (CCA) سنويًا من خلال الأمم المتحدة لتقييم التقدم الذي أحرزته الدولة مقابل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وأخيرًا يوفر تنفيذ نظام تبادل المعلومات بالأمم المتحدة[٧١] أداة حيوية في دعم التخطيط السنوي وكذلك الرصد، بما في ذلك إطار عمل موازنة إطار التعاون.

@ UN Women Egypt

٧١ نظام تبادل المعلومات بالأمم المتحدة (UNINFO) هو أداة للتخطيط والرصد والإبلاغ تابعة للأمم المتحدة عبر الإنترنت تعمل على رقمنة إطار النتائج وخطط العمل المشتركة لإطار التعاون، مما يوفر صورة واضحة عن الأنشطة والبرامج والشراكات والشؤون المالية والنتائج كجزء من مساءلة الأمم المتحدة.

٤-٤ خطة التقييم

سيتم إجراء تقييم مستقل نهائي[٧٢] في العام قبل النهائي لإطار التعاون (أي في عام ٢٠٢٦) كخطوة تخطيط مهمة قبل دورة وضع البرامج الجديدة، وسوف يقوم بقياس التقييم أهمية نتائج إطار التعاون، وفعالية وكفاءة تنفيذه من جانب جميع وكالات الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة التي تضم فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء، واستدامة النتائج ومساهمتها في تحقيق أولويات الدولة وتحقيق جدول أعمال التنمية ٢٠٣٠، وسيتقيد التقييم بقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (UNEG). سيتم استكمال هذا التقييم من خلال عمليات تقييم مستقلة أخرى لبرامج الأمم المتحدة القطرية التي ستجريها وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وسيكون التقييم عملية شاملة تشمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في إطار التعاون لإثراء التقييم، بما في ذلك أعضاء الفريق القطري والشركاء الحكوميون والمجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التنمية والمستفيدون النهائيون المستهدفون. بعد الانتهاء من تقرير التقييم، ستعد الأمم المتحدة استجابة إدارية لضمان المساءلة.

@ UNIDO Egypt

٧٢ وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوصى بإجراء استعراض منتصف المدة لإطار التعاون وفقًا للإرشادات العالمية. وينبغي التركيز بشكل أكبر على استعراض الأداء السنوي على أساس الرصد المستمر من خلال الهياكل والعمليات القائمة بما في ذلك لجنة التسيير المشتركة، ومجموعات النتائج، ومجموعة الرصد والتقييم وغيرها من المجموعات الفنية الوطنية التابعة للأمم المتحدة حسب الاقتضاء. المصدر: مجموعة التدابير المصاحبة لإطار التعاون (يوليو ٢٠٢٠)

الملاحق

@ UNFPA Egypt

الملحق (أ): مصفوفة نتائج إطار التعاون

الأولوية الاستراتيجية الأولى: تقديم خدمات عالية الجودة للجميع وتحقيق التماسك الاجتماعي و تحسين رأس المال البشري المرتكز على الشباب والأطفال.

أولويات التنمية الوطنية

رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة:

- الإرتقاء بجودة حياة المواطن المصري ورفع مستوى معيشته
- العدالة الاجتماعية والمساواة

برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٣-٢٠٢٧)

١. التطوير والاستثمار في رأس المال البشري

- تعزيز النظام التعليمي
- تقديم نظام التغطية الصحية الشاملة
- دعم الأنشطة البدنية للشباب

٢. تحسين مستوى معيشة المواطنين المصريين

- تحسين خدمات الإسكان
- الحماية الاجتماعية
- تعزيز المرافق العامة

- الاستراتيجية الوطنية للإسكان ٢٠٢٠: تحسين فرص الحصول المتكافئ على خدمات سكنية مناسبة وخدمات أساسية
- الاستراتيجية الوطنية لفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز(٢٠٢١-٢٠٢٦)
- خطة العمل الوطنية لتطوير الأسرة المصرية (٢٠٢١-٢٠٢٣)
- البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية
- إصلاح المنهج الوطني المصري في ظل التحول الكامل لقطاع التعليم الذي أعلن عنه الوزير في أغسطس ٢٠١٧، فيما يتعلق بالتعليم ٢.٠
- توسعة نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل العمال غير الرسميين (مرسوم رئيس الوزراء رقم 89 لسنة ٢٠٢١).
- قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد (٢٠١٩)
- تطبيق القانون رقم (١٠) لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٨)
- الإستراتيجية الوطنية للسكان ٢٠١٥ - ٢٠٣٠
- مبادرة حياة كريمة
- مبادرة ١٠٠ مليون صحة.
- الاستراتيجية الوطنية للشباب
- الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٢١-٢٠٢٦)
- قانون التأمين الصحي الشامل (٢٠١٧)

أهداف التنمية المستدامة

الهدف الأول (١/٣، ٥/١)، الهدف الثاني (١/٢، ٢/٢)، الهدف الثالث (١/٣، ٢/٣، ٣/٣، ٤/٣، ٥/٣، ٦/٣، ٧/٣، ٣/أ، ٣/ب، ٣/ج، ٣/د، ٨/٣، ٩/٣)، الهدف الرابع (١/٤، ٤/٤، ٦/٤)، الهدف الخامس (١/٥، ٤/٥، ٦/٥)، الهدف السادس (١/٦، ٢/٦)، الهدف العاشر (٧/١٠)، الهدف الحادي عشر (١/١١، ٢/١١، ٧/١١)، الهدف السادس عشر (٢/١٦، ٣/١٦، ١٠/١٦، ١٦/أ، ١٦/ب)، الهدف السابع عشر (١٩/١٧)

الإطار الإقليمي:

- ميثاق الأمن الاجتماعي لمنظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ (الحد الأدنى من المعايير)
- التوصيات المتعلقة بالحدود الدنيا للحماية المجتمعية، ٢٠٢١ (رقم ٢٠٢)
- الاستراتيجية الإقليمية للصحة الإنجابية، وصحة الأمهات، والمواليد، والأطفال، والمراهقين
- الاستراتيجية العالمية للمراهقين والشباب التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان: جسدي، حياتي، عالمي
- التزامات اليونيسيف الأساسية إزاء الأطفال.

- إطار عمل منظمة الصحة العالمية للارتقاء بالتغطية الصحية العالمية
- إطار عمل منظمة الصحة العالمية لمتابعة الصحة وأداء نظام الصحة (فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة)
- إطار العمل الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة الأمراض غير السارية، وأطر العمل الإقليمية للارتقاء بالصحة النفسية
- إطار خطة عمل تطوير القوى العاملة في قطاع الصحة
- إطار عمل لتعزيز خدمات نقل الدم ومعامل الصحة
- إطار العمل المعني بالأمراض الناشئة، والأوبئة، والأمراض الوبائية المحتملة
- إطار العمل الإقليمي بشأن مكافحة التبغ
- الإطار الخاص بالتأهب لمواجهة الأنفلونزا الجائحة
- إطار الإجراءات التشغيلية الموحدة للعمل في مجال الصحة.
- إطار عمل لتنفيذ خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات
- إطار عمل للمشاركة الفعالة مع القطاع الصحي الخاص
- إطار العمل الخاص بقطاع المستشفيات
- إطار العمل الإقليمي للوقاية من السرطان ومكافحته
- إطار العمل الإقليمي للوقاية من السمنة ٢٠١٩-٢٠٢٣ بما يتماشى مع الاستراتيجية الإقليمية للتغذية
- إطار عمل لإنهاء وفيات الأمهات والمواليد والأطفال التي يمكن الوقاية منها وتعزيز صحة جميع الأطفال ونموهم.
- إطار المكافحة المتكاملة للحشرات الناقلة للأمراض وإدارة مبيدات الآفات التي تؤثر على الصحة العامة
- إطار سلامة المرضى
- إطار عمل للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية
- إنهاء الإهمال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: خريطة طريق لأمراض المناطق المدارية المهملة ٢٠٢١-٢٠٣٠
- استراتيجية عالمية بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة لمكافحة أمراض المناطق المدارية المهملة ٢٠٢١-٢٠٣٠
- إطار مكافحة السل بفعالية
- إطار بشأن تخصيص لقاحات كوفيد-١٩ وتحديد أولوياتها
- خطة العمل العالمية للقاحات
- الاستراتيجية الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠٢٠-٢٠٢٤
- الاستراتيجية القارية للمنظمة الدولية للهجرة في أفريقيا
- الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
- إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين [٧٣]
- الميثاق العالمي بشأن اللاجئين
- أهداف التنمية المستدامة والميثاق العالمي بشأن اللاجئين[٧٤]
- أولويات الحماية الإقليمية الاستراتيجية
- استراتيجية المفوضية المحدثة للتخفيف من المخاطر والنداء فيما يتعلق بالطرق المؤدية إلى غرب ووسط البحر الأبيض المتوسط
- العمل على إيجاد بدائل للرحلات الخطرة في بلدان اللجوء
- الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في سياق اللجوء في المنطقة العربية
- الاستراتيجية العالمية للمفوضية بشأن الصحة العامة ٢٠٢١- ٢٠٢٥ [٧٥]
- الاستراتيجية العربية بشأن الحصول على خدمات الصحة العامة في سياق اللجوء والنزوح في المنطقة العربية [٧٦]
- خطة عمل الاستراتيجية العربية بشأن الحصول على خدمات الصحة العامة في سياق اللجوء والنزوح[٧٧]
- استراتيجية الصحة العامة للاستجابة للاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- الخطة الإقليمية للجوء وتعزيز القدرة على الصمود استجابة للأزمة السورية (3RP)

٧٣ https://www.unhcr.org/new-york-declaration-for-refugees-and-migrants.html
٧٤ https://www.unhcr.org/5efcb5004.pdf
٧٥ https://www.unhcr.org/612643544.pdf
٧٦ https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2021/08/Final-Health-English-22102020.pdf
٧٧ https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2021/08/Plan-of-Action-Health-Strategy.pdf

- استراتيجية اليونسكو لمحو أمية الشباب والكبار[٧٨]
- إطار منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) للحماية الاجتماعية.
- الاستراتيجية الإقليمية للعمل التطوعي التي اعتمدتها جامعة الدول العربية
- المبادئ التوجيهية حول الفقر المدقع وحقوق الإنسان[٧٩]

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات			الشركاء/أصحاب المصلحة
الناتج (١) بحلول عام ٢٠٢٧، تعزيز رأس المال البشري من خلال المساواة في الحصول على خدمات جيدة وضمان تحقيق الحماية والعدالة الاجتماعية الشاملة.	**١/١ مؤشر أهداف التنمية المستدامة ١/٨/٣ (مؤشر بديل): مؤشر تغطية الخدمات الصحية الشاملة [٨٠]**			**هيئات الأمم المتحدة:** منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الطيران المدني الدولي، الاتحاد الدولي للاتصالات، منظمة العمل الدولية، مركز التجارة الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، المنظمة الدولية للهجرة، مركز التجارة الدولية، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للحد من الكوارث الطبيعية، اليونسكو، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، اليونيسيف، برنامج متطوعي الأمم المتحدة ، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية.
	خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات	
	٦٧,٧% (٢٠١٩)	يتم تحديده لاحقاً	تقرير التغطية الصحية الشاملة (وزارة الصحة والسكان)	

٧٨ استراتيجية اليونسكو لمحو أمية الشباب والكبار (2020-2025) متاحة على الإنترنت من خلال : https://en.unesco.org/themes/literacy/strategy

٧٩ مؤشر بديل لمؤشر أهداف التنمية المستدامة ٣,٨,١. يركز مؤشر أهداف التنمية المستدامة على تغطية الخدمات الصحية الأساسية

٨٠ البديل لمؤشر هدف التنمية المستدامة يركز على تغطية الخدمات الصحية الأساسية.

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات			الشركاء/أصحاب المصلحة
	٢/١ الوفاة المبكرة بسبب الأمراض غير السارية			**الشركاء من الحكومة:** وزارة التعاون الدولي، وزارة التضامن الاجتماعي، وزارة التعليم والتعليم الفني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصحة والسكان، وزارة الشباب والرياضة، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وزارة الخارجية، وزارة المالية، وزارة الأوقاف، المجلس القومي للطفولة والأمومة، وزارة القوى العاملة، وزارة الموارد المائية والري ووزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، وزارة التنمية المحلية، الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، الهيئة القومية لسلامة الغذاء، المجلس القومي للمرأة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز البحث العلمي والتطوير، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، الشركة القابضة للمياه ومياه الصرف، المعهد القومي للتغذية، الأزهر الشريف، الكنيسة القبطية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الجامعات الحكومية، الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، الهيئة العامة للتأمين الصحي، الهيئة العامة للرعاية الصحية، الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية، الصندوق القومي للإدمان، الأمانة العامة للصحة النفسية، البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، المجلس القومي للسكان، المجلس القومي للمرأة، الهيئة العامة لتعليم الكبار، والأكاديمية الوطنية للتدريب.
	خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات	
	٢٨% الذكور: ٣٢% الإناث: ٢٤- (٢٠١٨)	يحدد لاحقا	التقرير العالمي للدراسة القُطرية لمنظمة الصحة العالمية	
	٣/١ نسبة الأطفال والكبار الذين يعانون من فيروس نقص المناعة المكتسبة الذين يتلقون في الوقت الحالي علاجاً للفيروسات القهرية حسب النوع			
	خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات	
	٤٤% النساء: ١٩% الرجال: ٨١% (٢٠٢٠)	يحدد لاحقا	البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، وزارة الصحة والسكان مسح صحة الأسرة المصرية (المسح السكاني سابقًا) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء[٨١]	

٨١ يحل مسح صحة الأسرة المصري الذي يقوم به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء محل المسح الصحي الديموغرافي (DHS).

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات			الشركاء/أصحاب المصلحة
	٤/١ هدف التنمية المستدامة ١/١/٣: نسبة وفيات الأمهات (الوفيات لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي)			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	٤٢ (٢٠١٩)	يحدد لاحقا	صحة الأمومة والطفولة مسح صحة الأسرة المصرية (المسح السكاني سابقًا) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	**شركاء آخرون:** منظمات غير حكومية، منظمات دولية غير حكومية، الأوساط الأكاديمية، معاهد البحوث، الإعلام، القطاع الخاص، شركاء التنمية الدولية، المؤسسات المالية الدولية.
	٥/١ احتياجات تنظيم الأسرة التي لم يتم الوفاء بها[٨٢]			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	١٢,٦% (٢٠١٤)	يحدد لاحقا	مسح صحة الأسرة المصرية (المسح السكاني سابقًا) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	

٨٢ بالإشارة إلى المسح السكاني الصحي في مصر لعام ٢٠١٤، تشير احتياجات تنظيم الأسرة التي لم يتم الوفاء بها إلى النساء القادرات على الإنجاب اللاتي لا تستخدمن وسائل منع حمل ولكنهن يرغبن في تأجيل الحمل القادم (الفترة الفاصلة بين كل ولادة) أو منع الحمل. وبشكل خاص، تعتبر النساء لم تفي بحاجة الفترة الفاصلة في الحالات التالية:
إذا تعرضت لخطر حدوث حمل، دون استخدام وسيلة منع حمل، وقد تكون ترغب في أن تصبح حاملاً خلال العامين القادمين، أو غير متأكدة ما إذا كانت حاملاً أو متى أصبحت حاملاً.
إذا وضعت في وقت غير مناسب
إذا انقطع الطمث بعد الوضع لمدة عامين بعد ولادة في وقت غير مناسب ودون استخدام وسيلة منع حمل

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات			الشركاء/أصحاب المصلحة
	٦/١ هدف التنمية المستدامة ١/٦/٤، المؤشر: معدل محو أمية الكبار مقسمة حسب السن والنوع[٨٣]			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات [٨٤]**	
	٦٩,٢ إناث (+١٠ سنوات)، ٧٨,٩ ذكور (+١٠ سنوات) – (٢٠١٧-٢٠١٨) – (٢٠١٧) ٧٧,٩ إناث (١٥-٥٩ عامًا)، ٩١,٧ ذكور (١٥-٥٩ عامًا) – (٢٠١٥) ٧٣,٢ إناث ((١٥-٤٩ عامًا، ٨٦,٥ إناث (١٥-٢٤ عامًا) - (٢٠١٤)	يحدد لاحقا	التعداد العام للسكان و الإسكان و المنشآت مسح المشكلات الصحية مسح صحة الأسرة المصرية المسح السكاني الصحي في مصر مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) نشرة القوى العاملة السنوية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) المسح الصحي الديموغرافي في مصر	

٨٣ المؤشر البديل لمؤشر هدف التنمية المستدامة ١/٦/٤، التركيز على محو الأمية فقط
٨٤ سيتم الحصول على التعداد الوطني لمعدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين حسب العمر والنوع الاجتماعي ونشرة القوى العاملة السنوية حسب النوع الاجتماعي

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات	الشركاء/أصحاب المصلحة

٧/١ مؤشر هدف التنمية المستدامة ١/٢/١ (المؤشر): نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.[٨٥]

خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات
٣٢,٥(محافظات الحضر: ٢٦,٧%، الحضر في الوجه البحري: ١٤,٣%، الريف في الوجه البحري: ٢٧,٣%، الحضر في الوجه القبلي: ٣٠%، الريف في الوجه القبلي: ٥١,٩%) – (٢٠١٧-٢٠١٨)	يحدد لاحقا	مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

٨/١ توزيع نسبة الأطفال الأصغر ممن هم دون الستة أشهر الذين يعيشون مع أمهاتهم وتم تغذيتهم من خلال الرضاعة الطبيعية فقط.

خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات
٣٩,٧% من الأطفال تحت سن ستة أشهر (٢٠١٤)	يحدد لاحقا	المسح المصري لصحة الأسرة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) المسح الصحي الديموغرافي المصري

٨٥ المؤشر البديل لمؤشر هدف التنمية المستدامة ١.٢.١

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات	الشركاء/أصحاب المصلحة

٩/١ انتشار فقر الدم بين الأطفال والمراهقين ممن هم في سن ٥-١٩. مقسمة حسب النوع

خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات
١٩,٢% ٨٦ (٢٠١٤) الذكور: ١٧,٥% الإناث: ٢٠,٩%	يحدد لاحقا	المسح السكاني الصحي في مصر (المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) المسح الصحي الديموغرافي المصري

١٠/١ مؤشر هدف التنمية المستدامة ٢/٢/٤ (المؤشر البديل): نسبة التسجيل في التعليم ما قبل المدرسي

خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات
٣١,٣% (٢٠١٦)	يحدد لاحقا	رؤية ٢٠٣٠ نشرة التعليم قبل الجامعي - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

١١/١ نسبة التسرب من التعليم فيمن هم تحت سن ١٨.

خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات
٢% (٢٠٢٠)	يحدد لاحقا	الاستعراض الوطني التطوعي

٨٦ تم الحساب بناءً على المسح السكاني والصحي لمصر لعام ٢٠١٤

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات			الشركاء/أصحاب المصلحة
	١٢/١ نسبة اللاجئين الذين توصلوا إلى حلولٍ دائمة (مقسمة حسب الجنسية، والنوع، والسن)			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	٠,٧٪ (٢٠٢٠)	يحدد لاحقا	قاعدة بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين	
	١٣/١ نسبة الأشخاص المتطوعين في مصر (مصنفين حسب التطوع الرسمي وغير الرسمي)[٨٧]			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	٢,٨% ٢٠١٦[٨٨]	يحدد لاحقا	تقرير حالة التطوع في العالم لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة المسوحات الوطنية من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التضامن الاجتماعي	

الافتراضات

- الحكومة المصرية تعمل على زيادة الاستثمار في تطوير رأس المال البشري المتكامل من خلال زيادة الموارد وتخصيص موارد كافية.
- تنفيذ أهداف وسياسات البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية
- الحكومة المصرية تحدد أولويات تدخلات الحماية الاجتماعية المستهدفة باعتبارها أداة لدعم الأشخاص الذين يعيشون في فقر ،و الأشخاص المعرضين لخطر الوقوع في الفقر

٨٧ بدء قياس العمل التطوعي في مصر، من خلال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مثل المسح الأسري)، أو إحصاءات مركز المعلومات ودعم الأمن أو وزارة التضامن الاجتماعي، وستقدم الأمم المتحدة الدعم الفني إلى جانب دليل القياس (بواسطة منظمة العمل الدولية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة) ونوع الأسئلة المطلوبة. يتوافق هذا المؤشر مع قانون الخدمة المدنية، ولا سيما المادة ٧٧ واستراتيجية العمل التطوعي الوطنية لوزارة التضامن الاجتماعي في مصر التي سيتم إطلاقها في عام ٢٠٢٢

٨٨ تم حساب خط الأساس بناءً على تقرير حالة التطوع في العالم لعام ٢٠١٨ لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة

- الحكومة المصرية تسعى في اتخاذ قرارات مبنية على المعرفة من خلال مشاركة الأدلة والبيانات
- يتم القيام بجهود تعبئة الموارد المستدامة من جانب جميع أصحاب المصلحة الأساسيين، ويتم تخصيص موارد كافية لتقديم الدعم (المالي والفني) للأولويات المحددة[٨٩]
- يتم الحفاظ على الاستقرار السياسي والمؤسسي الوطني
- الاستعداد الكافي ووضع تدابير التخفيف المناسبة، من جانب الحكومة المصرية والأمم المتحدة، للحد من تأثير الظروف الناشئة على إدارة البرنامج وإنجازه
- الإصلاح الهيكلي الحكومي مستمر مع وجود إرادة سياسية وموازنة مناسبة مخصصة لمحو الأمية.
- تنفيذ برنامج الإصلاح الخاص بالأمم المتحدة
- ترغب الحكومة المصرية في تخطيط وتنفيذ برامج الصحة القائمة على الأدلة المستهدفة لتتعامل مع احتياجات السكان والقوى العاملة في مجال الصحة
- الحكومة المصرية ترغب في تزويد هيئات الأمم المتحدة بإمكانية الوصول إلى المناطق المكتظة بالمهاجرين وطرق عبور المهاجرين لتتمكن الأمم المتحدة من الاستجابة الإنسانية للقضايا الرئيسية المحددة بشكل أفضل
- تظل توجهات الهجرة في مصر بالمستويات الحالية، وقد حصلت هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة على التصاريح اللازمة من الحكومة المصرية لدعم السكان المهاجرين في مصر.

المخرجات المؤقتة:

المخرج ١/١: أصبح لدى عدد أكبر من الأشخاص، بما في ذلك من هم أشد ضعفاً واحتياجاً، فرص متكافئة للوصول إلى الأغذية المستدامة الكافية ذات الجودة والخدمات متعددة القطاعات، وتم تزويدهم بالمعرفة، والمهارات، والدعم الاجتماعي للحد من العبء الثلاثي لسوء التغذية.

المخرج ٢/١ : تم تجهيز الكثير من الأشخاص، بما في ذلك الذين يعيشون في أوضاع هشة، لتحسين صحتهم ورفاهيتهم من خلال المحددات الاجتماعية المعززة للصحة، وكذلك الاستفادة من نظام رعاية صحية وخدمات أساسية أكثر تكافؤاً، وبتكاليف معقولة وأكثر شمولاً وتكاملاً ،وتستند إلى الأدلة ومدعمة رقمياً.

المخرج ٣/١: أصبح بإمكان عدد أكبر من الأطفال والشباب، بما في ذلك الذين هم أكثر ضعفاً الحصول على ١٢ عامًا على الأقل من التعليم الشامل والجيد، والتعلم في بيئة تمكينية تساعد على الاستفادة من الإصلاح التعليمي الذي يتميز بالكفاءة والفعالية والتحول الرقمي الذي يعمل على تطويع الفرص الديموغرافية،والذي يتسم بالأمان والإنصاف والحساسية والقدرة على الصمود والاستجابة لكافة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة.

المخرج ٤/١: استفاد عدد أكبر من الأشخاص، ومن بينهم الذين يعيشون في أوضاع هشة، والعمال الرسميون وغير النظاميين والمؤقتين، بشكل كافٍ طوال حياتهم من تدخلات تطوير الحماية الاجتماعية الوطنية وبرامج التطوع التي تتسم بالإنصاف، ويمكن الوصول إليها، والتي تتسم بالفاعلية وتركز على الناس وتكون مراعية للأطفال، وتعتمد على البيانات وتكون رقمية ممكّنة وآمنة وقادرة على الصمود وتحترم حقوق الإنسان وتراعي الفوارق بين الجنسين.

المخرج ٥/١: يمكن لجميع المهاجرين، واللاجئين، وطالبي اللجوء (خاصة النساء، والفتيات، والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة) الاستفادة من التحسينات التي أجريت على إمكانية الحصول على خدمات المساعدات الجيدة الإنسانية والتي تحفظ كرامتهم التي وتعالج مواطن ضعفهم، وتوفر حماية منهجية لحمايتهم من عوامل الخطر، بما في ذلك أمن البيانات، والقدرة المؤسساتية لتقديم خدمات حماية أفضل.

٨٩ في عام ٢٠١٧، قدم الأمين العام مقترحات لإصلاح الأمم المتحدة لتحسين تنفيذ ولاية المنظمة في ثلاث مجالات: التنمية والإدارة والسلام والأمن. للحصول على التفاصيل الكاملة، يرجى الرجوع إلى / https://reform.un.org

الأولوية الاستراتيجية الثانية: الاقتصاد الشامل والتنافسي والمتنوع والمستدام بيئيًا والمعرفي.

أولويات التنمية الوطنية

رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة:

- اقتصاد معرفي متنوع تنافسي

برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٣- ٢٠٢٧): تعزيز الإنتاجية والتوظيف

- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال
- توفير فرص عمل لائقة ومستدامة
- إصلاحات تنظيمية وهيكلية وتشريعية تتماشى مع معايير العمل الدولية
- زيادة إنتاجية القوة العاملة وفعاليتها .

- استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠
- استراتيجية تعزيز التجارة والصناعة (٢٠١٦-٢٠٢٢)
- التوجهات الاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة وريادة الأعمال (٢٠٢٠-٢٠٢٥)
- البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية
- استراتيجية السياحة المستدامة
- مبادرة حياة كريمة
- تنظيم متابعة قانون العمل المدني (٢٠١٩/١٤٩).
- قانون تنظيم الهيئات الشبابية .
- قانون تنمية المشروعات المتناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة (٢٠٢٠/١٥٢).
- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة .
- الاستراتيجية الوطنية للشباب
- الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان .

أهداف التنمية المستدامة

الهـدف الرابـع (٣/٤، ٤/٤)، الهـدف الخامـس (٥/٥)، الهـدف الثامـن (١/٨، ٢/٨، ٣/٨، ٤/٨، ٥/٨، ٦/٨، ١٠/٨)، الهـدف التاسـع (١/٩، ٢/٩، ٣/٩، ٤/٩، ٥/٩)، الهـدف العاشـر (٢/١٠، ١٠ب)، الهـدف الثانـي عشـر (١٢أ)، الهـدف السـابع عشـر (٥/١٧، ١١/١٧، ١٤/١٧، ١٦/١٧، ١٩/١٧)

الإطار الإقليمي:

- **أجندة أفريقيا ٢٠٦٣**
  - الهدف ١: مستوى معيشة مرتفع وجودة حياة ورفاهية لجميع المواطنين (الدخل والوظائف والعمل اللائق)
  - الهدف ٤: الاقتصادات التحويلية
  - الهدف ٧: الاقتصادات والمجتمعات المستدامة بيئيًا والقادرة على التكيف مع تغير المناخ.
- منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية **(AfCFTA)**
- عملية التكامل الأفريقي [٩٠]
- عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا **(IDDA III)**
- نهج اليونيدو الإقليمي للدول العربية
- المبادئ التوجيهية للأنشطة التجارية والحقوق الإنسانية [٩١]

٩٠ تقود مصر عملية التكامل الأفريقي لتوليد الأعمال بين البلدان الأفريقية من أجل دخل أفضل وخلق وظائف جديدة
٩١ https://www.ohchr.org/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_en.pdf

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات			الشركاء/أصحاب المصلحة
الناتج (٢) بحلول عام ٢٠٢٧، تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيًا والشاملة والتي ترتكز على الأفراد مدفوعة بالتحول الصناعي ونمو الإنتاجية، وفرص العمل اللائقة والرقمنة ودمج الاقتصاد غير الرسمي	**١/٢ حصة مساهمة المشروعات المتناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي**			**هيئات الأمم المتحدة:** منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الطيران المدني الدولي، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مركز التجارة الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج متطوعي الأمم المتحدة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأونكتاد، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اليونسكو، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية. **الشركاء من الحكومة:** وزارة التعاون الدولي ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، جهاز التعبئة العامة و الإحصاء، وزارة التجارة والصناعة، وزارة القوى العاملة، وزارة المالية، وزارة قطاع الأعمال العام، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التضامن الاجتماعي، وزارة الصحة و السكان، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الدولة للهجرة وشؤون المغتربين المصريين، وزارة السياحة والآثار، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة التنمية المحلية، وزارة البيئة، وزارة النقل، الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس،مايكرو، الهيئة القومية للبريد، جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. وزارة الموارد المائية والري، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار -، المجلس القومي للمرأة، اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، والأكاديمية الوطنية للتدريب.	خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات
	يحدد لاحقا	يحدد لاحقا	التعداد الاقتصادي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	
	٢/٢ مؤشر هدف التنمية المستدامة ١/٢/٩: القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي			
	خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات	
	١٦% (٢٠٢٠)	يحدد لاحقا	التعداد الاقتصادي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	
	٣/٢ مؤشر هدف التنمية المستدامة ٩/ب/١: نسبة القيمة المضافة للصناعات التكنولوجيا المتوسطة والعالية من إجمالي القيمة المضافة			
	خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات	
	٢٠,٩% (٢٠١٩)	يحدد لاحقا	التعداد الاقتصادي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات			الشركاء/أصحاب المصلحة
	٤/٢ هدف التنمية المستدامة ٢/٥/٨ (المؤشر البديل): معدل التوظيف / البطالة (مقسم حسب: الرسمي مقابل غير الرسمي، الريف مقابل الحضر، الشباب، النوع، المحافظة، ... الخ)			**شركاء/أصحاب مصلحة آخرون :** المجلس القومي لحقوق الإنسان، القطاع الخاص، اتحاد الصناعات المصرية، جمعيات الأعمال، الغرف التجارية، النقابات العمالية والمنظمات العمالية، المنظمات غير الحكومية، الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر، شركاء التنمية الدوليون، المؤسسات المالية الدولية.
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	خط الأساس ١٠,٤٥ البطالة: ٨% الذكور: ٤,٨٪ والإناث: ٢١,٧٪ معدل التوظيف: الذكور: ٧٠٪، الإناث: ٢٠٪ التوظيف غير الرسمي: ٦٧٪ من ليس في التعليم، أو التوظيف، أو التدريب: ٢٢٪	يحدد لاحقا	التعداد الاقتصادي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تقرير التنمية المستدامة ٢٠٢١[٩٢]	
	٥/٢ معدل النشاط الاقتصادي على أساس القوى العاملة، الذكور الإناث			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	الإجمالي: ٥٠٪ الإناث: ٢٥٪ الذكور: ٧٠٪ (٢٠٢٠)	يحدد لاحقا	النشرة السنوية لبحث القوى العاملة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	

[٩٢] sdgindex.org

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات			الشركاء/أصحاب المصلحة
	٦/٢ مؤشر هدف التنمية المستدامة ١/٧/٨: نسبة الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين ٥-١٧ عامًا المنضمين لعمالة الأطفال مقسمين حسب الجنس			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	يحدد لاحقا	يحدد لاحقا	المسح القومي لعمل الأطفال (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)	
	٧/٢ تحليل القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	الزراعة: ١٢٪ الصناعة والتعدين: ١٦٪ الإنشاء: ١٩٪ الخدمات: ٥١٪ (٢٠١٩)	يحدد لاحقا	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	
	٨/٢ مرتبة مصر في مؤشر الابتكار العالمي			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	السادس والتسعون (٢٠٢٠)	يحدد لاحقا	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	
	٩/٢ معدل نمو نصيب الفرد من الدخل			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	٣% (٢٠١٩)	يحدد لاحقا	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات			الشركاء/أصحاب المصلحة
	١٠/٢ الزيادة في نسبة متوسط صادرات وواردات مصر (مقسمة حسب القطاع وسلسلة القيمة)			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي: ١٧% (٢٠١٩) رصيد الحساب الحالي بناءً على الناتج المحلي الإجمالي: -٣% (٢٠١٩)	يحدد لاحقا	وزارة التجارة والصناعة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك المركزي المصري	
	١١/٢ مساهمة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي سنويًا (كمؤشر الانفتاح)			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	٪٣ (٢٠١٦)	يحدد لاحقا	رصد أهداف التنمية المستدامة في مصر ٢٠٣٠ وزارة التضامن الاجتماعي وزارة الشباب وزارة التعليم	

الافتراضات

- استقرار الحوكمة السياسية وجهود النظراء الحكوميين الحاليين لمواصلة تقديم خدمات الدعم على نطاق واسع في مجال الدعم الاجتماعي (على سبيل المثال: حياة كريمة، إلخ)، والتدريب المهني والتوظيف (على سبيل المثال: التعليم والتدريب التقني والمهني، إلخ) وكذلك في مجالات التعزيز الاقتصادي العام، وأن تكون السياسات والخدمات مستمرة ومستدامة
- تنفيذ سياسات وأهداف البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية
- تحرص الحكومة على تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة والمعايير الدولية في تعزيز الشمول الرقمي وبناء القدرات، وتشجع الابتكار، وتؤسس بنية تحتية معلوماتية قوية

- التوقعات الاقتصادية العالمية، حيث تستمر مصر في اتجاه متزايد في مؤشراتها الاقتصادية العامة، ولا تحدث صدمات خارجية كبيرة للاقتصاد.
- توجهات التجارة العالمية والالتزام بالاقتصاد الحر حيث يمكن للحكومة والقطاع الخاص والوكالات الدولية الاستفادة من الفرص التجارية الحالية والمحتملة، وحيث تكون المؤسسات العامة التي تحكم الصادرات والواردات والرسوم مؤيدة للتجارة. ستقدم الحكومة أيضًا دعمًا عينيًا في وضع استراتيجيات التجارة وأولويات التصدير، وتسهيل العلاقات التجارية المفتوحة مع البلدان التي تمثل وجهات السوق الرئيسية.
- استعداد وميل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتوسيع نطاق الخدمات المتاحة والاستفادة منها، بالإضافة إلى زيادة ميل واستعداد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لإضفاء الطابع الرسمي على أعمالها، وخلق فرص عمل أخلاقية ولائقة للشباب
- مواصلة التزام الحكومة المصرية والقطاع الخاص بما يأتي:
  - توفير بيئة مناسبة للعمل وداعمة لمتطلباته
  - تطوير القطاع الخاص
  - تغييرات تحولية[٩٣]
  - تطوير نظام التعليم والنظام المهني (على سبيل المثال، إصلاح التعليم الثانوي وتوفير طرق معتمدة مرنة لاكتساب مهارات تتماشى مع الثورة الصناعية الرابعة)
  - الاستثمار في الابتكار
  - الاستدامة البيئية والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية
  - الامتثال لمعايير العمل الدولية
  - دعم مناهج منصفة، وشاملة، وأخلاقية للرقمنة
  - وضع نظام تدريب مهني للتكيّف مع سوق العمل الحالية والمستقبلية على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية

المخرجات المؤقتة:

المخرج ١/٢: يتم الترويج بشكل فعال للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال لتصبح مستدامة ومسؤولة ومنتجة وشاملة وتنافسية بهدف إيجاد اقتصاد رسمي متنوع وخلق فرص عمل لائقة.

المخرج ٢/٢ : حصول الجميع على فرص أكثر وأفضل وشاملة في الوظائف اللائقة، بما في ذلك النساء ومن يعيشون في أوضاع هشة وضعيفة في جميع قطاعات الاقتصاد من خلال المبادرات والسياسات التي تتناول احتياجات سوق العمل في الحاضر والمستقبل وتحسين قابلية الأفراد للتوظيف - عن طريق رفع قدراتهم ومهاراتهم من خلال التدريب المهني والفني وخاصة المهارات الرقمية.

المخرج ٣/٢: تعزيز دمج مجموعات الشركات والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية مما يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية الدولية وتوفير وصول أفضل إلى الأسواق العالمية المتنوعة (للسلع والخدمات).

المخرج ٤/٢: يتم تعزيز الابتكار والبحث والتطوير والرقمنة واستغلالها ودعمها بشكل فعال من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك الخدمات المراعية للنوع الاجتماعي والبرامج والآليات الشاملة.

المخرج ٥/٢: تحسين بيئة الأعمال والنظام الإيكولوجي من خلال عمليات وسياسات ومؤسسات أكثر فعالية وكفاءة لتحفيز التحول الصناعي المستدام والشامل، والاستثمارات المستدامة والشاملة، وخلق فرص عمل مستدامة وشاملة.

٩٣ التغيرات التحويلية هي تغييرات طويلة الأجل في النشاط الاقتصادي المهيمن. يُعرَّف التحول الهيكلي بأنه انتقال الاقتصاد من الأنشطة الاقتصادية ذات الإنتاجية المنخفضة والعمالة الكثيفة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية والأنشطة التي تتطلب مهارات عالية.

الأولوية الاستراتيجية الثالثة: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لتحقيق الأمن الغذائي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ

أولويات التنمية الوطنية

رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة:

- نظام بيئي متكامل ومستدام
- بنية تحتية متطورة
- الحوكمة والشراكات

برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٣- ٢٠٢٧): حماية الموارد الطبيعية لتحقيق الأمن والاستدامة

- الأمن المائي
- الأمن الغذائي
- أمن الطاقة
- الاستدامة البيئية

- استراتيجية وخطة عمل التنمية الزراعية المستدامة المحدثة في مصر ٢٠٣٠
- استراتيجية الطاقة المستدامة المتكاملة ٢٠٣٥
- البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية
- استراتيجية السياحة المستدامة
- الرؤية الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية ٢٠٥٢
- استراتيجية التنمية الصناعية والتجارة
- الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠
- خطة التكيف الوطنية
- الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث
- الخطة الوطنية للموارد المائية (٢٠١٧-٢٠٣٧)
- قانون إدارة المخلفات الصلبة (٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠)
- قانون إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء رقم ١ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية بقرار مجلس الوزراء رقم ٤١٢ لسنة ٢٠١٩
- مبادرة حياة كريمة
- الإستراتيجية الوطنية للشباب
- المبادئ التوجيهية للبنك المركزي المصري بشأن التمويل المستدام

أهداف التنمية المستدامة

الهدف الأول (١/١)، الهدف الثاني (٣/٢، ٤/٢)، الهدف الثالث (٩/٣)، الهدف السادس (٣/٦، ٤/٦، ٥/٦، ٦/أ)، الهدف السابع (١/٧، ٢/٧، ٣/٧)، الهدف الثامن (٢/٨، ٣/٨، ٤/٨)، الهدف التاسع (٤/٩)، الهدف العاشر، الهدف الحادي عشر (٣/١١، ٦/١١، ١/أ١١)، الهدف الثاني عشر (١/١٢، ٢/١٢، ٣/١٢، ٤/١٢، ٥/١٢/ ٧/١٢)، الهدف الثالث عشر (١/١٣، ٢/١٣، ٣/١٣)، الهدف الرابع عشر (١/١٤، ٢/١٤)، الهدف الخامس عشر (٥/١٥، ٩/١٥)، الهدف السابع عشر (٧/١٧)

الإطار الإقليمي:

- **أجندة أفريقيا ٢٠٦٣**
  - الهدف ٥ : الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاجية والإنتاج
  - الهدف ٧: الاقتصادات والمجتمعات المستدامة بيئيًا والقادرة على الصمود أمام تغير المناخ
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واتفاق باريس
- الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (أهداف الاتفاق العالمي للهجرة: ١ و ٢ و ٥ و ٦)
- اتفاقية التنوع البيولوجي
- إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث
- الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٣٠.
- اتفاقية التراث العالمي وخطة عملها في المنطقة العربية
- المبادئ الإطارية لحقوق الإنسان والبيئة[٩٤]

[٩٤] https://www.ohchr.org/en/issues/environment/srenvironment/pages/frameworkprinciplesreport.aspx

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات			الشركاء/أصحاب المصلحة
الناتج (٣) بحلول عام ٢٠٢٧، تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وكفاءة إدارة الموارد الطبيعية للجميع في بيئة مستدامة.	**١/٣ الحد من خسائر السلع الغذائية (٪)**			**هيئات الأمم المتحدة:** منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الطيران المدني الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، المنظمة الدولية للهجرة، الاتحاد الدولي للاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اليونسكو، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، اليونيسيف، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية. **الشركاء من الحكومة:** وزارة التعاون الدولي ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، لوزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، وزارة البيئة، وزارة الخارجية، وزارة التنمية المحلية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وزارة القوى العاملة، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وزارة التضامن الاجتماعي، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الموارد المائية والري، وزارة الشباب والرياضة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، الهيئة القومية لسلامة الغذاء، جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، المجلس القومي للمرأة، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وزارة السياحة والآثار، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، اللجنة الدائمة العليا لحقوق الإنسان، والأكاديمية الوطنية للتدريب.
	خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات	
	الحبوب:٢٠,١٣٪ الخضراوات: ٢٧,٨٪ الفاكهة: ١٩,٨٪ اللحوم: ٣,٥٪ الألبان: ٣,٥٪ السمك: ١٢,٥٪ (٢٠١٩)	يحدد لاحقا	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	
	٢/٣ قيمة الإنتاج الزراعي (مليار جنيه) كحصة (بالنسبة المئوية) من إجمالي الصادرات وكحصة (بالنسبة المئوية) من الناتج المحلي الإجمالي			
	خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات	
	٥٣٤,٦ (٢٠١٩) ٪ من إجمالي الصادرات (٢٠١٩) ٪ من الناتج المحلي	يحدد لاحقا	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية البنك المركزي وزارة المالية	
	٣/٣ نفاذ الموارد الطبيعية (نسبة من الدخل القومي الإجمالي)			
	خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات	
	٥,٢٪ (٢٠٢٠)	يحدد لاحقا	تقرير التنمية البشرية في مصر	

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصدر البيانات	الشركاء/أصحاب المصلحة
	٤/٣ عدد أنظمة الإنذار المبكر والتأهب النشطة والقائمة لإدارة تأثير الكوارث الناتجة من الصراعات والأوبئة والصدمات الأخرى (مصنفة حسب القطاع)	
	خط الأساس: يحدد لاحقا من قبل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار **الهدف (٢٠٢٧)**: يحدد لاحقا **مصدر البيانات**: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	
	٥/٣ مؤشر هدف التنمية المستدامة١-٣/٥/١: تبني وتطبيق استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث تتماشى مع إطار سنداي (٢٠١٥-٢٠٣٠).	
	خط الأساس: ٠,٧٧٥ (٢٠٢٠) **الهدف (٢٠٢٧)**: يحدد لاحقا **مصدر البيانات**: وزارة البيئة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	
	٦/٣ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية	
	خط الأساس: ٠,١٩ (٢٠١٨) **الهدف (٢٠٢٧)**: يحدد لاحقا **مصدر البيانات**: الوكالة الدولية للطاقة	
	آخرون :	القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر، وشركاء التنمية الدوليون، والمؤسسات المالية الدولية، وتحالف القطاع الخاص للحد من مخاطر الكوارث.

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات	الشركاء/أصحاب المصلحة
	٧/٣ مؤشر أهداف التنمية المستدامة ١/أ/٧ التدفقات المالية الدولية إلى مصر لدعم البحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفة وإنتاج الطاقة المتجددة، بما في ذلك الأنظمة الهجينة (مليون دولار أمريكي)	
	خط الأساس: ٥,٠٩٥ (٢٠٢٠) **الهدف (٢٠٢٧)**: يحدد لاحقا **مصدر البيانات**: وزارة التعاون الدولي	
	٨/٣ مؤشر هدف التنمية المستدامة ١/ب/٧ (المؤشر البديل): حصة الطاقة المتجددة من إجمالي إنتاج الطاقة	
	خط الأساس: ١٢٪ (٢٠١٩) **الهدف (٢٠٢٧)**: يحدد لاحقا **مصدر البيانات**: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة	
	٣/٩ مؤشر أهداف التنمية المستدامة: ١٣/٢/١ (بديل): المساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات طويلة الأجل، وخطط التكيف الوطنية وبلاغات التكيف كما تم إبلاغ أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	
	خط الأساس: ١ (٢٠١٧) **الهدف (٢٠٢٧)**: يحدد لاحقا **مصدر البيانات**: سجل المساهمات المحددة وطنيًا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات			الشركاء/أصحاب المصلحة
	١٠/٣ متوسط الزيادة في مؤشر إمكانيات تنمية المدن للمناطق المختلفة (القاهرة الكبرى، منطقة الدلتا، منطقة قناة السويس، إلخ)			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	منطقة القاهرة الكبرى: ١٨٤,٣ الإسكندرية: ١٢٥,٣ الدلتا: ١٠١,٨ قناة السويس: ١٢٢,١ شمال الصعيد:٩٣,٨ وسط الصعيد: ٩٨,٤ جنوب الصعيد: ١٠١,٦ (٢٠١٣)	يحدد لاحقا	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	
	١١/٣ نسبة السكان الذين يتمتعون ببيئة حضرية محسنة			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	٦٢,٥٪ **(٢٠١٨)**	يحدد لاحقا	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية صندوق التنمية الحضرية	

الافتراضات

- استمرار اهتمام البرنامج الوطني بالتنمية الريفية المتكاملة من خلال مبادرة حياة كريمة، وغيرها من المبادرات واسعة النطاق ذات الأولوية.
- تنفيذ سياسات وأهداف البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي.
- يكون التحول إلى خيارات/ اجراءات الاقتصاد المستدام بيئيًا ونماذج الاستهلاك والإنتاج المستدامين تنافسيًا لكون تكلفته الرأسمالية يسيرة، مع دعمه بحوافز سليمة وتوجهات اقتصادية إيجابية ونمو سكاني مستقر.
- هناك مشاركة خارجية وداخلية كافية في تمويل تغير المناخ والتحول نحو الاقتصاد النظيف
- تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ وخطة التكيف الوطنية، والاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، والاستراتيجيات الإرشادية الوطنية الأخرى، والالتزام بالاتفاقيات الدولية كما هو مخطط
- يمكن تحقيق تحولات النظم الوطنية ضمن الإطار الزمني لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة
- الجهود الإقليمية والعالمية لتوافر المياه
- الدعم الوطني المستمر لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة، والبعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة (ركيزة التنمية الحضرية) وتوصيات مسودة السياسة الحضرية الوطنية.
- استعداد أصحاب المصلحة للمشاركة في شراكات بين القطاعين العام والخاص لتوفير بدائل اقتصادية/سبل كسب العيش للسكان المتأثرين بتغير المناخ

المخرجات المؤقتة:

المخرج ١/٣: تحسين إدارة الأراضي، والمياه، والأسمدة، والمبيدات الحشرية، والمدخلات الزراعية الأخرى، ومياه الصرف الصحي، والمخلفات الزراعية والغذائية، وجعلها أكثر ابتكارًا وجعلها قائمة على التكنولوجيا بحيث يصبح الإنتاج الزراعي متمتعاً بالكفاءة، وأكثر استدامة، وصحيًّا، ومدراً للدخل من خلال الممارسات الزراعية الشاملة والجيدة.

المخرج ٢/٣ : تعزيز القدرات والنظم من أجل التأهب، والإنذار المبكر، والاكتشاف المبكر، والاستجابة، وتكييف الخدمات العامة والمجتمعات والجهات الفاعلة الاقتصادية والمالية للحد من آثار مخاطر المناخ والكوارث والصدمات.

المخرج ٣/٣: تسريع الانتقال العادل والشامل إلى الاقتصاد المستدام بيئيًا وإيجاد الوظائف مع التركيز على كفاءة الموارد، وحلول الطاقة المستدامة، والتنوع البيولوجي وإدارة النفايات مع دعم تحولات السوق، والاستعانة بالآليات المالية المناسبة والتحول الرقمي، والأطر التنظيمية والمؤسسية المحسنة.

المخرج ٤/٣: تعزيز الأنظمة، والسياسات، والأدوات، والقدرات الخاصة بأصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين من أجل التنمية الحضرية المستدامة والمتوازنة و الشاملة والمقاومة للمناخ، بما في ذلك التخطيط الفعال لاستغلال الأراضي، والبنية التحتية، وتخطيط المرافق، والتنمية المكانية المتوازنة، والنمو المستدام، وتجديد النظم الحضرية الريفية المنتجة.

الأولوية الاستراتيجية الرابعة: الشفافية والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون

أولويات التنمية الوطنية

رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة:

- الحوكمة والشراكة
- المساواة والعدالة الاجتماعية

برنامج خطة عمل الحكومة (٢٠٢٣- ٢٠٢٧): الشفافية، والحوكمة، والشركات الشاملة:

- تحسين أداء الحكومة
- تمويل التنمية
- ممارسات الحوكمة الجيدة الدولية

الاستراتيجيات / الخطط:

- البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي.
- الاستراتيجية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (٢٠٢٦-٢٠٢١)[95] (تماشيا مع القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر والقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦ بشأن مكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين).
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (٢٠١٦-٢٠٢٦).
- الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.
- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية (٢٠٣٠).
- الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٨-٢٠٢٢).
- التطوير المخطط للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية[96]
- مبادرة حياة كريمة
- الإستراتيجية الوطنية للشباب

أهداف التنمية المستدامة

الهدف السادس عشر وغاياته(١/١٦، ٢/١٦، ٣/١٦، ٤/١٦، ٥/١٦، ٦/١٦، ٧/١٦، ٩/١٦، ١٠/١٦، ١٦أ، ١٦ب)، الهدف السابع عشر وغايته (٣/١٧)، الهدف الخامس وغاياته (١/٥، ٢/٥، ٥/٥، ٦/٥، ٥/ب، ٥/ج)، الهدف العاشر وغايته (٧/١٠).

٩٥ استراتيجية جديدة يجري تطويرها حاليا من جانب مكتب NCCPIM & TIP.

٩٦ بدأ الأونكتاد مؤخرًا مناقشات مع رئيس مكتب براءات الاختراع المصري(EGPO) ورئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (ASRT) بشأن تطوير مثل هذه الاستراتيجية.

الإطار الإقليمي:

- أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 -أفريقيا التي نريدها، الموقف الأفريقي المشترك **(CAP)** من أجندة التنمية؛ أجندة الاتحاد الأفريقي للأطفال 2040: تعزيز أفريقيا مناسبة للأطفال؛ الميثاق العربي لحقوق الإنسان؛ الرؤية الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لأفريقيا 2030؛ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد؛ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته؛ مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بشأن سياسات مكافحة غسيل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)؛ استراتيجية اليونيسف لحماية الطفل 2021 2030-عملية الخرطوم -القرن الأفريقي وأوروبا، وتحديداً ركيزة منع ومكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر (من خطة عمل فاليتا المشتركة **(JVAP)**.
- مصر عضو نشط في آليات التشاور بين الدول **(ISCMs)** التالية بشأن الهجرة على المستويين الإقليمي والعالمي: (1) المنتدى الأفريقي للهجرة**(PAFOM)**؛ (2) العملية الاستشارية الإقليمية العربية بشأن الهجرة وشؤون اللاجئين **(ARCP)** ؛ (3) حوار الهجرة من السوق المشتركة للدول الأعضاء في شرق وجنوب أفريقيا (4) **(MIDCOM)** مبادرة القرن الأفريقي للاتحاد الأفريقي بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين**(AU HoAI)**؛ (5) مبادرة طريق الهجرة بين الاتحاد الأوروبي والقرن الأفريقي (عملية الخرطوم)، وتحديداً الركيزة المتعلقة بمنع ومكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر (من خطة عمل فاليتا المشتركة **(JVAP)**؛ (6) المنتدى العالمي للهجرة والتنمية **(GFMD)** ؛ و(7) الاتفاق العالمي للهجرة ومراجعاته الإقليمية (المنطقة الأفريقية والعربية).
- مذكرة توجيهية حول الفضاء المدني [97]

٩٧ https://www.ohchr.org/Documents/Issues/CivicSpace/UN_Guidance_Note.pdf

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات				الشركاء/أصحاب المصلحة
الناتج (٤) بحلول عام ٢٠٢٧، تحسين حصول الأشخاص على فرص آمنة ومتساوية في: الوصول إلى المعلومات و التمتع بالحماية والعدالة وفي اطار مجتمع سلمي وشامل وفقا لاطار حوكمة يتسم بالشفافية والكفاءة والفاعلية والمشاركة وخاضع للمسائلة ويستند إلى سيادة	**١/٤ عدد أوامر المحكمة الصادرة من خلال تطبيق نظام آلي.**				**وكالات الأمم المتحدة:** منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، الاتحاد الدولي للاتصالات، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الأونكتاد، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للحد من الكوارث الطبيعية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، موئل الأمم المتحدة، اليونيسيف، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. **شركاء الحكومة:** وزارة التعاون الدولي، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة المالية (وتشمل مصلحة الجمارك المصرية ومصلحة الضرائب المصرية والجهاز المركزي للمحاسبات)وزارة الخارجية، وزارة الصحة والسكان، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة التنمية المحلية، وزارة القوى العاملة، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وزارة التضامن الاجتماعي، وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين في الخارج، وزارة السياحة والآثار، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الموارد المائية والري، هيئة الرقابة الإدارية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، هيئة الدواء المصرية، الهيئة القومية للبريد، البورصة المصرية، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مكتب النائب العام، مكتب النيابة العامة، المعهد الوطني للحوكمة والتنمية المستدامة، لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر (NCCPIM & TIP)،المجلس القومي للطفولة والأمومة، المجلس القومي للمرأة، هيئة الرقابة المالية، البنك المركزي المصري، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وزارة قطاع الأعمال العام، الأكاديمية الوطنية للتدريب
	خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات		
	صفر	يحدد لاحقا	وزارة العدل		
	٢/٤ مصر مرتبة في ركيزة المؤسسات في مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي				
	خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات		
	٩٧ (٢٠٢٠)	يحدد لاحقا	مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي		
	٣/٤ عدد آليات جمع البيانات و / أو التحليل التي توفر بيانات مفصلة لرصد التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مصادر البيانات المبتكرة.				
	خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات		
	يحدد لاحقا	يحدد لاحقا	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية		

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات				الشركاء/أصحاب المصلحة
	٤/٤ عدد ونسبة الأشخاص المدعومين الذين يمكنهم الوصول إلى العدالة.				**آخرون :** الجهات الفاعلة المتنوعة في المجتمع المدني والسكان المتضررون والمجتمعات المعرضة لخطر التخلف عن الركب، القطاع الخاص، والقطاع المصرفي / المؤسسات المالية، المجلس القومي لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر، ووسائل الإعلام، وشركاء التنمية الدوليون، والمؤسسات المالية الدولية.
	خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات		
	صفر	يحدد لاحقا	تمتلك وزارة العدل، بما في ذلك النيابة العامة، بيانات وإحصاءات تتعلق بعدد ونسبة المتقاضين مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية		
	٥/٤ عدد الأطفال الذين تعرضوا للعنف والاستغلال وسوء المعاملة والإهمال الذين وصلتهم الخدمات الصحية أو العمل الاجتماعي أو العدالة / خدمات إنفاذ القانون.				
	خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات		
	صفر	يحدد لاحقا	بيانات وإحصاءات وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للطفولة والأمومة ووزارة الصحة والسكان ووزارة العدل والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والنيابة العامة والمنظمات غير الحكومية		

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات			الشركاء/أصحاب المصلحة
	٦/٤ مؤشر ١/٤/١٦ من أهداف التنمية المستدامة: القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الصادرة والواردة (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي).			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	صفر	يحدد لاحقا	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تم إنشاء مجموعة العمل الفنية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في مصر قاعدة بيانات الأمم المتحدة كومترید صندوق النقد الدولي	

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات			الشركاء/أصحاب المصلحة
	٧/٤ مؤشر ١/٦/١٦ من أهداف التنمية المستدامة: النفقات الحكومية الأولية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة، حسب القطاع (أو حسب رموز الميزانية أو ما شابه).			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	صفر	يحدد لاحقا	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تم إنشاء مجموعة العمل الفنية لقياس التدفقات النقدية غير المشروعة في مصر قاعدة بيانات الأمم المتحدة كومترید صندوق النقد الدولي	
	٨/٤ مؤشر ١/٦/١٧ من أهداف التنمية المستدامة: عدد اشتراكات النطاق العريض للإنترنت الثابت لكل ١٠٠ نسمة.			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	٧,٦ (٢٠١٩)	يحدد لاحقا	الاستعراض الوطني الطوعي (VNR)	

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات			الشركاء/أصحاب المصلحة
	٩/٤ مؤشر ١/٣/١٧ من أهداف التنمية المستدامة: الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون بين بلدان الجنوب كنسبة من الدخل القومي الإجمالي.			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	٣٪ (صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٩) ٠,٦٪ (صافي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي) (٢٠١٩)	يحدد لاحقا	قاعدة بيانات البنك الدولي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
	١٠/٤ مؤشرات حوكمة البنك الدولي: فعالية الحكومة			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	٣٦,٥٦ (٢٠١٩)	يحدد لاحقا	البنك الدولي	

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات			الشركاء/أصحاب المصلحة
	١١/٤ مؤشرات حوكمة البنك الدولي: الجودة التنظيمية			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	١١٨,٧٥ (٢٠١٩)	يحدد لاحقا	البنك الدولي	
	١٢/٤ مؤشرات حوكمة البنك الدولي: سيادة القانون			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	خط الأساس ٣٧,٩٨ **(٢٠١٩)**	يحدد لاحقا	البنك الدولي	
	١٣/٤ مؤشرات حوكمة البنك الدولي: مكافحة الفساد			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	٢٧,٨٨ **(٢٠١٩)**	يحدد لاحقا	البنك الدولي	
	١٤/٤ مؤشر النزاهة العامة			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	٥,٢١ **(٢٠٢١)**	يحدد لاحقا	مركز البحث الأوروبي لمكافحة الفساد وبناء الدولة	

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات			الشركاء/أصحاب المصلحة
	١٥/٤ مؤشر إبراهيم للحوكمة في أفريقيا			
	خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات	
	٤٧,٤ (٢٠٢٠)	يحدد لاحقا	مؤسسة محمد إبراهيم	

الافتراضات

- تلتزم الحكومة المصرية بتعزيز الشفافية والحكم الرشيد وسيادة القانون.
- توافق الحكومة المصرية والدول المجاورة / دول المنطقة على المشاركة والمساهمة في التعاون الإقليمي في مجال الأمن.
- تنفيذ سياسات وأهداف البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

المخرجات المؤقتة:

المخرج ١/٤: تعزيز المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات المحلية، من خلال التنسيق الأفضل بين الوزارات، وتحسين أنظمة المراقبة والتقييم، والتحول الرقمي، والقدرات الإحصائية المعززة التي تسمح بوضع السياسات القائمة على الأدلة وتنفيذها، ومن خلال تنفيذ آليات التمويل التي تحركها أهداف التنمية المستدامة.

المخرج ٢/٤ : تعزيز القدرات والاستعداد الرقمي للعدالة ووكالات إنفاذ القانون لتوفير المساواة في الوصول إلى العدالة والخدمات القضائية الفعالة والحماية لجميع الأشخاص الذين لا يتخلفون عن الركب، بما يتماشى مع حقوق الإنسان.

المخرج ٣/٤: تعزيز الشفافية والمساءلة وحماية البيانات وتدابير مكافحة الفساد وتنفيذها على قدم المساواة في القطاعين العام والخاص، وتعزيز المشاركة العامة، وتعزيز كفاءة الإدارة العامة، وتعزيز الوصول الآمن إلى المعلومات والخدمات الرقمية.

المخرج ٤/٤: دعم التعاون الدولي والتجارة المستدامة والسلام في أفريقيا والشرق الأوسط وتعزيز وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

الأولوية الاستراتيجية الخامسة: المساواة بين الجنسين وتمكين السيدات والفتيات

أولويات التنمية الوطنية

رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة:

- العدالة الاجتماعية والمساواة
  - الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري ورفع مستوى معيشته
  - الحوكمة والشراكة
- تعديل دستوري (٢٠١٩) يحدد كوتا بنسبة ٢٥٪ لتمثيل المرأة و٢٥٪ كوتا إضافية لتمثيل الشباب في المجالس المحلية (مادة ١٨٠).
- قانون مجلس الشيوخ لعام ٢٠٢٠، إجراء خاص مؤقت للنساء -على وجه التحديد، من بين ٣٠٠ مقعد في مجلس الشيوخ، سيتم تخصيص ١٠ ٪ للنساء.
- أحكام معززة بموجب قانون العقوبات وقانون الطفل رقم ١٢٦ التي تتناول العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الممارسات الضارة والتحرش الجنسي في الأماكن العامة.
- قانون الميراث الجديد لعام ٢٠١٧، الذي يفرض عقوبات أكثر صرامة على من يحرم المرأة من الميراث.
- تصدر وزارة القوى العاملة قراراتها رقم 43و 44 بإزالة القيود المفروضة على قدرة المرأة على العمل ليلاً، ومنحها خيار العمل في أي مؤسسة أو منشأة من أي نوع، مع توفير كافة تدابير السلامة اللازمة لحماية المرأة في العمل، مثل وسائل المواصلات الآمنة والرعاية الصحية.

- الاستراتيجية القومية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠١٥-٢٠٢٠) واستراتيجية ختان الإناث ٢٠١٦) .
- دستور ٢٠١٤ ويشتمل علي: أكثر من ٢٠ مادة تتناول حقوق المرأة بهدف تعزيز تكافؤ الفرص ومنع التمييز والحماية من العنف ،والمساهمة في تمكين المرأة.
- التشريعات الناشئة والمعززة بشأن الأحوال الشخصية، بما يتوافق مع التزامات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.
- أحكام قانون العمل التي تدعم عدم التمييز في مكان العمل والأجر المتساوي للعمل المتساوي. صدقت مصر على اتفاقية المساواة في الأجور رقم ١٠٠ في عام ١٩٦٠.
- استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المحدثة ٢٠٣٠.
- البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية
- ورقة سياسة مصر لعام ٢٠٢ عن المرأة وكوفيد-١٩.
- البورصة المصرية (EGX) / الهيئة العامة للرقابة المالية (FRA): التدابير الاستباقية التي تتطلب تعيين المرأة في مجلس الإدارة وكذلك الحوافز.
- بروتوكول بين البنك المركزي والمجلس القومي للمرأة في عام ٢٠١٧، وهو جزء من مبادرة تمويل أصغر بقيمة ١,٦ مليار جنيه مصري أطلقها البنك المركزي المصري.
- مبادرة حياة كريمة
- الإستراتيجية الوطنية للشباب
- الإستراتيجية الوطنية للسكان ٢٠١٥-٢٠٣٠
- محفز سد الفجوة بين الجنسين في مصر، والذي أطلقته وزارة التعاون الدولي مع المجلس القومي للمرأة والمنتدى الاقتصادي العالمي.
- الاستراتيجية الوطنية بشأن تغير المناخ ٢٠٥٠.

أهداف التنمية المستدامة

الهدف الأول (١/١، ٥/١)، الهدف الثاني (١/٢؛ ٢/٢)، الهدف الثالث (٣/٣، ٤/٣، ٥/٣، ٧/٣، ٩/٣)، الهدف الرابع (٥/٤، ٧/٤)، الهدف الخامس (١/٥، ٢/٥، ٣/٥، ٤/٥، ٥/٥، ٦/٥، ٨/٥، أ٥؛ ب٥؛ ج٥)، الهدف الثامن (٢/٨، ٣/٨، ٥/٨، ٦/٨، ٧/٨، ٨/٨، ١٠/٨)، الهدف التاسع (١/٩، ٢/٩، ٣/٩)، الهدف ١٠ (٢/١٠، ٣/١٠)، الهدف الحادي عشر (٧/١١)، الهدف السادس عشر (١/١٦، ٢/١٦، ٣/١٦، أ١٦؛ ب١٦)، الهدف السابع عشر (٩/١٧).

الإطار الإقليمي:

- استراتيجية اليونيسف لحماية الطفل ٢٠٢١ -٢٠٣٠
- نداء القاهرة للعمل من أجل القضاء على ختان الإناث والزواج المبكر (٢٠٢٠)
- جدول الأعمال الخاص بالمرأة والسلام والأمن (قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥)

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء[٩٨]، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات	الشركاء/أصحاب المصلحة
الناتج (٥) بحلول عام ٢٠٢٧، ستحصل النساء والفتيات على حقوقهن - كما هو منصوص عليه في الدستور المصري- وتحصل كذلك على الحقوق الاجتماعية والصحية والمعيشية وتمكينهن وتقلدهن المناصب القيادية في مجتمع خالٍ من كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات	**١/٥ المرتبة الدولية لمصر في مؤشر الفجوة بين الجنسين في المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)** **خط الأساس:** الاساس ٠,٦٤ (٢٠٢٠) **الهدف (٢٠٢٧):** يحدد لاحقا **مصدر البيانات:** المنتدى الاقتصادي العالمي **٢/٥/٥ المؤشر من أهداف التنمية المستدامة: نسبة النساء في المناصب الإدارية القطاعات العامة (مفصلة حسب العمر والمهنة)** **خط الأساس:** ٦,١ ٪ (٢٠١٧) **الهدف (٢٠٢٧):** يحدد لاحقا **مصدر البيانات:** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	**وكالات الأمم المتحدة:** منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الطيران المدني الدولي، الاتحاد الدولي للاتصالات، المفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، منظمة العمل الدولية، مركز التجارة الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، المنظمة الدولية للهجرة، مركز التجارة الدولية، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للحد من الكوارث الطبيعية، اليونسكو، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ، اليونيسيف، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية. **شركاء الحكومة:** وزارة التعاون الدولي، المجلس القومي للمرأة؛ المجلس القومي للطفولة والأمومة؛ وزارة التضامن الاجتماعي؛ وزارة المالية؛ وزارة الخارجية، وزارة القوى العاملة ؛ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ وزارة الصحة والسكان؛ وزارة الموارد المائية والري؛ وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج؛ وزارة العدل؛ وزارة الداخلية؛ وزارة التنمية المحلية، مكتب النائب العام؛ النيابة العامة؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، هيئة الرقابة المالية؛ البنك المركزي المصري؛ جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الهيئة العامة لتعليم الكبار؛ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الأكاديمية الوطنية للتدريب

٩٨ نسبة النساء في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة اللاتي تزوجن لأول مرة قبل بلوغهن سن ١٨ سنة.

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء[98]، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات	الشركاء/أصحاب المصلحة
	٥/٣ المؤشر ١/٣/٥ من أهداف التنمية المستدامة الخاص نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ - ٢٤ سنة، واللاتي تزوجن أو ارتبطن بزوج قبل بلوغ سن الخامسة عشر وقبل بلوغ سن الثامنة عشر	**آخرون :** المجلس القومي لحقوق الإنسان، المنظمات غير الحكومية، المنظمات الدولية غير الحكومية، الأوساط الأكاديمية، النقابات العمالية والمنظمات العمالية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام وشركاء التنمية الدوليون والمؤسسات المالية الدولية ومجموعة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل الحد من مخاطر الكوارث.

خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات
١٧,٤٪[99] (٢٠١٤)	يحدد لاحقا	المسح السكاني الصحي في مصر عام ٢٠١٤
٢٪[100]		

٥/٤ الهدف ٢/٣/٥: من أهداف التنمية المستدامة الخاص ونسبة الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عامًا اللاتي خضعن لعملية تشويه / بتر الأعضاء التناسلية، بحسب العمر. (وسيتم احتساب العمر من ١٥-١٨ سنة للنساء المتزوجات)	

خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات
٨٧,٦٪ (٢٠١٤)	يحدد لاحقا	المسح السكاني الصحي في مصر عام ٢٠١٤

[99] نسبة النساء في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة اللاتي تزوجن لأول مرة قبل بلوغهن سن ١٥ سنة
[100] هذا مبني على التقرير الوطني الطوعي ٢٠٢١. تم توفير المرجع لعام ٢٠١٩

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء[98]، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات	الشركاء/أصحاب المصلحة
	٥/٥ الهدف ١/٢/٥من أهداف التنمية المستدامة الخاص تعرضن ونسبة النساء والفتيات المتزوجات في س سن الخامسة عشرة فما فوق، اللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من زوج حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهرًا السابقة، مصنفة بحسب شكل العنف والعمر	

خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات
١١,٨ ٪ عنف بدني ٦,٥٪ عنف جنسي ٢٢,٣ عنف نفسي عام ٢٠١٥	يحدد لاحقا	مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي عام ٢٠١٥

٦/٥ نسبة النساء ذوات الحسابات المصرفية	

خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات
٢٧٪[101] (٢٠٢١)	يحدد لاحقا	مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي عام ٢٠١٥

٧/٥ نسبة الأعمال المملوكة للنساء	

خط الأساس	الهدف (٢٠٢٧)	مصدر البيانات
٩٪[102] (٢٠١٤)	يحدد لاحقا	تقييم تنمية ريادة الأعمال النسائية في مصر، منظمة العمل الدولية (٢٠١٦)

[101] يستند هذا إلى تقييم تنمية ريادة الأعمال للمرأة في مصر، منظمة العمل الدولية (٢٠١٦)
[102] يتم احتساب النسبة المئوية للزيادة بناءً على خط الأساس المتاح

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء[٩٨]، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات			الشركاء/أصحاب المصلحة
	٨/٥ عدد المراكز الصحية المزودة برعاية أساسية عاملة للمرأة			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	٥٣١٤ وحدة رعاية صحية أولية (بما في ذلك ٣٦٠٣ وحدة تركز على مبادرات الصحة العامة التي تستهدف النساء) (٢٠٢١)	يحدد لاحقا	وزارة الصحة	
	٩/٥ نسبة الزيادة في مشاركة المرأة في القوى العاملة السنوية المبلغ عنها (مصنفة حسب القطاع إذا كان متاحًا، حسب المحافظة إذا كانت متوفرة)			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	الأساس ٪ ٠ (ظلت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة ١٨٪ بين ٢٠١٨ و٢٠١٩)	يحدد لاحقا	قاعدة بيانات البنك الدولي	
	١٠/٥ نسبة الزيادة في العدد السنوي المبلغ عنه للمؤسسات التي تقودها نساء (مصنفة حسب القطاع إن وجدت، والمحافظة إن وجدت)			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	١١٪[١٠٣] (٢٠١٩)	يحدد لاحقا	منظمة العمل الدولية	

١٠٣ المرأة في الإدارة، لقطة من مصر، منظمة العمل الدولية (٢٠١٩)

النتائج والمخرجات	مؤشرات الأداء[٩٨]، وخط الأساس، والهدف، ومصادر البيانات			الشركاء/أصحاب المصلحة
	١١/٥ الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة			
	خط الأساس	**الهدف (٢٠٢٧)**	**مصدر البيانات**	
	١٢٫٦٪ ٢٠١٤	يحدد لاحقا	المسح المصري لصحة الأسرة (EFHS) المسح السكاني الصحي في مصر جهاز التعبئة العامة و الإحصاء	

الافتراضات

- تستمر الأطر التنظيمية والتشريعية الوطنية في التطور لضمان القضاء على جميع أشكال التمييز القائم على النوع، بما في ذلك العنف، على النحو المحدد في الدستور.
- تنفيذ سياسات وأهداف البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية
- دعم صوت ومشاركة جميع السيدات والفتيات، بما في ذلك النساء الأكثر تهميشًا.
- تحسين وصول السيدات والفتيات إلى المهارات الضرورية والموارد والفرص والتحكم فيها.
- وجود بيئة تمكينيه تعترف بتمكين السيدات والفتيات والمساواة بين الجنسين كأساسيات المجتمع المصري.
- الاستمرار في تقديم الدعم والتمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز الجهود لتولي مناصب قيادية ومجالس إدارة الشركات تنفيذا للتكليفات التي وضعها رئيس الجمهورية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمجلس القومي للمرأة. (أثناء الاحتفال بيوم المرأة المصرية عام ٢٠٢١)
- فرص إشراك المرأة في الإجراءات والأولويات في إطار الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ في مصر.

المخرجات المؤقتة:

المخرج ١/٥: تعزيادة المشاركة المدنية للمرأة والقيادة واتخاذ القرار والمشاركة في الحياة العامة وهناك فهم أفضل لأهمية رفاهية المرأة والأمومة بوصفها دورًا اجتماعيًا وإسهاماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المخرج ٢/٥ : زادت فرص النساء في الحصول علي الوظائف اللائقة والفرص الاقتصادية والموارد والاحتفاظ بها في بيئة تمكينية تدعم مشاركة المرأة في سوق العمل للحصول على أماكن عمل آمنة.

المخرج ٣/٥: تقليل تعرض السيدات والفتيات لمخاطر العنف، والممارسات الضارة، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الوقاية والاستجابة والرعاية والحماية الجيدة والمنسقة.

المخرج ٤/٥: بناء القدرات الاجتماعية والصحية والاقتصادية للفتيات المراهقات وتقديم الدعم الاجتماعي لتعزيز القدرات والوصول المتكافئ إلى الخدمات الجيدة والفرص للوصول إلى إمكاناتهن الكاملة.

المُلحق ٢: المُلحق القانوني

يشير هذا الملحق القانوني إلى اتفاقات التعاون أو المساعدة أو غيرها من الاتفاقات التي تُشكِّل الأساس القانوني القائم بالفعل للعلاقة بين الحكومة المصريَّة من جهةٍ وكل منظمة تابعة للأمم المتحدة تدعم البلاد لتحقيق أهداف إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٧).

وعليهِ، فقد ارتبطت أعمال الحكومة المصرية (المُشار إليها فيما يلي باسم «الحكومة») بالجهات الآتي ذكرها:

أ. دخلت الحكومة في اتفاق أوليٍّ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المُشار إليه فيما يلي باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) لتنظيم الدعم والمساهمات التي يقدمها البرنامج إلى البلد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي («الاتفاق الموحد للمساعدة الأساسية» أو «**SBAA**») في ١٩ يناير/كانون الثاني ١٩٨٧. ويُشكِّل إطار التعاون إلى جانب خطة العمل السنويَّة لفريق النتائج المشترك التي تُحدِّدَ أنشطة برامج الأُمم المُتحدة الإنمائيِّ في إطار التعاون (الذي يشكل جزءا من إطار التعاون هذا ويدرج هنا بالإشارة) معًا «وثيقة مشروع» على النحو المُشار إليهِ في الهيئة الفرعيَّة للتنفيذ والتقييم. ويُوقِّع الشريك المُنفِّذ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقًا للمشروع يتضمن الترتيبات المُحدَّدة لكل مُشروع إلحاقًا بوثيقة المشروع ذات الصلة.

أ. مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أبرم اتفاق تعاون أساسيٍّ بين الحكومة واليونيسيف في ١٥ مارس/آذار ١٩٩٩.

ب. لا تزال مذكرة التفاهم المُبرمّة بين الحكومة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ١٠ فبراير/شُباط عام ١٩٥٤ هي الوثيقة الثنائية الرسمية التي تنظم التعاون بين الحكومة المصرية والمُفوَّضيَّة، والتي تعهد إلى المفوضية بالمسؤوليات الوظيفية عن جميع الجوانب المتعلقة بتسجيل وتوثيق اللجوء وتحديد مركز اللاجئين، وتنظيم إعادة التوطين، والإشراف على العودة الطوعيَّة للمُتضررين إلى أوطانهم الأصليَّة، والتنسيق بين الوكالات، وتقديم المساعدة للاجئين من الجنسيات المُختلفة في مصر.

ج. أبرم اتفاق أساسي بشأن المساعدة المقدمة من برنامج الأغذية العالمي، ووقعت الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي الاتفاق يوم ٥ سبتمبر/أيلول عام ١٩٦٨.

د. أبرمت الحكومة اتفاقًا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان عن طريق تبادل الرسائل، ودخل حيز النفاذ في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٤ وبموجبه ينطبق اتفاق المساعدة الأساسية المُوحَّد بين حكومة مصر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، على الصندوق في البلد.

ه. تُطبَّق لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، أحكام الاتفاق الموحد للمساعدة الأساسية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة، الموقع في يناير/١٩ كانون الثاني ١٩٨٧ والذي دخل حيز النفاذ في ٢ يوليه/تموز عام ١٩٨٧، على جميع مشاريع اليونيدو وبرامجها في مصر، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.

و. تحرَّر الاتفاق المُبرم مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) من خلال تبادل الرسائل بين المنظمة والحكومة لإنشاء تمثيل للمنظمة في جمهورية مصر العربية وتوسيع نطاق أحكام اتفاقية امتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة لعام ١٩٤٧ لتشمل ممثل المنظمة لدى مصر وموظفي المنظمة، الأموال والممتلكات والأصول، موقعة من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة في ١١ فبراير/ شباط ١٩٧٧ ومن الحكومة في ٥ أبريل/نيسان ١٩٧٧؛ الاتفاق المبرم بين منظمة الأغذية والزراعة والحكومة بشأن المكتب الإقليمي للشرق الأدنى التابع للمنظمة، الموقع في ١٧ أغسطس/ آب ١٩٥٢؛ والاتفاق التكميلي بين منظمة الأغذية والزراعة والحكومة بشأن تعزيز دور المكتب الإقليمي للشرق الأدنى التابع للمنظمة، الموقع في ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩.

ز. تم توقيع الاتفاق بين الحكومة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ ودخل حيز التنفيذ في ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني من العام التالي.

ح. تحرَّر الاتفاق مع منظمة العمل الدولية، واتفاقية امتيازات الوكالات التُجاريَّة المتخصصة وحصاناتها لعام ١٩٤٧ ومرفقها رقم ١ المتعلق بمنظمة العمل الدولية، وأبرمت حكومة جمهورية مصر العربية ومنظمة العمل الدولية اتفاقًا في ٢٥ يوليو/تمُّوز عام ١٩٩٥، ثم أبرمتا اتفاقًا حول المساعدة الفنيَّة في ١٠ سبتمبر/أيلول عام ١٩٦٣.

ط. تم الاتفاق مع المنظمة الدولية للهجرة بشأن الوضع القانوني وامتيازات وحصانات هذه المنظمة في مصر المبرم في ٢١ مايو/أيار ١٩٩٥ الذي تمت مُراجعة بنوده فيما بعد في ٤ مايو/أيار عام ٢٠٢٠.

ي. دخل الاتفاق الذي تم إقرارهِ بين حكومة جمهورية مصر العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة حيِّز السريان في ٢٧ ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠١.

ك. تم توقيع الاتفاق بين المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وحكومة مصر، في ٢٩ سبتمبر/أيلول عام ٢٠١٠. ويعمل المكتب القُطري لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مصر أيضا تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

ل. أبرِمَ الاتفاق مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ١٨١٨ (**LV**) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣ الذي أنشأ اللجنة، مع عضوية مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي السابق في بيروت الذي ضم مصر.

م. تحرر الاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب **(الإيدز)** هو برنامج مشترك تشارك في رعايته منظومة الأمم المتحدة أنشئ بموجب قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٤/٢٤ و ١٩٩٥/٢. منظمة الصحة العالمية هي واحدة من المنظمات المشاركة في رعايتها وتوفر الإدارة لها. وبناء على ذلك، فإن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب **(الإيدز)** مشمول بأحكام وشروط اتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها لعام ١٩٤٧.

ن. ينطبق الاتفاق الأساسي الموحد المبرم بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ **(«SBBA»)** مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال على أنشطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وموظفيها. تتاح المساعدة المقدمة إلى الحكومة وتقدم وتتلقى وفقا للقرارات والمقررات ذات الصلة والمعمول بها الصادرة عن الهياكل الإدارية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

بالنسبة لجميع الوكالات، بما في ذلك الوكالات غير المذكورة صراحة أعلاه: تتاح المساعدة المقدمة إلى الحكومة وتقدم وتتلقى وفقا للقرارات والمقررات ذات الصلة والمنطبقة الصادرة عن الهياكل الإدارية لوكالة منظومة الأمم المتحدة المختصة.

س. يتم قراءة هذا الاتفاق وتفسيره وتنفيذه وفقًا للاتفاق الأوليّ المبرم بين الوكالة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والحكومة المُضيفة، وكذلك اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦ التي انضمت إليها مصر في ١٧ سبتمبر/أيلول عام ١٩٤٨، وذلك بطريقة تتسق مع الاتفاق الأساسي المبرم بين هذه الوكالة من وكالات منظومة الأمم المتحدة والحكومة المضيفة.
ومن جانبها، تتعهَّد الحكومة بالوفاء بالتزاماتها وفقا لأحكام اتفاقات التعاون والمساعدة المبينة في الفقرة المتعلقة بأساس العلاقة.

ع. تطبق الحكومة الأحكام ذات الصلة من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها **(«الاتفاقية العامة»)** أو اتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها **(«اتفاقية الوكالات المتخصصة»)** على ممتلكات الوكالات وصناديقها وأصولها وعلى موظفيها وخبرائها الموفدين في بعثات وذلك مع عدم الإخلال بهذه الاتفاقات.
تمنح الحكومة أيضا الوكالات ومسؤوليها وغيرهم من الأشخاص الذين يؤدون خدمات نيابة عن الوكالات، الامتيازات والحصانات والتسهيلات المنصوص عليها في اتفاقات التعاون والمساعدة المبرمة بين الوكالات والحكومة.

وبالإضافة إلى ذلك، من المفهوم أن جميع متطوعي الأمم المتحدة يجب أن يدمجوا في موظفي الوكالات، الذين يحق لهم التمتع بالامتيازات والحصانات الممنوحة لهؤلاء المسؤولين بموجب الاتفاقية العامة أو اتفاقية الوكالات المتخصصة. تكون الحكومة مسؤولة عن التعامل مع أي مطالبات قد ترفعها أطراف ثالثة ضد أي من الوكالات ومسؤوليها أو خبرائها الموفدين في بعثات أو غيرهم من الأشخاص الذين يؤدون خدمات نيابة عنهم وتبرأ ذمتها فيما يتعلق بأي مطالبات ومسؤوليات ناجمة عن العمليات بموجب اتفاقات التعاون والمساعدة، إلا إذا اتفقت الحكومة ووكالة معينة على أن هذه المطالبات والمسؤوليات تنشأ عن إهمال جسيم أو سوء سلوك من جانب تلك الوكالة أو مسؤوليها أو مستشاريها أو الأشخاص الذين يؤدون خدماتها.

تؤمن الحكومة أو تعوض الوكالات عن المسؤولية المدنية بموجب قانون البلد فيما يتعلق بالمركبات التي توفرها الوكالات ولكن تحت سيطرة الحكومة أو استخدامها مع عدم الإخلال بعمومية ما سبق.

أ. «ليس في هذه الاتفاقية ما يعني تنازل الأمم المتحدة أو أي من وكالاتها أو منظماتها عن أي امتيازات أو حصانات تتمتع بها أو قبولها للولاية القضائية لمحاكم أي بلد بشأن المنازعات الناشئة عن هذا الاتفاق».

ب. ليس في هذه الوثيقة أو فيما يتعلق بها ما يعتبر تنازلا، صريحا أو ضمنيا، عن امتيازات وحصانات الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية، بما فيها برنامج الأغذية العالمي، سواء بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها المؤرخة ١٣ فبراير/ شباط ١٩٤٧، أو اتفاق امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها المؤرخة ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، حسب الاقتضاء، ولن يتم تفسير أو تطبيق أي أحكام من هذه الوثيقة أو أي عقد مؤسسي أو أي تعهد بطريقة أو إلى حد ما تتعارض مع هذه الامتيازات والحصانات

الأمم المتحدة
مصر

مكتب المُنسق المُقيم للأمم المتحدة في مصر
الدور الثامن; مركز التجارة العالمي
١١٩١ كورنيش النيل، بولاق، القاهرة، مصر
egypt.un.org
twitter.com/unegypt
facebook.com/unitednationsegypt